الإعراب في

تيسير الإعراب

للحسن بن أحمد الجلال

(١٠١٤ - ١٠٨٤هـ)

(هذا البحث رسالة علمية نال بها المؤلف درجة الماجستير)

دراسة وتحقيق

أحمد بن عبد الله القاضي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

أسامة طه الرفاعي



دار الإيمان

إسكندرية

الإغراب في

تيسير الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا
إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ


رقم الإيداع
٢٠٠٥ / ٧٣٠٩
الترقيم الدولي
977-331-386-7

دار الإيمان
للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٤٩٦

الإعراب في

تيسير الإعراب

للحسن بن أحمد الجلال

(١٠١٤هـ - ١٠٨٤هـ)

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

أسامة طه الرفاعي

دراسة وتحقيق

أحمد بن عبد الله القاضي

دار القمة

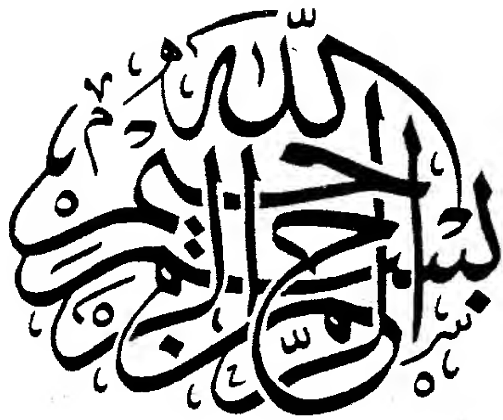
لتوزيع الكتاب والشريط والسي دي

فاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت : ٥٢٢٢٠٠٢

دار الإيمان

للطبع والنشر والتوزيع

إسكندرية ٥٤٥٧٧٦٩


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله مِن شُرورِ أنفسِنا ومِن سيئاتِ أعمالنا، مَن يَهدِه اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد،

فإن في التراث اليمني الإسلامي نصوصًا مغمورة في مجالات متعددة، ولا سيما مجال علم النحو، الذي لا يعرفه كثير من الباحثين المتخصصين فضلاً عن غيرهم، وكتاب (**الإغراب في تيسير الإعراب**) واحد من تلك الآثار النحوية المغمورة التي لا يعرفها إلا قلة من الناس لعلامة اليمن في نهاية القرن العاشر الحسن بن أحمد الجلال، والذي يمثل شخصية من الشخصيات الفريدة، إذ كان فقيهًا ونحويًا في آن واحد.

*** ولقد دفعني إلى هذه الدراسة ثلاثة أمور:**

أولاً ـ المكانة العلمية الرفيعة لصاحب الكتاب، فهو ليس نحويًا فحسب، بل منطقي، وفقيه، وصل إلى درجة الاجتهاد، ومفسر، وشاعر، وأديب.

ثانيًا ـ إن الجلال شخصية فذة، غير أنها لم تأخذ نصيبها من الشهرة على الرغم من أنه عالم مبرز له مؤلفات كثيرة في شتى العلوم، وله آراء نحوية، ليس في كتابه هذا فقط، وإنما في سفره العظيم (شرح كافية ابن الحاجب) الذي سماه (المواهب الوافية بمراد طالب الكافية).



ثالثًا ـ قيمة الكتاب العلمية على الرغم من صغر حجمه، فإنه حوى كثيراً من الموضوعات النحوية الموجزة والآراء الاجتهادية التي انفرد بها عن النحاة.

* وأما منهجي في هذه الدراسة فيمكن إجماله فيما يأتي:

القسم الأول، ويشمل:

ـ **المقدمة:** وتتضمن الأسباب الدافعة لدراسة هذا الكتاب والمنهج الذي سرت عليه في الدراسة والتحقيق.

ـ **تمهيد:** وتناولت فيه الحياة السياسية والفكرية في عصر المؤلف.

ـ **الفصل الأول:** حياة المؤلف والتعريف بمصنفاته.

ـ **الفصل الثاني:** الإغراب في تيسير الإعراب، دراسة وتحليل.

القسم الثاني: تحقيق الكتاب.

ولما كان الهدف من التحقيق نشر النصوص المحققة، وإثبات صحتها وإخراجها إلى حيز الواقع للاستفادة منها، كان عملي في التحقيق يتلخص في النقاط الآتية:

١ ـ نشر نص الكتاب مضبوطًا بالشكل لما يُشكل قراءته.

٢ ـ إصلاح كل تصحيف أو تحريف وقع في النص، وإثبات الصواب والإشارة إلى ذلك في الهامش.

٣ ـ نشر الكتاب وفق القواعد الإملائية الحديثة، وإصلاح الخطأ الإملائي، أو الإعرابي في النص، والإشارة إلى ذلك في الهامش مع استعمال علامات الترقيم المتعارف عليها.

٤ ـ تقديم ترجمة موجزة للأعلام المشار إليهم في الكتاب.

٥ ـ بيان معاني المفردات اللغوية الغريبة في النص، والتعليق على المسائل التي رأيتُ أنها بحاجة إلى مزيد إيضاح وبيان.

٦ ـ تخريج الأقوال إلى قائليها إن وجدتُ إلى ذلك سبيلاً.

٧ ـ تخريج الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها.

٨ ـ تخريج الأشعار والأمثال من مظانها.

٩ ـ وضع عناوين لموضوعات الكتاب المتنوعة لتقريبها للقارئ، ووضعها بين حاصرتين (. .).

١٠ ـ عمل فهرس للمصادر والمراجع، وفهرس عام لموضوعات الكتاب.

وقبل الختام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل، وأسمى آيات التقدير، لفضيلة الأستاذ الدكتور/ أسامة طه الرفاعي، أستاذ النحو والصرف ـ بجامعة إب ـ، المشرف على هذه الرسالة على ما أولاه وقدمه خلال إشرافه على رسالتي هذه من العناية البالغة، والجهد الكبير في التوجيه والإرشاد والتصحيح، فهو والله كان نعم الرجل العالم، العارف، الخلوق، البشوش، الصبور، فشكر الله له ذلك، وأثابه، وجعل كل ما قدمه وبذله في ميزان حسناته، ورفع درجاته في العليين . . آمين.

كما أشكر أبا معاذ البعداني الذي كان صاحب الفكرة والتشجيع لهذه الدراسة، والباذل كل ما في وسعه حتى أنهيت هذا الجهد، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعله من المقربين في مقعد صدق عند مليك مقتدر، وأشكر كذلك فضيلة الشيخ الدكتور/ حسن بن محمد شبالة، الذي فتح قلبه، قبل أن يفتح مكتبته الزاخرة بالعلوم والمعارف، والتي كان المعول عليها ـ بعد الله ـ في هذا البحث، فله مني الشكر والعرفان، ومن الله الغرف العالية في الجنان.

وأشكر كذلك الشيخ الفقيه والمؤرخ النبيه وليد الربيعي، الذي كان له قصب السبق في مساعدتي لتحقيق هذه الرسالة، وتزويدي بالمراجع التاريخية لعصر المؤلف، فجزاه ربي خير الجزاء، وجعل ما قدمه ذخراً له في دار البقاء، وإن نسيت فلا أنسى الأخ اللبيب، والصديق الحبيب عبد المؤمن بن علي، الذي اجتهد في كتابة هذه الرسالة على الحاسوب وإخراجها بهذه الصورة، فله مني ألف تحية.

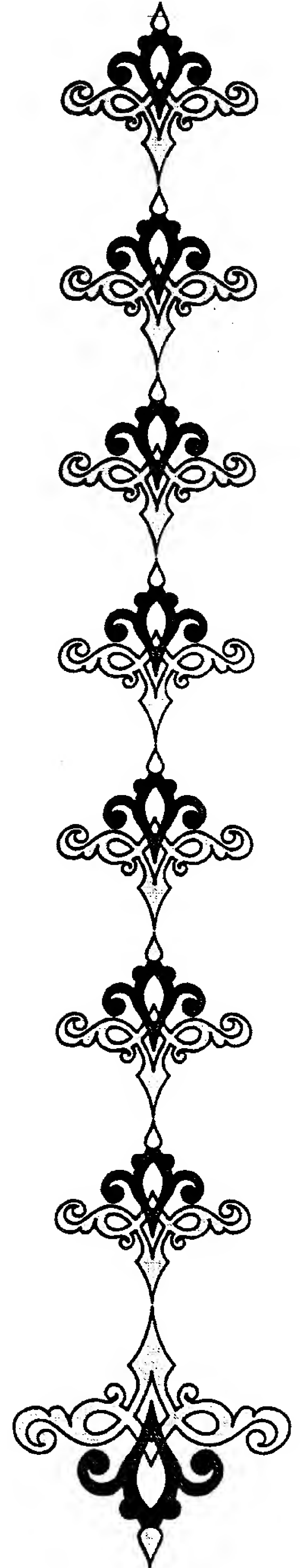
وأعم بالشكر الوافر كل من مَدَّ إليَّ يد العون بتوجيه، أو إرشاد، أو نصح، أو مساعدة، أو إعارة لبعض المصادر والمراجع، فجزى الله الجميع جزاء الأبرار . . آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



القسم الأول

الدراسة



تمهيد

الحياة السياسية والفكرية في عصر الجلال

المتمعن لتأريخ اليمن من الناحية السياسية والفكرية يلمس جوانب كثيرة أثرت على هذا البلد وصاغته؛ ليكون من البلدان القليلة التي صار لها رصيد تأريخي وحضاري وفكري، جدير بالدراسة والعناية، حيث تأثر كثير من العلماء والفقهاء بهذا الرصيد الفكري والحضاري، منهم العلامة الحسن بن أحمد الجلال (١٠١٤هـ-١٠٨٤هـ).

عاش الجلال في عصر ازدهر فيه العلم وانتشرت فيه المراكز العلمية التي كانت تسمى بـ (الهجر)، وكانت الدولة القاسمية (١٠٠٦هـ -١٣٨٢هـ) من تلك الدول التي شجعت العلم والعلماء، حيث بدأت هذه الدولة بمؤسسها القاسم بن محمد (٩٦٧هـ - ١٠٢٩هـ) الذي يرجع نسبه إلى الإمام الهادي بن الحسين بن القاسم مؤسس الدولة الزيدية الأولى في اليمن[١]، وقد كان القاسم بن محمد - المنصور بالله - مشتغلاً بطلب العلم على شيوخ عصره؛ فبرع في فنون الشريعة، وبعد وفاته تولى الملك ولده محمد - المؤيد بالله - (٩٩٠هـ - ١٠٥٤هـ)، وقد أخذ العلم عن علماء عصره المشهورين حتى صار معدودًا في زمرة العلماء[٢].

وقد تولى الملك بعد محمد بن القاسم أخوه إسماعيل - المتوكل على الله - (١٠١٩هـ - ١٠٨٧هـ)، وقد ظهر ذكاؤه حين برع في الفقه وفاق علماء عصره

---

(١) ينظر: «اليمن الحديث» للحداد (٤/ ٥٩) دار التنوير - بيروت.

(٢) ينظر: «اتحاف النبيه بتاريخ دولة القاسم وبنيه» للقاضي المؤرخ العمراني (مخطوط).

وشارك في المصنفات العلمية الكثيرة[١]، بيد أنه كان يميل إلى الأصول إلى التكفير بالإلزام فترتب على ذلك أحكام جائرة على بعض البلاد اليمنية، فكانت هذه المقالة الباطلة أساس كل ظلم، حيث حكم على من خالفه في اعتقاده بأنهم خراجيون يجوز للإمام أن يضع عليهم ما يشاء.

كان الجلال قد بلغ الأربعين من عمره حين تسلم المتوكل على الله إسماعيل سدة الحكم بعد تنافس مع أخيه أحمد الذي كان يكبره بعامين، وانتهى لصالحه[٢]، وعلى الرغم من أن الجلال قد اعتزل في داره في الجراف متفرغًا للعلم والتصنيف إلا أنه كان مشاركًا هموم الناس ومتتبعًا أحوال البلاد السياسية موجهًا رسائل النصح والانتقاد للمتوكل أو غيره من ساسة الإمام، من ذلك ما بلغه أن عساكر الإمام المتوكل قد دخلت منطقة يافع سنة (١٠٦٦هـ)، وقد سلكت مسلك الشدة في إخضاعها، فبعث الجلال برسالة إلى المتوكل سماها (براءة الذمة من نصيحة الأئمة)[٣]، وقد أثارت جدلاً شرعيًا في أوساط العلماء في محيط المتوكل بين مؤيد ومخالف، وقد كان الجلال كثير المناقشة له، والرد للقواعد التي بنى عليها الفقهاء أحكام المعاملات والسياسات[٤]، ومع ما صدر من الجلال إزاء المتوكل إلا أنه كان يعظمه غاية التعظيم، ويرى له الحق الأكيد ويولي اعتراضاته اهتمامًا بالغًا، وكما قال الشوكاني: «فقد كان يجله غاية الإجلال، ولا يعرف الفضل إلا أهله»[٥].

---

(١) ينظر: «البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٩٨) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ينظر: «الحسن بن الجلال» (دراسة ونصوص محققة) للدكتور/ حسين العمري ـ دار الفكر ـ دمشق ـ بيروت.

(٣) وقد طبعت وحققت ضمن (دراسة نصوص محققة) للعمري.

(٤) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص٣٤).

(٥) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٣٤).

وإذا نظرنا إلى الجانب الفكري، فقد أولى المتوكل جانب العلم اهتمامًا كبيراً حيث ازدهر هذا الجانب في عصره وكثرت هجر العلم وانتشرت ونشطت في حياته الحركة الفكرية، حتى فاق تعداد العلماء في عهده العهود السابقة، ومن أبرز هؤلاء العلماء الحسن بن أحمد الجلال، والحسن بن أحمد بن مطهر، وإسماعيل بن يحيى الجحافي وغيرهم.

ولم يكن الإمام إسماعيل بن القاسم الوحيد في أسرة آل القاسم الذي اهتم بتنشيط الحياة الفكرية، بل كان أبوه وإخوانه من قبله ممن اهتموا بهذا الجانب وشجعوا طلاب العلم على البحث والدراسة، ورصدوا لهم المكافآت المالية[(١)].

ومما يدل على ازدهار الحياة الفكرية في عصر الجلال أن المتوكل كان يعقد المجالس العلمية والمناقشات بين العلماء، سواء كانوا جميعًا من معتنقي المذهب الزيدي[(٢)]، أو في بعض الأحيان بين الزيديين والشافعيين سواء كانوا من اليمن أو من العلماء الوافدين إليه من الأقطار الإسلامية، ففي عام (١٠٦٤هـ) وفد إلى الإمام المتوكل أحد العلماء المصريين ويدعى حجازي بن علي المصري الشافعي الأشعري، فأحسن الإمام استقباله، وقد قام هذا العالم بشرح كتاب الإمام إسماعيل (العقيدة الصحيحة في الدين النصيحة)، وفي نفس العام وفد إلى الإمام الشيخ جعفر الواعظ من العلماء السنيين ـ حنفي المذهب ـ المتفقهين

---

(١) ينظر: «إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن» (ص٤٨-١٥٠) بحث مقدم من الطالبة سلوى الغالبي لنيل درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة.

(٢) المذهب الزيدي: من المذاهب الإسلامية، وينسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، والزيدية إحدى الفرق الشيعية، ولكنها أعدلها وأقربها إلى مذهب أهل السنة والجماعة، ينظر: «تاريخ المذاهب الإسلامية» لمحمد أبي زهرة (٢/ ٤٩٢) دار الفكر العربي، و«الزيدية» للأكوع (ص٣) دار الفكر ـ دمشق، وبحثًا أعده فيصل العماد في جامعة أم القرى حول «موقف أهل السنة من الزيدية» (ص١٥).

في العلوم الدينية، وقد أثير نقاش بينه وبين أبي الرجال - زيدي المذهب - حول مسألة الرجاء والشفاعة، وقد احتدّ النقاش بينهما مما دعا الإمام إسماعيل بن القاسم إلى التدخل لتخفيف حدته[1]، وهذه المناقشات والحوارات بين المذاهب الإسلامية تثري الفكر الإسلامي فينضج الحوار ويحدث التأثير والتأثر، وتدفع الفريقين إلى مزيد من البحث والنقاش، فيتجه كل فريق إلى الاجتهاد لإقناع الطرف الآخر بوجهة نظره.

ومما يدل على الاهتمام بالجانب الفكري أن المتوكل على الله إسماعيل ترك ثروة علمية وفكرية عظيمة، تمثلت بنيف وثلاثين ألف كتاب من الكتب العلمية الزاخرة التي كانت بحوزته في مختلف الفنون والعلوم[2].



(١) ينظر: «إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن» (ص١٥١).

(٢) ينظر: «هجر العلم ومعاقله في اليمن» للأكوع (٢/ ١٠٧٨) دار الفكر - دمشق.

الفصل الأول

حياته ومصنفاته

١ ـ اسم المؤلف ونسبه:

ذكر الشوكاني نسبه، فقال: «السيد الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن أحمد بن الهادي بن جلال بن صلاح بن محمد بن الحسن بن المهدي ابن علي بن المحسن بن يحيى بن يحيى الناصر بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن المختار لدين الله القاسم بن الناصر بن الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب ﷺ، المعروف والشهير بالجلال العلامة الكبير»[1].

وذكر زبارة نسبه بشيء من الخلاف اليسير في الجدود مع الشوكاني، فقال وهو يترجم لولده محمد: «الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن أحمد بن هادي بن الجلال بن صلاح بن محمد بن الحسن بن أحمد بن المهدي ابن علي بن المحسن بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن عبد الله بن الإمام المنتصر محمد بن القاسم المختار بن الناصر بن أحمد بن الهادي إلي الحق يحيى ابن الحسين بن القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الجلال الحسيني اليمني»[2].

فالجلال إذاً ينتسب إلى الإمام المشهور الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن الحسين الحسني الطالبي الرسي (ت٢٩٨هـ/ ٩١١م)، مؤسس مذهب الدولة الزيدية الأولى في اليمن.

---

(١) «البدر الطالع» (١/ ١٣٤)، وقد ورد هذا النسب نفسه في «التاج المكلل» (ص٣٧١)، كما قاله خليل المنصور واضع حواشي «البدر الطالع».

(٢) «نشر العرف» (٣/ ٧٩).

٢ ـ ولادته:

وُلد الجلال في هجرة (رُغَافَة) إحدى هجر[١] من ناحية (جُماعة) من أعمال صعدة شمال صنعاء على بعد (٩) فراسخ من صعدة، وهي التي تقع إلى يسار الطريق الممتد من صعدة إلى باقم فظهران فنجران[٢]، وفي هده القرية كان مولد الجلال في شهر رجب عام (١٠١٤)[٣]، ورغافة لما كانت هجرة علم، فقد ظهر فيها عدد من العلماء من أبناء رغافة أشهرهم أحمد بن حمد بن أحمد الشهير بـ (تاج الدين) (٦٤٤هـ)، والحسين بن محمد بن أحمد بن يحيى (٥٨٢هـ ـ ٦٦٢هـ)، والجلال بن صلاح الدين بن محمد (٧١هـ ـ ٧٨٤هـ)، وغيرهم من علماء رغافة[٤].

٣ ـ نشأته:

لم يَحْظَ الجلال بكفالة أبويه والتربية على أيديهما طوال صباه؛ فقد توفي أبوه مبكراً، ثم تبعته أمه السيدة آمنة بنت السيد الإمام أحمد بن يحيى بن القاسم، وكان الإمام محمد بن القاسم ـ المؤيد بالله ـ يراسلها إلى رغافة، ويستمد دعوتها، بينما كان أبوه معروفًا بالتفقه والفضل[٥]، وقد توفيت أمه وهو يافع، فانتقل إلى منطقة صعدة، وصعدة مخلاف بينه وبين صنعاء ستون

(١) هجر: يطلق عند أهل اليمن على تسمية القرية التي يهاجر إليها من رغب عن سكن المدن، (هجرة) إضافة إلى اسمها العلم؛ ليجعلها دار إقامة له، ويتخذ منها مكانًا لنشر العلم، ينظر «هجر العلم» (١/ ٥)

(٢) ينظر: «معجم البلدان» للحموي (٣/ ٥٣) دار الفكر

(٣) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (دراسة ونصوص محققة)

(٤) ينظر: «هجر العلم» (٢/ ٨٩٢).

(٥) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص٢١)

فرسخًا، وكان التجار يقصدونه من كل مكان لاشتهاره بمدابغ الأدم وجلود البقر، وقد جاء الجلال لهذه المنطقة للتتلمذ على علمائها الذين كان أبرزهم الشيخ القاضي الحسن بن جاس (الصعدي) (١٠٧٩هـ)[١].

٤ ـ حياته العلمية:

(أ) طلبه للعلم:

بدأ الجلال حياته العلمية في قريته (رغافة) التي كان فيها مسقط رأسه كما ذكرنا، حيث أخذ فيها بعض مبادئ العلم، ولما ماتت أمه انتقل إلى صعدة، ثم انتقل إلى شهارة، وقد كان وصول الجلال إلى شهارة للطلب والتتلمذ في أول دولة الإمام المؤيد، أي أنه كان وقتئذٍ في سن (١٦) أو (١٧) من عمره، وهو لاشك سن يرقى فيه الطالب النابه إلى مرحلة أو درجة في الطلب، يدرس فيها علومًا يتجاوز فيها المتون الصغيرة بعد قراءة القرآن الكريم أو حفظه، بعضه أو كله، إلى علوم اللغة بأنواعها والفقه وأصوله، وغيرها من العلوم[٢].

أبرز شيوخ الجلال:

١ ـ لطف الله بن محمد الغياث الظفيري (ت١٠٣٥هـ)، وقد لازمه الجلال قرابة أربع سنوات في شهارة، حتى قام هذا الشيخ بزيارة مسقط رأسه (ظفير حجة)، فأدركته المنية هنالك فجأة[٣]، في أوائل سنة (١٠٣٥هـ)، وكان هذا الشيخ علامة زمانه استفاد علمًا غزيرًا خلال رحلاته إلى مكة واختلاطه بعلماء العرب والمسلمين، يقول الشوكاني: «لم يكن باليمن إذ ذاك من يبلغ في تحقيق

---

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢/٢٦٧)، و«الحسن بن أحمد الجلال» (ص٢٤).

(٢) ينظر «الحسن بن أحمد الجلال» (ص٢٤)

(٣) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص٢٥)

علم المعاني والبيان والأصول والنحو والصرف إلى درجته، فضلاً عن أن يكون شيخًا له، وقد تبحر في جميع المعارف العلمية، وصنف التصانيف»[(١)].

٢ـ الحسين بن الإمام بن محمد (ت١٠٥٠هـ)، وكان يكبر الجلال بخمسة عشر عامًا، وكان الحسين أعلم أولاد الإمام القاسم بن محمد العشرة، وقد لازمه الجلال فترة بشهارة، وكما كان الحسين فقيهًا بالشرع كذلك كان خبيراً في الحرب والسياسة، يقول الشوكاني: «ولم يكن الآن في كتب الأصول من مؤلفات أهل اليمن مثله، ومع هذا فهو ألفه وهو يقود الجيوش، ويحاصر الأتراك في كل موطن»[(٢)].

وقد استمر الجلال في التلمذ على كبار علماء شهارة نحواً من ثماني سنوات، ثم ارتحل إلى صنعاء عقب خروج حيدر باشا عنها سنة (١٠٣٨هـ)، وفي صنعاء ولسنوات طويلة[(٣)]، أخذ عن أكابر علمائها وما حولها من الجهات، ومن جملة مشائخه القاضي عبد الرحمن الحيمي، وسائر أعيان القرن الحادي عشر[(٤)].

٣ـ محمد بن عز الدين المفتي المؤيدي (ت١٠٤٩)، وقيل (ت١٠٥٠)[(٥)]، لقد أثمر تتلمذ الجلال على شيخه المؤيدي بمصاهرة التلميذ لشيخه فتزوج ابنته[(٦)]، يقول الشوكاني عن المؤيدي: «هو شيخ مشايخ الفروع الذي ينتهي أسانيدهم إليه، ومن جملة تلامذته العلامة الحسن بن أحمد الجلال»[(٧)].

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢/ ١٢).
(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٥٥).
(٣) ينظر: «الحسن بن أحمد الجلال» (ص٢٧).
(٤) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٣٤).
(٥) ينظر: «البدر الطالع» (٢/ ١٠٠).
(٦) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ٢٣٧).
(٧) ينظر: «نشر العرف» لزبارة (٣/ ٨٣).

٤ ـ عبد الرحمن بن محمد نهشل الحيمي (ت١٠٦٨هـ)، وكان من العلماء الذين جمعوا بين علم المعقول والمنقول، ومن أشهر علماء صنعاء ومشايخها انشغالاً بالتدريس لأمهات الحديث، وكان من جملة تلامذته العلامة الحسن بن أحمد الجلال وجماعة أكابر»[١].

٥ ـ الحسن بن يحيى الصعدي (ت١٠٧٩هـ)[٢]، تولى القضاء بمدينة صعدة، ثم انتقل إلى صنعاء، وكان الإمام اسماعيل يستخدمه في بعض أعماله.

تلاميذ الجلال:

لم توافنا تراجم الحسن بن أحمد الجلال عمن تتلمذ على يديه مع أن سيرته تحكي أنه استفاد من علمه خلق كثير، ولعل السبب يرجع إلى عدم استقراره بمكان واحد، يعلم به طلاب العلم فيأتون إليه، فذهابه من شهارة إلى صنعاء، ومن ثم إلى الجراف هو أحد الأسباب لعدم الأخذ والتتلمذ على يديه، أضف إلى ذلك ما اتصف به من الحب والميل للعزلة والتأمل، وحب الخلوة والتعبد.

فجل من أخذ عنه ولده محمد بن الحسن الجلال (١٠٤٢هـ ـ ١١٠٤هـ)[٣]، فقد اشتهر باشتغاله بطلب العلم عن والده؛ فقرأ عليه النحو والبيان والتفسير ومؤلَّفه (ضوء النهار على شرح الأزهار) وغيرها، وكذلك الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ المهلا الشرفي (ت ١١١١هـ)، وقد أصبح من العلماء البارزين في عصره، فهو صاحب كتاب (المواهب القدسية شرح البوسية)، وقد نقل في هذا

---

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢/ ٩٩).

(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ٢٣٧)، و«نشر العرف» (٣/ ٨٣).

(٣) ينظر: «البدر الطالع» (٢/ ٢٤٧)، «نشر العرف» (٣/ ٧٩)، «هجر العلم» (١/ ٣٥٥).

الكتاب عدة مباحث من كتاب شيخه (ضوء النهار)، ويصفه شيخه في العلم[١]، وكذلك صالح بن مهدي المقبلي (١٠٤٧هـ ـ ١١٠٨هـ) حيث كان ممن واصلوا رسالته وحملوا علمه[٢].

أسرته:

لقد كان للجلال أولاد نشأوا على منوال والدهم في النجابة والعلم، فأكبرهم محمد، ثم عبد الله، ثم أحمد، ثم إسماعيل، ثم الحارث، فأما أحمد وإسماعيل فتوفيا قبل وفاته، ولم يعقب إسماعيل، وأما أحمد فأعقب ولدين، وكان للجلال ابنة تدعى فاطمة، وكانت بمحل من الفكر والتقوى، قرأت على والدها في علوم الشريعة[٣].

(أ) وقد اشتهر محمد بن الحسن الجلال (١٠٤٢هـ ـ ١١٠٤هـ) باشتغاله بطلب العلم عن والده، فقرأ عليه في النحو والصرف والبيان والتفسير، ومؤلَّفه (ضوء النهار على شرح الأزهار) وغيرها، ووضع والده باسمه مؤلفات لحاشيته على الكشاف، وقد تتلمذ على يد محمد السيد عثمان بن علي الوزير، والسيد الإمام يوسف بن المتوكل على الله إسماعيل والقاضي عبد الله بن يحيى الرسي، وغيرهم.

وكان محمد واعظًا لا يسمعه أحد إلا تأثر من وعظه فبكى، وله من التصانيف كتاب (تثبيت الأقدام في فتنة أهل الإسلام والنهي عن التوغل في علم الكلام)[٤].

---

(١) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٥٨).

(٢) «الحسن بن أحمد الجلال» (ص٣٩).

(٣) ينظر: «طبقات الزيدية الكبرى» (١/ ٢٨٨)، مؤسسة الإمام زيد ـ عمان.

(٤) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٧٩)، «هجر العلم ومعاقله» (١/ ٣٥٥)، «ملحق البدر الطالع» (٢/ ٣٤٧).

(ب) الفضيل بن محمد بن الحسن الجلال (ت ١٠٩٩هـ)[١]: حفيد المترجم له، قرأ العلوم وشفا بتحصيلها الكلوم، وشرح بعض كتب جده واخترمته المنية وهو غض الشباب، وكان في الأدب مع علمه وورعه راسخ القدم منشور العلم.

(جـ) ومن أسرته أخوه الهادي بن أحمد الجلال (ت ١٠٧٩هـ)[٢].

وقد كان على درجة من العلم، ولكنه لم يصل إلى مرتبة أخيه، وكذلك لم ينزع منزعه في الاجتهاد، وقد عبر عن هذا الفارق أخوه الحسن حين قال لأحد تلاميذه ذات مرة: «يا ولدي أنا حذوت حذو محمد بن إبراهيم الوزير فعاداني أهل الوقت، وأخي الهادي حذا حذو الهادي بن إبراهيم، فأخذ عنهم وأخذوا عنه».

جوانب من زهده وورعه:

يقول العلامة إبراهيم حطبة: «سرت إلى الجراف لزيارة السيد العلامة الحسن ابن أحمد الجلال في عيد، فرأيته معتماً يسيراً من القطن خشنة من حياكة صنعاء، يسمونها ريزة ـ بكسر الراء وسكون الياء ـ، قال: فقلت: إن هذه ليست مما يليق بك، فقال: واعجبك إن هذه كان جدي يتجمل بها للعيد، ثم تبعه في ذلك والدي، وهي باقية معي أتجمل بها للعيد، كأنه يبغض إليه الدنيا، ويحثه على الزهد فيها، وكان المتوكل إسماعيل يعظمه غاية التعظيم، ويرى له الحق الأكيد ويتوقى اعتراضاته[٣].

---

(١) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٨٣)، «هجر العلم» (١/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: «طبقات الزيدية» (٢/ ١١٩)، «البدر الطالع» (٢/ ٣١٧).

(٣) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٨٥).

وحين زاره المهدي أحمد بن الحسن بن القاسم المعروف بسيل الليل إلى بيته في الجراف، فلم يتمكن من الصعود إلى أعلاه، إلا بمشقة لضيق الدرج، فلما أخذ مكانه من المجلس كتب للجلال حوالة بمبلغ من المال، يستعين به في بناء دار متسعة وسلمها له، فلما اطلع عليها، والإمام ما يزال عنده كتب على ظهر الحوالة، قول الشاعر:

يقولون: بيتك ذا ضيق ... فهل نسجته لك العنكبوت

فقلت: المقام بهذا قليل ... وهذا كثير على من يموت

وأعاد الحوالة إلى الإمام المهدي معتذراً عن قبولها[1].

ثناء العلماء على الجلال:

١ ـ يقول العلامة صالح بن المهدي المقبلي (١٠٤٧هـ ـ ١١٠٨هـ): «ولما أراد شيخي العلامة محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله تعالى ـ الحج، وأنا إذ ذاك أقرأ عليه (مختصر المنتهى) لابن الحاجب، سألته من يفي لي بهذا الكتاب وشرحه أقرأ عليه أيام حجك؟ .. فقال: ما أعلم إلا السيد الحسن الجلال لكنه كثير الاعتراض»[2].

٢ ـ ويقول الإمام الشوكاني (ت١١٧٣هـ ـ ١٢٥٠هـ): «وبرع في جميع العلوم العقلية والنقلية وصنف التصانيف الجليلة، فمنها: (ضوء النهار)، جعله شرحًا للأزهار للإمام المهدي، وحرر اجتهاداته على مقتضى الدليل ولم يعبأ بمن يوافقه من العلماء أو خالفه، وهو شرح لم تشرح الأزهار بمثله، بل لا نظير له في الكتب المدونة في الفقه»[3].

---

(١) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣٤٥).
(٢) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٨٣-٨٥).
(٣) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٨٣-٨٥).

٣ ـ ويقول السيد العلامة إبراهيم بن القاسم بن الإمام ـ المؤيد بالله ـ (ت ١١٥٢هـ): «كان عالمًا متبحرًا منطقيًا أصوليًا محققًا جدليًا لا يجارى، له أنظار ثاقبة ومسائل معروفة متناقلة وطلاوة عبارته ورشاقة مقالته، مما لم يسبق إليه، وكان مبرزًا في الفنون على أنواعها»[(١)].

ونقل صاحب (نشر العرف) عن الدمشقي في خلاصة الأثر، قوله: «الإمام العلامة الذي بهر بتحقيقه واعترف الفضلاء بتدقيقه، له المؤلفات الشهيرة، واختار اختيارات مخالفة لعلماء الأصول، وهو من أفراد اليمن وفور فضل وأدب وكثرة تأليف وتصنيف»، ويقول السيد إبراهيم الحوثي الحسيني في (نفحات العنبر): المجلي حلبة العلوم والفضائل والأخير الذي أتى بما لم تستطعه الأوائل برز في جميع العلوم العقلية والنقلية، وحقق جميع الفنون الأصلية والفرعية والآلية، واجتهد ونظر وأنصف وترقى في مدارج السالكين إلى رب العالمين، حتى وصل إلى درجة الواصلين، وأشرقت إليه الأنوار وانفتحت له أبواب الأسرار، وكان ذا همة عالية ونفس أبيه وذكاء متوقد، وألمعية، وفطانة، وسمات نبوية، وأخلاق مصطفوية، وشمائل علوية، واختط لنفسه هجرة الجراف واستمر بها عامة عمره، معتزلاً للناس، وصنف مصنفات نفيسة[(٢)].

٤ ـ ويقول القاضي إسماعيل بن الأكوع: «الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح بن الهادي الجلال: عالم مبرز في كثير من العلوم العقلية والنقلية، مجتهد، شاعر، أديب»[(٣)].

---

(١) ينظر: «طبقات الزيدية» (١/ ٢٨٨-٢٨٩).

(٢) ينظر: «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ» للمقبلي (ص٢٤) دار البيان ـ دمشق.

(٣) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٢٤٢).

٥ ـ ويقول عبد السلام الوجيه: «أحد العلماء الأعلام، عالم مجتهد، زيدي محقق في العلوم الشرعية، متأثر بأهل الحديث من غير أهل البيت، برع في جميع الفنون، وصنف التصانيف الجليلة الشهيرة، وكان له مع علماء عصره مجادلات واختلافات فقهية، وفكرية، وتأثير على أئمة عصره الحكام، والأحداث السياسية، عكف على التأليف والتدريس ونشر العلم»[(١)].

وفاته:

توفي الجلال على الصحيح في الجراف في وقت السحر من ليلة الأحد، لثمان بقين من ربيع الآخر عام (١٠٨٤هـ)، ودُفن في مكان معروف بين الجراف والروضة في الشرق الجنوبي من ربوة رسلان[(٢)].

* وقد أرَّخ وفاته إبراهيم بن صالح بن الهندي، بقوله[(٣)]:

هذا ضريح ليس يخبو نوره	قد جلّ زائره وجلّ مزوره
حاز المهابة والجلال وطيّه	روض من الخلق الكريم زهوره
وإمام علم الاجتهاد ومن له	شرف تقلد بالنجوم نحوره
الفاضل المنطيق كم من مشكل	بضياء فكرته امّحى ديجوره
قد فاق سعد الدين تحقيقًا ومن	حسنت به أعوامه وشهوره
أو ما ترى ولك البقاء تأريخه	العلم في جدث الجلال بحوره

٢٢١ / ٩٥ / ٥٩٧/١٧١
١٠٨٤هـ

* وقد مدحه إسماعيل بن صلاح الأمير والد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني بقوله[(٤)]:

---

(١) ينظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص٢٩٩)، مؤسسة الإمام زيد الثقافية ـ الأردن ـ عمان.
(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٣٥)، «هجر العلم» (١/ ٣٤٥-٣٤٦)، «أعلام المؤلفين» (ص٣٩٩).
(٣) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣٤٧).
(٤) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣٤٨)، مقدمة «ضوء النهار» (١/ ١٤).

لله در الجلال من علم — يجري صواب العلوم من قلمه
كأنه في جميعها ملك[1] — ممكن والفنون من خدمه
قد حل في كل مشكلة — محل شمس الوجود من ظلمه
وأحرز العلم فهو مشتمل — عليه من قرنه إلى قدمه

وأما السيد الإمام المجتهد محمد بن إسماعيل الأمير، فقد زار قبره في أحد الأيام، فقال: لما وقفت على ضريح السيد العلامة إمام العقل والنقل الحسن بن أحمد الجلال - رحمه الله -، تذكرت محاسنه التي لا تبلى وفوزه في القدح المعلي، وامتلأت العيون بالعبرات، وسمحت القريحة بهذه الأبيات[1]:

جادت على قبر الجلال — عيني بدمع ذي انهمال
ووقفت فيه مدلهًا — أبكي على فقد المعالي
جبل من التحقيق غيبه الفنا تحت الرمال

إلى أن قال:

وشهوده في كتبه — إن كنت تنصف في المقال
فاطعم ثمار علومه — واشرب من العذب الزلال
وعلى ضريح قد حواه — تحية من ذي الجلال

نماذج من شعره:

لم يكن الجلال مؤلفًا وعالمًا في أصول الشريعة وفروعها، ولم يكن ملمًا بالمنطق وعلوم الآلة فحسب، بل كان شاعرًا مجيدًا للشعر، في أغلب أغراضه، ومن يقرأ ما كتبه الجلال وسطره من شعر يتضح له أن السيد الجلال كان صاحب موهبة شعرية، برع فيها ولم ينتهج أسلوبًا في كلامه وإنما كان يقوله عن

---

(١) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٩٦). «هجر العلم» (١/ ٣٤٦-٣٤٧)

الطلب، وكأني بابن دقيق العيد يقول: «رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه، يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء»[(١)]، فهذه المقولة وإن كانت في شيخ الإسلام ابن تيمية، إلا أن بين الرجلين تشابهًا في كثير من الصفات، وهاكم بعض ما قاله من شعر، يقول:

وشادن[(٢)] يغرق أهل الهوى ... في حسنه فبابك على وارده
من لاح في الخد أخو أمه[(٣)] ... عاينت تصحيف أخي والده

ومن شعره في عزله:

من عزه زمن الشبيبة والصبا ... وصفاء عيش رونق وسرور
فلقد تمسك فوق موج هائل ... حمقًا بأوهى عروة لغرور
إني عرفت من الزمان وأهله ... ما زادني جلداً على المقدور
وعلمت أن ليس النجاة لغير من ... ينجو بعزلته عن المحذور
ما في مخالطة الأنام لعاقل ... إلا هوان واكتساب وزور

ومن أدبه الجميل قصيدته (فيض الشعاع الكاشف لقناع الابتداع):

العلم علم محمد وصحابه ... يا هائمًا بقياسه وكتابه
ولآله منه الخلاصة كلها ... إرثًا تنوسخ عن هدى أصلابه
وقضوا بمحكم كل آي كتابهم ... فجنوا به الإيمان بالمتشابه

إلى أن ختم بقوله:

يا راكبًا يهوى لقبر محمد ... عرج به متمسحًا بترابه
واقر السلام عليه من حب به ... يبلغ إليه القدس في محرابه

---

(١) «ديوان شيخ الإسلام» (ص١١)، دار الجيل بيروت.

(٢) **الشادن:** الغزال ويريد جميلاً.

(٣) **أخو أمه:** يقصد به أن على خده شامة سوداء، وتسمى أحيانًا: الخال.

وقل ابنك الحسن الجلال مجانب   من قد غلا في الدين من تلعابه
لا عاجزًا عن مثل أقوال الورى   أو هائبًا في علمهم لصعابه
لولا محبة قدوتي لمحمد   زاحمت أسطاليس في أبوابه
لكنني أولى الورى بمقامه   فأنا ابنه وأسير في أعقابه[(١)] .

وله مضمنًا مع حسن التصرف:

رفعت عمامتي فرأت   برأسي شيبًا اشتعلا
فعادت بعد تنكري   فقلت لها أنا ابن جلا[(٢)]

ومن شعره يرد على من اتهمه بالحدة مع منزلته الرفيعة بالعلم:

قالوا: بلغت من العلوم مبالغا   قصرت خطى العلماء عن إدراكها
لو كان فيك سلامة من حدة   عين الكمال رمتك من أشراكها
فأجبتهم موسى أحد وقد سما   فوق السماء وعد من أملاكها
وبحدة النار استفاض النور في   كل الدنا وعلت على أفلاكها
أما وقار المرء فهو سكوته   في الحادثات تأنيًا بفكاكها
ما إن تنافيه ذلاقة منطق   يأتي بدر القول في أسلاكها
والعي يحسبه وقارًا جاهل   سُبل العلى ما كان من سُلاكها

---

(١) ينظر: كتاب الجلال «فيض الشعاع» (ص٦٠) طبع القاهرة على نفقة بعض علماء آل رسول الله ﷺ (١٣٢٨هـ)، لصاحبها محمد منير الدمشقي. وكتاب «الحسن الجلال: دراسة ونصوص محققة»، د. حسين العمري، دار الفكر ـ بيروت، وقد شرح القصيدة شرحًا علميًا وأدبيًا، كما قال: «ولما كان النظم لا يفي بالتفصيل والحاجة ماسة إلى توضيح السبيل أخذت في شرح المهم من معاني الأبيات بقدر احتياج المنصف لا بقدر الاحتجاج على المتعسف»، وتتكون القصيدة من (٤٧) بيتًا.

(٢) «البدر الطالع» (١/ ١٣٥) ترجمة الجلال، مقدمة «ضوء النهار» (١/ ١١).



وله قصيدة يتحدث فيها أن رضا الناس غاية لا تدرك، ولذلك فقد صبر على اللأواء وضيق الحال، والعزوف عن مجالس اللهو، فعف نفسه ورضي بالقضاء والقدر صابراً على المحن فعاش سعيداً على الرغم مما نزل به من الخطوب، يقول:

رضاء الناس من طلب المحال ... وصبر المرء خير في المآل
وشكواك الزمان إلى لئيم ... كرمي بالسهام بلا نصال
ومن جعل العفاف له سبيلاً ... ينل فيه الغنى من غير مال
ومن سخط القضاء يعش كئيباً ... قليل الوفر ممقوت الفعال
رضيت عن القضاء فزال همي ... على سعة لديّ وضيق حال
وحسبي إن بلوت الناس طراً ... وما رست الخطوب فلا أبالي[1]

وقد ختم هذه القصيدة بقوله:

وإياك الوقوف بدار ذل ... وأرض الله واسعة المجال
وكسبك للحلال فلا تدعه ... ولا تكسب معاشًا من سؤال

وتتكون هذه القصيدة الرائعة من (٢٤) بيتًا:

ومن شعره في الغزل:

أنا للعشق إمام ... غير أني ذو صبابة
أرشف الريق وأهوى ... كل مجدول الذؤابة[2]

وله قصيدة يدعو فيها إلى ترك الوساوس والهموم وجعل الهم همًا واحدًا، وهو لقاء الله تعالى، يقول فيها:

---

(١) «هجر العلم ومعاقله» (١/ ٣٤٨).

(٢) «هجر العلم» (١/ ٣٤٩)، ولعل المرء يتساءل هل هذا مجون، أم ضرب من هيام الصوفية؟!.

خل الوساوس والهموم بمعزل وكل الأمور إلى المليك المفضل
أو ما كفى لك عبرة ما قد مضى من كشفه لك كل كرب معضل
في الحال والماضي عرفت جميله وهو الكفيل بذاك في المستقبل
فدع الهموم تكون همًا واحدًا همّ اللقاء له لكي ما تنسلي[(١)]

ومن شعره الرصين خريدته[(٢)] البديعة في علم البديع التي جاءت في مدح النبي ﷺ، وحوى فيها ما في (تلخيص المفتاح في علم البديع) حيث أوضح ذلك في خطبته البديعة المذكورة، والمسماة أيضًا بـ (سحر الحلال شعر الحسن الجلال)، قال: «فإني لما رأيت الأدب قد عفر خده، وعثر جده، ونشر حده، وخلت منه هذه الأعصار حتى نسي في الناس اسمه، ومحي في محاورتهم رسمه، وأصبحوا يرون أن صاحبه قد صار موزورًا، وإنه ليقول منكرًا من القول وزورًا، وكنت جرعت من الأيام علقمًا وصابًا، أصبت منها وأهلها أفراحًا وأوصابًا، ابتدرت إلى نظم قصيدة جامعة لما عرفته في (تلخيص المفتاح في علم البديع)، وزدت عليها من بقية ما ذكره أهل البديع، ما استحسنته».

وقد استهلها بقوله في براعة المطلع والتي بدأها بالترصيع على عادة الشعراء القدماء:

ماذا على الركب ممن[(٣)] ذاع للآسي بعد الطبيب الذي في طيبه الآسي

وبعده في المذيل والمقلوب:

فالقلب بالبين حام حامل أسفا ناح عن الصبر جان طول إبلاسي

---

(١) ينظر: «نشر العرف» (٣/ ٩٥).
(٢) الخريدة: اللؤلؤة لم تثقب، ينظر: «القاموس المحيط» (ص٣٥٧) مادة (خرد).
(٣) ينظر: ورد في «نشر العرف» مما (٣/ ٨٧).

وقال في طباق الإيجاب:

يدني الوصال فإن الروح قد ذهبت   من الفراق وجف الدمع من راسي

وبعده طباق السلب:

سلوت صبري ولم أسل العهود ولم   أقف لعذل وقوف المعرض الناسي

وقال في المقابلة:

إن أعرضوا عن قلى عزاً بهم وغنى   قابلت بالود في ذل وإفلاس

وقال في الموازنة:

من شكره غنية من كل إفلاس   وذكره حلية من كل كراسي

وقال في اللف والنشر:

يشفي ويطفي وينفي إذ أفوه به   سقمي وناراً ثوت قلبي ووسواسي

وختم القصيدة ببراعة الختام مع الاقتباس، فقال:

يسقونه من رحيق والختام له   مسك ينافس فيه خير أنفاس[1]

وهذه القصيدة اللطيفة الرقيقة التي تولد في ذهن السامع سبكًا وذوقًا تتكون من (٧٣) بيتًا، شرحها الجلال شرحًا مستفيضًا، ينم عن مقدرته وكفاءته العلمية والأدبية والبلاغية.

ومما يدل على تعدد أغراض شعره أنه لما قرأ لصلاح بن عبد الخالق بن يحيى حجاف، وقد كان من شعراء عصر الجلال قصيدة يخاطب فيها هراً (قطًا) أكل عليه الحمام، فقال:

---

(١) ينظر: مقدمة «ضوء النهار» ترجمة الجلال للسياغي (ص١٢)، و«نشر العرف» (٣/ ٧٨-٩٤)، حيث أورد زبارة في هذا الكتاب القصيدة الكاملة.

يا هر في غير حفظ الواحد الصمد أحثثت سيرك عن داري وعن بلدي
وقد نزلت فأحسنا جوارك لم أبخل عليك بما تحويه ذات يدي
رجوت أنك تكفيني أذية ما في البيت من جُرَذٍ عاد ومن خلدي

وقال في خاتمتها، وهي طويلة تتكون من (٢١) بيتًا:

بل سوف أنشد تسكينًا لخاطرها لله يبقى على الأيام ذو حَيد

فرد عليه الجلال وأجابه بلسان القط:

سمعت عتبك والتأنيب يا سندي فهاج لي لوعة أوهى بها جلدي
وصرت أعجب من دعواك أنك لم تبخل عليَّ بما تحويه ذات يدي
إذ تلك دعوى ولا برهان يصحبها ومثل ذاك لأهل الحق لم يفد

وقال في نهايتها:

بعد السلام عليكم ما غشى جُرذٌ ثم الصلاة على الهادي إلى الرشد[(١)]

من خلال عرضنا السابق لبعض النماذج من شعر الجلال، تبين لنا أن شعره جاء صورة صادقة لحياته الدينية والثقافية والاجتماعية لعصره الذي عاش فيه، ولهذا فقد تنوعت أغراضه الشعرية بين المديح والفخر والغزل والتصوف والزهد، وهذا بلاشك يدل على الموهبة الفذة، وقد شهد له بعض العلماء المعاصرين له وهو العلامة المقبلي، حيث قال: «فأول ما نزلت عنده أراني شرحه فوقفت بأول قدم على البحث المعروف بترتب السمع على العقل، فاعترض السيد المذكور ـ الجلال ـ ونظم الاعتراض لأنه شاعر غير منازع»[(٢)].

(١) ينظر: «البدر الطالع» (٢ / ٢٩٠)، «طبق الحلوى» لابن الوزير (١٠٨ - ١١١)، «هجر العلم» (١/ ٤١١-٤١٧).

(٢) ينظر: «العلم الشامخ» (ص٢٤).

فالمتمعن والمتأمل لشعر الجلال يجده من الناحية الشكلية متميزاً بجزالة الألفاظ، واستحضار المفردات والكلمات العربية، واختيار ما يناسب المقام مع الإتيان أحيانًا بألفاظ غريبة تحوج القارئ للبحث عنها في قواميس ومعاجم اللغة كما في (فيض الشعاع)، و(السحر الحلال).

وإذا نظرنا إلى المضمون، نلحظ الصورة الكاملة النفسية أو الكونية التي يصورها الجلال حين يفكر في أمر من الأمور، وما ذلك إلا دليل على عمق تفكيره وشفافية شعوره وإحساسه، فالتجربة الشعرية عند الجلال شخصية واجتماعية وأحيانًا خيالية، والعاطفة مسيطرة في أغلب ما وجدناه من شعره والتلازم في الألفاظ بين جزالتها وسهولتها، وجمال أدائها واضحة، بيد أنك تلحظ المزج في شعره بين السطحية تارة، والعمق تارة أخرى، كل هذا يتضح لنا من خلال قراءتنا لتلك النماذج المعروضة سلفًا.



مؤلفات الجلال وآثاره[(١)]

لقد ترك لنا الجلال ثروة علمية زاخرة جعلته يعيش بآثاره ومؤلفاته المفيدة والنافعة، وجعلت العلماء يولونها اهتمامًا بين جمعها ومطالعتها، والاستفادة منها، وتحقيقها واختصارها وشرحها، ووضع بعض الملاحظات عليها، يقول الشوكاني: «ولي كثير من المناقشات في ترجيحاته التي يحررها في مؤلفاته، ولكن مع اعترافي بعظيم قدره، وطول باعه، وبروزه في جميع أنواع المعارف»[(٢)].

أولاً ـ الفقه وأصوله:

١ ـ *(ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار في فقه الأئمة الأطهار)*: جعله شرحًا لكتاب الأزهار للإمام أحمد بن يحيى المرتضى (٧٧٥هـ ـ ٨٤٠هـ)، وقد استخرج فيه الأدلة وبناها على القواعد الأصولية، وحرر اجتهاداته على مقتضى الدليل، ولم يعبأ بمن يوافقه من العلماء أو يخالفه، طبع في أربعة مجلدات مع حاشية العلامة محمد بن إسماعيل الأمير المسمى «منحة الغفار»، بسعي من العلامة حسين السياغي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى عام (١٤٠١هـ)، وقد طبع على نفقة مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني ـ صنعاء.

---

(١) اعتمدت في إعداد هذا السرد على «البدر الطالع» (١/ ١٣٤-١٣٥)، «نشر العرف» (٣/ ٣٥-٩٣)، فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ـ صنعاء، إصدار وزارة الأوقاف والإرشاد (١/ ٣٢٢، ٥٠٦، ٢/ ٦٧٩، ٨٠٨، ٣/ ١٣٢، ١٤٤٣، ١٥٣٩، ٤/ ١٧٧٥، ١٨٥١)، مصادر الفكر الإسلامي والعربي في اليمن لعبد الله الحبيشي (٨٦، ١٢٩، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٨٦، ٤٩٩، ٥٠٢) «هجر العلم» (١/ ٣٤٩)، «أعلام المؤلفين الزيدية» (٢٩٩-٣٠٢)، الحسن بن أحمد الجلال (دراسة ونصوص محققة) د/ حسن العمري، والقاضي الجرافي.

(٢) ينظر: «البدر الطالع» (١/ ١٣٥).

وقد تعقب الجلال على كتاب (ضوء النهار) الفقيه حامد بن حسن شاكر بكتاب سماه (ميزان الأنظار في ما بين المنحة وضوء النهار)، وهذا مدح من قبل ابن الأمير ـ رحمه الله ـ على (ضوء النهار)، حيث قال:

إن كنت مسترشداً تريد هدى فخذ بنود الدليل من كلمه
وانظر بضوء النهار منتقداً تعرف صحيح الكلام من سقمه[1]

٢ ـ *(بلاغ النهى في شرح مختصر النهى)*: لابن الحاجب (مخطوط ١٠٧٧) جامع (١١٠) أصول فقه.

٣ ـ *(نظام الفصول اللؤلؤية)*: شرح كامل على كتاب (الفصول اللؤلؤية) للعلامة إبراهيم بن محمد الوزير (ت٩١٤هـ/١٥٠٨م) (مخطوط) (١٠٧٠) جامع ١١ أخرى (جـ ١٣٢) بنفس المكتبة (١٤٣٠)، ونسخ أخرى مخطوطة منه نسخة رقم (٢٠) أصول فقه المكتبة الغربية، باسم (نظام الفصول اللؤلؤية) في المتحف البريطاني (٢٦٨/٥٧٩٩٣)، وثانية خطت عام (١١٤٦هـ) رقم (١٤٣١)، وثالثة خطت عام (١٠٧٠هـ) رقم (٣٣)، ورابعة خطت عام (١٣٣٢هـ) رقم (١٤٣٢)، وخامسة خطت عام (١١٣٦هـ) رقم (١٤٣٨) مكتبة الأوقاف.

٤ ـ *(عصام المتورعين على مزالق المتشرعين)*: (مخطوط) متحف (٣٧٥٧) نسختان في المكتبة الغربية برقم (١٨)

٥ ـ *(التحلية والتذهيب)*: (مخطوط) فرغ منه (١٠٤٥هـ)، منه نسخة خ سنة (١٤٠٨هـ) رقم (٢٢٨١) أوقاف.

٦ ـ *(الحواشي المفيدة بعقول اللآلئ النضيدة)*: (مخطوط) برقم (١٣٢) غربية ورقة (٢٤٤-٣١٢).

---

(١) «مقدمة ضوء النهار» (١/ ١٤).

٧ ـ *(حاشية الجلال على المرقاة)*: مصورة في مكتبة السيد محمد عبد العظيم الهادي (مخطوط) بمكتبة آل الهاشمي نسخة سنة (١١٤٢هـ) ضمن مجموعة (١٧٤).

٨ ـ *(شرح مقدمة البحر الزخار)*.

٩ ـ *(رسالة حول ارجوزة الطراز المذهب)*: للسحولي، أوردها صاحب مساجد صنعاء برقم (٥٦٠٥٨).

١٠ ـ *(رسالة إلى الإمام المتوكل)*: بسبب امرأة شكت إليه في جامع الغربية (٧٥) مجاميع.

١١ ـ *(رسالة في زكاة بني هاشم)*: (مخطوط) بخط محمد الأمير، توجد بمكتبة آل الوزير، ومكتبة الأخ محمد عبد الخالق الأمير.

١٢ ـ *(رسالة تتعلق في الرضاع)*: (مخطوط) توجد بمكتبة محمد عبد الخالق الأمير، بخط العلامة محمد بن إسماعيل الأمير.

١٣ ـ *(رسالة في عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء، وفي ظن وجوبها على من سمعه مع كمال شروطها وجوبًا معينًا)*: طبعت ضمن (دراسة ونصوص محققة للجلال)، وهي عبارة عن بحث صلاة الجمعة ضمن مجاميع (٥٧، ١٧، ٢٥٩) غربية.

١٤ ـ *(رسالة في الدخول في صوم رمضان)*: (مخطوط) بخط محمد بن إسماعيل الأمير.

١٥ ـ *(رسالة عن تقرير البانيان (الهنود)، وأهل الذمة في اليمن)*: وكانت عبارة عن جواب لسؤال عن تقرير البانيان في اليمن، وما يجوز من ذلك، وما لا يجوز، فاعلم؛ وقد فصل من دون إسهاب في حكم التعامل معهم، وأخذ الجزية منهم، وأقوال العلماء في ذلك.

١٦ ـ *(رسالة في عدم وجوب الخمس في الحطب)*: وأصل هذه الرسالة إجابة لسؤال.

١٧ ـ *(بحث في قبة وُضعت في مقبرة)*: (مخطوط) جامع الغربية (٣) مجاميع.

١٨ ـ *(عدم وجوب الخمس في الصلاة)*: ضمن مجموع (١٨٧) غربية، وهي بعنوان (مسألة في عدم وجوب الخمس في الصلاة) نسخة ضمن مجموع مكتبة سراج الدين عدلان.

١٩ ـ *(رسالة الجلال المهمة)*: للإمام المتوكل على الله إسماعيل، والموسومة بـ «براءة الذمة في نصيحة الأئمة»، وقد وجهها إلى معاصره الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بعد توحيده بلاد اليمن شمالها وجنوبها، ينتقد فيها المؤلف بعض ما يقوم به عمال الإمام في إدارتهم البلاد من تدابير لا يقر بعضها الشرع.

في علم العقيدة (الكلام والفلسفة):

٢٠ ـ *(العصمة عن الضلال)*: عقيدة السيد الحسن الجلال، وهذه الرسالة تحتوي على أصول العقائد من التوحيد إلى الحكمة والعدل، ومن النبوة إلى الإمامة، وفي الإيمان والإسلام والكفر.

وقد علق تعليقًا وجيزًا على العصمة عن الضلال العلامة عبد الرحمن حسين شايم، ولابن الأمير مناقشات جليلة لآراء الجلال في هذا الكتاب سنة (١٣٤٨هـ)، طبعت مؤخرًا مع مجموعة من كتب المترجم له بعنوان (دراسة ونصوص محققة للجلال) د/ العمري.

٢١ ـ *(فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع)*: بين في هذا السفر الرائع أن ظهور البدع في دين الله إنما ظهر بسبب غربة الدين عن أهله، وقد تطرق إلى

المحكم والمتشابه، وقضية الجدال ،وغيرها من المواضيع، وقد طبع بالقاهرة سنة (١٣٤٨هـ)، وطبع أيضًا ضمن (دراسة ونصوص محققة للجلال) د/ العمري، وهذه الرسالة في أصلها شرح محكم لبديعيته الشعرية المطولة التي سماها «فيض الشعاع».

٢٢ ـ *(حاشية على شرح القلائد في تصحيح العقائد)*: للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠هـ/ ١٤٣٧م) نسخت منه خمس نسخ بأرقام (١٣٤، ٤٤، ٤٣، ٤٢) علم الكلام (١١٧) مجاميع المكتبة الغربية، وأخرى باسم (النكت الفرائد بشرح مقدمة القلائد) نسخت سنة (١١٧٢هـ) رقم (٩٥) مكتبة آل الهاشمي، وأخرى نفس المكتبة باسم حاشية القلائد نسخت سنة (١١٤٠هـ) (مخطوط).

٢٣ ـ *(بحث في الصفات)*: نسخة جامع المكتبة الغربية (٣٧) مجاميع (مخطوط).

٢٤ ـ *(رسالة في التحسين والتقبيح)*: نسخة العبيكان (١٩٩).

أدب البحث والمناظرة:

٢٥ ـ *(الروض الناضر في آداب المناظر)*: نسخة جامع الغربية (٧٣) مجاميع أخرى بنفس المكتبة (٣٠) مجاميع ثالثة، بمكتبة حسين السياغي، ومصورة بدار الكتب المصرية (٢١٥٩).

المنطق:

٢٦ ـ *(شرح التهذيب)*: في المنطق لسعد الدين التفتازاني مع الحاشية، ألفه في بلدة (يفرس) في جبل حبشي من أعمال تعز، وقد أشرف على طبعه مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

التفسير:

٢٧ ـ (*حاشية الكشاف*): (منح الألطاف في تكميل حاشية السعد (التفتازاني) على الكشاف للزمخشري (١٠٩٥) في (٤١٠ق) جامع (٧١) تفسير (مخطوط) منه نسخة رقم (٤٤) تفسير المكتبة الغربية صنعاء، وأخرى نسخت بمكتبة آل الهاشمية ١٧٧، وأخرى نسخت بمكتبة آل الغلبي نسخة مصورة منها بمكتبة السيد محمد بن عبد العظيم الهادي.

السيرة:

٢٨ ـ (*مختصر سيرة الرسول ﷺ*): منه نسخة خطية في مجموعة ٦٨، مكتبة الأوقاف، وتوجد نسخة مخطوطة في مكتبة القاضي حسين السياغي.

في التزكية (التصوف):

٢٩ ـ (*تلقيح الأفهام شرح تكملة الأحكام*): للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى، وقد طبع ضمن (دراسة ونصوص محققة للجلال) د/ العمري.

النحو والأدب:

٣٠ ـ (*الإغراب في تيسير الإعراب*): وهو كتابنا الذي نقوم بتحقيقه، منه نسختان رقم (١٤٣٢) (١٧٥٦) بمكتبة الأوقاف، وثالثة برقم (٧٤)، مجاميع المكتبة الغربية الجامع الكبير.

٣١ ـ (*المواهب الوافية بمراد طالب الكافية*): شرح كافية ابن الحاجب وتسمى «العقود الوافية بنظم معاني الكافية»، نسخت عام (١٠٧٧هـ)، جامع (٥٥) مخطوط برقم (١٧٧٤) مكتبة الأوقاف.

٣٢ ـ (*شرح الرسالة الوضعية*): لعضد الدين الإيجي (مخطوط) جامع الغربية (٦٥) مجاميع.

٣٣ ـ *(قصيدة السحر الحلال في علم البديع)*.

٣٤ ـ *(شرح السحر الحلال لبديعية الجلال)*: وهي شرح للأولى.

٣٥ ـ *(نظم كليلة ودمنة)*: قال الحبشي: نسخت عام (١٠٦٩هـ)، بالمتحف البريطاني (٣٦٢٦) في (١١١) ورقة.

اهتمام العلماء بمؤلفات الجلال:

لقد اهتم العلماء بتراث الجلال، وما تركه من درر علمية وبحوث قيمة جعلت العلماء يقبلون عليها، ويشرحونها ويختصرونها وأحيانًا يردون على بعض المسائل العلمية كعادة العلماء، لهذا حظيت كتب الجلال بالعناية والاقتناء قديمًا، ولم تحظ إلى الآن ـ حسب علمي ـ بطبعها وتحقيقها، كما حظيت كتب الشوكاني وابن الأمير وابن الوزير والمقبلي مع أن الجلال يعد في رتبة هؤلاء، فممن شغف بكتب الجلال ومؤلفاته السيد محمد بن إسماعيل الأمير الذي جمع أغلب مؤلفاته، وكان له بمطالعتها غرام وتعقيب في أبحاث من أمهات ما تفرد به ـ رحمه الله ـ[1].

ومنهم: هاشم بن يحيى بن محمد بن أحمد الشامي، له كتاب اسمه (صيانة العقائد، حاشية على شرح الفلائد)، في أصول الدين للنجري تعقب فيها على كثير من أبحاث الحسن بن أحمد الجلال ومال إلى تقرير المسائل عن مذهب السلف[2].

وممن رد عليه في مسألة زكاة أهل البيت (أحمد بن صالح بن أبي الرجال، وهو عالم مبرز في الفقه والفرائض والعربية مغاليًا في التشيع)[3]، وكذلك (أحمد بن عبد الله بن حنش) وقد رد على الجلال برسالة سماها «حل الإشكال ودامغ الأبطال»[4]، وكانت هذه الرسالة ردًا على رسالة الحسن بن أحمد الجلال (براءة الذمة في نصيحة الأئمة).

---

(١) ينظر: «مقدمة ضوء النهار» (١/ ١٣).

(٢) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣١٧).

(٣) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣١٧).

(٤) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٥٦٢).

ومنهم: (الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ، وهو عالم محقق في الفقه والفرائض وغيرهما، رد على الجلال بكتاب سماه (اقتباس الأنوار لجلاء الأنظار بمذكرات الأخيار)[١].

* وممن اهتم بكتبه ومؤلفاته: إبراهيم بن خالد بن أحمد بن قاسم العلفي (وهو عالم مجتهد كان يعارض باجتهاده أنظار أكابر علماء عصره)[٢]، فقد رد برسالة على مسألة الجمع بين الصلاتين للحسن بن الجلال.

وحفيد الجلال الفضيل بن محمد بن الحسن الجلال (وكان عالمًا له معرفة تامة بالأدب وقرض الشعر)[٣] شرح بعض مؤلفات جده.

وممن شرح بعض كتبه الحسين بن أحمد السياغي (١١٨٠هـ - ١٢٢١هـ)، وهو عالم مبرز في علوم العربية والفقه والحديث، شرح الروض الناضر للجلال، وسماه «المزن الماطر على الروض الناظر في آداب المناظر»[٤].

وممن اختصر بعض كتبه (إسماعيل بن أحمد بن أحمد الجرافي) اختصر كتاب السيرة للجلال، وسماه (مختصر سيرة الرسول ﷺ) للحسن بن أحمد الجلال[٥].

ومن المعجبين بالجلال وآرائه، وتحرره من قيود التقليد (ثابت بن سعد الدين بهران)، وهو عالم محقق في علوم الحديث، له معرفة تامة بعلوم العربية، ولا سيما اللغة، عكف على دراسة كتب الجلال[٦].

---

(١) ينظر: «هجر العلم» (٢/ ٧٤٧).

(٢) ينظر: «هجر العلم» (٢/ ١٠٣٢).

(٣) ينظر: «هجر العلم» (٣/ ١٤٤٧).

(٤) ينظر: «هجر العلم» (٣/ ١٥٣٠).

(٥) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣٧٠).

(٦) ينظر: «هجر العلم» (١/ ١٢٣).

الوقفة الأخيرة مع الجلال

لابد لكل عالم وهو يخوض معترك المعارف والعلوم من نقدة ومعارضين له في حياته العلمية، لاسيما إذا كانت لهذا المنقود صولات وجولات فكرية واجتهادات مخالفة لما عليه الآخرون خاصة إذا رد على هؤلاء النقدة وخطأهم، فلاشك أنه سيحسب له حسابًا في كلامه وأقواله، فقد يتأول كلامه ويفهم غير فهم صاحبه، ولربما في بعض الأحيان يصل بأصحاب الجمود والتمذهب إلى التقول عليه، وهذا ما عليه أصحاب المذاهب والمتعصبون قديمًا وحديثًا، ولم يسلم الجلال من ذلك مع قولنا أنه بشر يخطئ ويصيب، ويجهل ويعلم، والكمال لله والعصمة لأنبيائه، وقد نقل بعض علماء عصره ـ ممن خالفهم في المذهب وحاد عنه وركب جواد الاجتهاد لأهليته لذلك، وخلع عن عاتقه التقليد ـ مسائل ومخالفات لا تليق بالمترجم له كونه من أهل العلم العارفين، من ذلك ما نقله يحيى بن الحسين بن القاسم في كتابه (بهجة الزمن)، حيث قال في ترجمته: «وكان يدعي الاجتهاد، وأنه ترجح له مذهب داود الظاهري»[(١)].

ويعول عليه في أقواله في الأصول والفروع، ويقول: إن الإجماع ليس بحجة، ويقول بالمتعة موافقة للرافضة الإمامية، ولا يحتج بالآحاد موافقة للقاشاني، وإن صح بالإسناد، ولا يحتج إلا بالمتواتر، وما لم يجده فبالبراءة الأصلية، وقال إنه رأى ابن حزم في العمل بالبراءة، وله أقوال عجيبة ونوادر

---

(١) **داود الظاهري**: هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني، كان يلقب بالظاهري، توفي عام (٢٧٠هـ/ ٨٨٤م)، يعتبر أحد الأئمة المجتهدين، تنسب إليه الطائفة الظاهرية حيث يقوم هذا المذهب على الأخذ بظاهر الكتاب والسنة ويعرض عن التأويل والرأي والقياس، ومنها سميت به، ولهم رأي في حجية الإجماع. ينظر: ابن حزم «إحكام الأحكام» (٤/ ١٤٢-١٥٠)، دار الكتاب العربي.

غريبة، فيها ركة وإباحة، ومخالفة لجمهور الأمة للإجماعات المنبرية، فلا قوة إلا بالله، ولو توقف على مذهب داود نفسه لكان أقل من تلك النوادر والمخالفات، لكنه خرج عن أصل داود في موافقة الرافضة في المتعة وفي سب عثمان ﷺ، وفي موافقة الخوارج في منصب الإمامة، فقال: إنها في جميع الناس عربي وعجمي، فيها على سواء، وإنما يُشترط فيهم التقوى، وكان يرى في خلق الأفعال مثل قول أهل السنة ـ انظر أهل السنة ـ، وثبوت الخروج لأهل الكبائر من النار بالشفاعة والرؤية، وكان لا يكفر بالإلزام، كما يقول به محققوا علماء الإسلام، قال السيد ما لفظه: «إلزام الجبر مع عدم صحة نقله عن المرمي به تواتراً مما لا يجوز أن ينبني عليه حكم ظني فضلاً عن قتال واستباحة النفوس والأموال؛ لأن الجبر لا يعرفه مدققوا علمائهم (مدعيًا أن ذا وهم عن الاعتزال قائم البرهان)، ولا قائل بتكفير الأشاعرة لقولهم بالكسب ولا يكفر أهل الكسب فيما يعلم إلا مجازف لا يعرف العلم، ولا أهله؛ لأن الكسب هو الفعل الذي يقول به المعتزلة، وإنما الخلاف للعبارة بعد التحقيق .. إلى آخر ما ذكره في بعض رسائله[1].

وقد تابع يحيى بن الحسين في ذلك عبد الله بن علي الوزير، حيث قال: «وفيها نسب إلى السيد الإمام الحسن بن أحمد الجلال الجنوح إلى شيء من مذهب الظاهرية، وطريقة ابن حزم[2]، من العمل بالبراءة الأصلية وإسقاط

---

(١) «بهجة الزمن» المسمى «يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر» للمؤرخ يحيى بن الحسن القاسم، تحقيق عبد الله الحبشي (ص٢٢٣)، منشورات المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ـ الإمارات.

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن همدان بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل، ولد بقرطبة في سنة (٣٨٤هـ)، تفقه على مذهب الإمام الشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والسنة، والقول بالبراءة الأصلية، وصنف في ذلك كتبًا كثيرة، ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨/ ١٨٤) دار الكتاب العربي.

الاحتجاج بالأخبار الأحادية، وقصر التعويل على التواترية، وإنكار حجية العموم، ودليل المفهوم وتحليل المتعة، وإسقاط الأذكار في الصلاة، والاعتدال والقول بأن الإمامة لا منصب لها معين، وعدم وجوب الجمعة إلا بوجود الإمام الأعظم وغير ذلك، والله أعلم بحقيقة هذه النسبة، فقد أطرق صاحبها فيما لا يكون في كثير من النسب»[١].

ولا يستطيع المرء أن يقول أمام هذا الكلام المنسوب إلى الجلال إلا كما قال المعلمي اليماني: «والحكم على العلماء والرواة يحتاج إلى نظر وتدبر وتثبت أشد ما يحتاج إلى الحكم في كثير من الخصومات، فالحكم على العالم والراوي يخشى من تفويت علم كثير»[٢].

على الرغم من أن طبيعة الإنسان يعتريها الخطأ، كما قال سعيد بن المسيب: «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه، فمن كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله»[٣].

إلا أنك تجد ما ادعاه يحيى بن الحسين وتابعه عبد الله بن علي الوزير لم يكن صحيحًا، وقد قرأت عدة كتب للمؤلف، وخاصة ضوء النهار فوجدت خلاف ما نسب إليه، ولعل الجلال تجاوز المذهبية والتعصب، وأصبح مجتهدًا، له ترجيحات وتحريرات بريئة من العصبية والتقليد، فاتهم بأنه ظاهري وأنه ينكر حجية الإجماع، ويبيح المتعة وغيرها، و(ضوء النهار) شاهد على ذلك[٤]، وقد

(١) «اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري السابع الميلادي» المسمى «طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى» (ص١٤٢-١٢٥) دار المسير - بيروت.

(٢) ينظر: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» لعبد الرحمن المعلمي العتمي اليماني (١/ ٥٣)، دار الكتب السلفية - القاهرة.

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٢١) دار ابن الجوزي - الدمام.

(٤) ينظر: «ضوء النهار - كتاب النكاح» (٢/ ٧٥٣-٧٥٤).



راجعتُ في هذه المسائل العلامة المؤرخ القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، والعلامة المفتي محمد الجرافي فنفيا ما نسب إلى المترجَم له.

وقد انبرى لهذه الاتهامات الدكتور حسين العمري والقاضي محمد بن أحمد الجرافي في كتابيهما الحسن بن أحمد الجلال حياته وآثاره (دراسة ونصوص محققة)، حيث فندا ما نسب إلى الجلال، وردا هذه المزاعم الباطلة، وأثبتا بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة هزالة ما قيل فيه، بل وضحا في هذا الكتاب عكس ما نسب إليه تمامًا، وقد استطردا القول، ودللا على ذلك بنقولات من كتب الجلال تثبت أن ما نسب إليه غير صحيح[١].

ويرحم الله الإمام الذهبي حين قال: «كلام الأقران بعضه في بعض لا يعبأ به لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس»[٢].

وقال أيضًا: «كلام الأقران يطوى ولا يروى، فإن ذكر تأمله المحدث، فإن وجد له متابعًا، وإلا أعرض عنه»[٣].

وأحسب أن الجلال مع يحيى بن الحسين وابن الوزير من هذا القبيل حيث يقول الجلال لأحد تلامذته الذين سألوه عن سبب العداوة التي يحملها بعض علماء عصره، فرد قائلا: «يا ولدي أنا حذوت حذو محمد بن إبراهيم الوزير فعاداني أهل الوقت، وأخي الهادي حذا حذو الهادي بن إبراهيم الوزير فأخذ عنهم وأخذوا عنه»[٤].

---

(١) ينظر: «دراسة ونصوص محققة» للعلامة الجلال من (ص٥٥-٨٤).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١)، دار الكتب ـ بيروت.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢، ٣٠٤/ ٢٠٢).

(٤) ينظر: «هجر العلم» (١/ ٣٤٣).

الفصل الثاني

الإغراب في تيسير الإعراب

دراسة وتحليل

نسبة الكتاب إلى المؤلف:

لاشك في صحة نسبة كتاب (**الإغراب في تيسير الإعراب**) للعلامة الحسن بن أحمد الجلال ـ رحمه الله ـ، وقد تضافرت جملة من الأدلة على ذلك، وهي:

١ ـ اتفاق معظم أصحاب كتب التراجم على نسبة الكتاب إليه، وفي طليعتهم:

(أ) المؤرخ اليمني: عبد الله محمد الحبيشي، صاحب كتاب (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن)، حيث ذكر في قسم النحو أن (الإغراب بتيسير الإعراب) منسوب إلى المؤلف (ص٣٨٦) ط: مركز الدراسات اليمنية ـ صنعاء.

(ب) فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، والذي أعده مجموعة من الباحثين، حيث جاء في الجزء الثالث (ص١٤٤٣)، وفي قسم النحو (الإغراب في تيسير الإعراب)، تأليف الحسن بن أحمد الجلال، وقد ذكر في هذا الفهرس النسختان اللتان في الجامع الكبير ومقاسهما، ونوع النسخ، وأول المخطوط، وآخره.

(جـ) المؤرخ الكبير صاحب السفر العظيم (هجر العلم ومعاقله في اليمن) القاضي: إسماعيل بن علي الأكوع، حيث ترجم له ترجمة مستفيضة وذكر من آثاره هذا الكتاب، في الجزء الأول، (ص٣٤٩)، ط: دار الفكر ـ دمشق ـ بيروت.

(د) المؤرخ الزيدي: عبد السلام بن عباس الوجيه، صاحب كتاب (أعلام المؤلفين الزيدية)، حيث ترجم للمؤلف، ثم قال: «ومن مؤلفاته الشهيرة

(الإغراب في تيسير الإعراب) (نحو) مخطوط منه نسختان رقم (١٤٣٢-١٧٥٦) مكتبة الأوقاف، وثالثة برقم (٧٤) مجاميع المكتبة الغربية «الجامع الكبير»[(١)].

(هـ) المؤرخ الشهير والمحقق القدير: الأستاذ الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، في كتابه (نصوص محققة) للحسن بن أحمد الجلال، حيث ذكر من آثاره هذا الكتاب، وأشار إلى أنه ما زال مخطوطًا، ينظر الكتاب المشار إليه (ص٨٧) ط دار الفكر.

٢ـ قول المؤلف في آخر الكتاب وفي نسخة (ب) انتهى الكتاب المسمى بـ (الإغراب بتيسير الإعراب) بخط عبد الرحمن محمد علي بن حسين العمراني، والذي فرغ من كتابتها ليلة رابع عشر يومًا خلت من شهر شوال سنة تسعة وخمسين ومائتين وألف للهجرة.

٣ـ وجود اسم الكتاب واسم المؤلف على صفحة العنوان في جميع النسخ الثلاث.

نظرة عامة في كتاب (الإغراب):

(الإغراب في تيسير الإعراب) كتاب ضمنه الجلال آراءه النحوية، واختياراته، وهو في أبوابه يتراوح بين الاختصار إلى درجة الإشارة العابرة والتطويل، وغالبًا ما تكون بعض عباراته متداخلة متشابكة معقدة لدرجة يصعب فيها إدراك المراد، خذ على ذلك مثلاً قوله ـ وهو يعرِّف القواعد النحوية ـ: «فيكون بعض أحوال آخر الكلمة لازمًا في اللغة لبعض أحوال معناها العارضة بالتعلق غير معلل ذلك إلا بالوجدان، وإن استنبطت له علل خيالية إقناعية»[(٢)].

---

(١) ينظر: «أعلام المؤلفين» (ص- - ٣) ط: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ـ الأردن.

(٢) ينظر: هذا الكتاب (ص٦٤).

وللجلال ولع بعلم المنطق، وقد بدا هذا جليًا في هذا الكتاب، حيث ذكر في تعريف الكلمة قوله: «فقد جاء الدور وأيضًا الهيئة التركيبة التي زعموا أنها موضوعة للنسبة ليست بلفظ حتى يشملها جنس الحد، فيحتاج إلى فصلها عنه، بل هي عرض للمهيأ محمول عليه، فإن قولهم: هذا اللفظ مركب، كقولهم: هذا الجسم مربع أو مدور، والمحمول خارج عن الذات»[(١)].

ولهذا لا غرابة أن يسمي المؤلف كتابه هذا (الإغراب)، فالإغراب: الإتيان بالغريب[(٢)]، وأغرب بكلامه أتى بالغريب البعيد عن الفهم، وقد أخذ هذا الكتاب نصيبًا من اسمه.

والكتاب يتصف بقلة الشواهد من قرآن وأشعار وأمثال، هذا فضلاً عن قلة الأمثلة التي توضح قوله، وأما الحديث، فإن الجلال لم يستشهد به، وكأنه نهج منهج النحويين القدامى سواء في ذلك البصريون والكوفيون.

وحجة النحويين بعدم الاستشهاد بالحديث النبوي: تجويز الرواية بالمعنى، كما ذكر ابن الصائغ في شرح الجمل[(٣)].

إلا أننا نجد ابن مالك وهو المجدد في الاستشهاد بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، بل أكثر من ذلك في كتبه[(٤)].

ولقد ذكر الجلال في مقدمة كتابه أنه وضعه لطلاب العلم المبتدئين، وما ذكر إلا المجمع عليه فلم يتشعب في مسائله، حيث قال: «فلما كان علم النحو كثير

---

(١) ينظر: هذا الكتاب (ص٦٨).

(٢) ينظر: «القاموس المحيط» (مادة غرب) (١/ ١١٤) ط: الحلبي.

(٣) ينظر: «فهارس سيبويه» لعظيمة (ص٧٦٢) دار الحديث ـ القاهرة.

(٤) ينظر: «خزانة الأدب» (١/ ٣٣) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

التشعب شديد الشغب»، إذ الاستقراء الناقص رباطه، والعلل الخيالية مناطه، كان جديراً بأن يكتفي منه بالمجمع عليه .. إلى أن قال: «فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق وأوصلهم بها إلى الدقائق»[1].

وذلك ليسهل وعْرُه، ويَذِلَّ صعبه، فيخف على طالب النحو المبتدئ ما كان ثقيلاً، ويقرب إليه ما كان منه بعيداً.

والحق أن الكتاب قد خرج كما أراد له صاحبه، وإن كان يستعصي على أفهام المبتدئين بما اشتمل عليه من مسائل وتعليلات، وإشارات خاطفة لمسائل تحتاج إلى شرح يخرج خبأها ويذلل فهمها.

إلا أنَّ البون شاسع والفرق واسع بين المبتدئين في عصر الجلال الذي وضع لهم هذا الكتاب، وبين المبتدئين الآن، فهل بيننا مبتدئ الآن يستطيع أن يفهم تعليلات الجلال في مسائل النحو، أو يفهم شيئًا من مسائل التمارين العقلية في علم الصرف، والتي دُوِّن بعضها هنا.

منهج الجلال في تأليف كتاب (الإغراب):

منهج الجلال في (الإغراب) ليس بالمنهج المألوف الذي اتبعه كثير من النحاة، ولكنه يختلف عن ذلك اختلافًا بينًا.

فقد بدأ تعريف النحو بقوله: اسم اصطلاحي معناه عندهم قواعد، والقاعدة في اصطلاحهم جملة، ثم قال: «وقواعد النحو يعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات، والسكون، والحذف، وقد أسهب في ذلك، ثم عرج على تعريف الكلمة واستخدم مصطلحات منطقية في هذا الباب، كالدور والمحمول وغيرهما.

---

(١) ينظر: «مقدمة الكتاب» للمؤلف (ص٦١).

وقد عقد فصلاً في تقسيم الموضوعات تكلم فيه عن الحدث ـ المصدر ـ وعن المضمرات، واسم التفضيل، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الآلة، مخالفًا بذلك جمهور النحاة في هذا التقسيم والابتداء به في بداية الكتاب.

ويُلاحظ القارئ أن المؤلف أدخل بعض الأبواب في بعض، فنجده مثلاً قد عقد فصلاً، سماه (متعلقات الفعل وشبهه)، فأدخل المصدر واسم التفضيل، وفاعل المصدر، والصفة المشبهة، واسم المفعول، دون أن يفصل فيها، مع أنه قد ذكر بعضها في الفصل السابق، وقد عقد فصلاً آخر سماه «ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه»، ونلحظ عند المؤلف الاستطراد أحيانًا في بعض فصول الكتاب، واستخدام الألفاظ المنطقية، والسبب في ذلك أن المؤلف له باع في المنطق، وقد ألف كتابًا في المنطق موسومًا بـ (شرح التهذيب في المنطق) لسعد الدين التفتازاني.

وقد أسهب في كتاب (الإغراب)، ولم يستطع ـ على الرغم من أنه جعله نبذة أن يتحرر من ظاهرة الاستطراد أحيانًا؛ ولعل هذه الظاهرة ليست عند المؤلف فحسب بل ظاهرة متفشية عند القدامى جميعًا، فهو في أثناء عرضه لفكرة من الأفكار تراه يسترسل وينتقل إلى أفكار أخرى، وغالبًا ما يؤدي به ذلك إلى التشعب الذي لا يتلاءم، وطبيعة هذا المختصر الذي وضعه للمبتدئين.

فظاهرة الاستطراد أحيانًا في بعض المواضيع كموضوع (تقسيم الموضوعات)، و(تعريف الحرف)، و(متعلقات الفعل وشبهه)، و(المصدر)، و(المنادى)، و(الظرف)، و(الاستثناء)، و(جزم الفعل المضارع)، وغيرها من المواضيع.

أقول: لعل ظاهرة الاستطراد هذه، جعلت الكتاب غير متوازن من الناحية المنهجية، فبحث (المفعول معه)، و(وجوب حذف الخبر)، و(جواز حذف الخبر)، و(وجوب حذف الفعل وجوازه)، وغيرها من المواضيع التي سيجدها القارئ في

ثنايا هذا الكتاب أتى عليها في غاية الاختصار، بينما نجد مثلاً بعض الأبواب التي جاء فيها استطراد ممل، والأمثلة على ذلك كثيرة، هذا فضلاً عن الاضطراب والتداخل وعدم السير على منهج محدد وشفع القواعد بأمثلة تحدد وتوضح المراد.

* **ونلاحظ شيئين اثنين في كتاب (الإغراب)، هما:**

١ ـ لم يعقد المؤلف أبوابًا تحتها فصول، بل كان يعقد فصولاً تحتها مواضيع متعددة متشابهة متداخلة بعضها في بعض، كما في (تقسيم الموضوعات)، و(متعلقات الفعل وشبهه) وغيرهما من الفصول.

٢ ـ نلحظ في ثنايا الكتاب أن المؤلف كان يستخدم المواضيع الصرفية، وكأنه يرى أن النحو والصرف شيء واحد، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فتراه مثلاً يتحدث عن الفعل (الأجوف)، و(المنقوص)، وعن (الفعل المتعدي)، وتغير (صور الفعل عند بنائه للمجهول)، وحين عقد قسمًا للجمع تحدث عن المشتق، ثم تكلم عن بعض الأوزان، كمثل: أفعل فعلاء، وغير فعلان فعلى، وفعلان فعلانة.

وحين تكلم عن الاسم المفرد، قال: والمفرد قسمان: أحدهما مؤنث، إن الحق آخره، ألف ممدودة نحو: «حمراء، ونفساء، وكبرياء»، أو مقصورة نحو «حبلى»، لغير إلحاق يحترز من ألف، نحو: «أرطى، ومعزى»، وحين أتى إلى موضوع المركبات استخدم كلمة (عضرفوط)، وهذه الكلمة تستخدم في أنواع الأبنية في علم الصرف.

والحقيقة أن القارئ لا يصل إلى ما يريده المؤلف إلا بعد بذل الجهد وإفراغ الوسع وإعمال الفكر، فالكتاب كاسمه فيه إغراب واختصار مخل أحيانًا، وسيطرة المنطق عليه، وهذا ما جعل النحو في عصر الجلال وما بعده صعب الفهم، بعيد المنال.

آراء الجلال التي خالف فيها النحاة:

ما توصل إليه الجلال من الآراء النحوية، وما انفرد به عن النحاة من القواعد، يدل على أنه لم يكن مقلدًا يردد كل ما قاله النحاة، دون سبر غور المسألة النحوية، والغوص في أعماقها، واستعمال الفكر في ذلك، بل كان ـ رحمه الله ـ يقف عند كل مسألة ويقلبها ويعمل فكره وعقله وعلمه فيها، فإذا كان للفكر فيها رأي اجتهد؛ لأنه يملك أدواته، ولم يكن هذا في النحو فحسب بل ما جاء الاجتهاد، واتخاذ الرأي الذي يراه أنسب ـ وإن خالف جمهور النحاة ـ إلا بعد أن نضج اجتهاده في علوم الفقه وأصوله، وأصبح رمزًا للتحرر من ربقة التقليد، فسرى هذا الرأي إلى النحو، وله باع فيه. والآراء التي انفرد بها هي:

١ ـ قسم الماضي إلى متصرف: وهو مضارع ومشتق، وأمر ونهي، وغير متصرف: وهو ما وضع لمدح أو ذم، حيث قال: «والثاني ماضٍ، وهو أنواع: متصرف: إلى مضارع ومشتق وأمر ونهي، وهو الأكثر من الأفعال الماضية، وغير منصرف: وضع لمدح أو ذم»[1].

فجعل الماضي هو الأصل، ثم تفرع منه المضارع والمشتق والأمر والنهي، والمقصود بالنهي قد يكون معنى الماضي، أو ما كان مضارعًا مشتقًا من الماضي؛ لأن المؤلف نظر إلى المعنى، وهذا التقسيم لا يخلو من وجهة نظر صائبة.

٢ ـ جعل المضارع المتصل به نونا التوكيد ـ الخفيفة والثقيلة ـ اتصالاً مباشرًا أو غير مباشر، يكون معربًا تقديرًا لا مبنيًا، وهذا خلاف إجماع النحاة الذين فصلوا في هذا الباب، فقالوا: إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد اتصالاً مباشرًا يكون

---

(١) ينظر هذا الكتاب موضوع الماضي.

مبنيًا؛ لأنه رجع إلى أصله، وإذا اتصلا به اتصالاً غير مباشر فإنه معرب، وعللوا لذلك تعليلات كثيرة، ليس المقام هنا مقام تفصيل.

وأما قول المؤلف فهو: «وتوهم النحاة أن ذلك معهما بناء، وإنما هو مانع من الإعراب، كياء المتكلم في الأسماء لوجود سبب الإعراب فهو تقديري مطلقًا»[١].

٣ ـ أطلق القول في كل مضاف ومضاف إليه، فجعلهما كالمسند والمسند إليه، إذا وقعا في محل المفرد المعرب إذا تعذر إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًا، فقال: «ولا يختلف حال آخر المجموع تركيبًا إسناديًا أو إضافيًا أو غيرهما من التقييدات»[٢].

وهذا مما لا يسلم به؛ لأن الإعراب يقع على صدر المضاف، وقد نظر إلى آخر المضاف إليه، فوجده على صورة واحدة، فألحقه بالجمل المحكية التي لا يختلف آخرها بحركة الإعراب، وهذا لاشك رأي انفرد به.

٤ ـ جعل مفعولي (ظن) وأخواتها، في إعرابهما إعراب الجمل، فقال: «والذي أرى أن انتصاب مفعولي العلم من إعراب الجمل»[٣]، يعني بذلك: أن قولك: علمت الطالب مجتهدًا، فـ (الطالب مجتهدًا) عند المؤلف يعرب إعراب الجمل؛ لأنهما وقعا موقع مفعول به واحد؛ لأنهما كالكلمة المفردة المركبة.

٥ ـ ذهب إلى أن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال معربة، مخالفًا بذلك جمهور النحاة في أنها مبنية، حيث قال: «وقد زعم النحاة أنهما ـ أي: أسماء

---

(١) ينظر: النص في باب (حكم الفعل الذي آخره نون توكيد) وما نقلته عن العلماء في ذلك.

(٢) ينظر: باب (إعراب المركب) ومناقشتي للمؤلف في الهامش.

(٣) ينظر: باب (إعراب المركب).

الأصوات، وأسماء الأفعال ـ مبنيان كمسماهما، أعني: الفعل واسم الفعل، والصوت المحكي في اسم الصوت، وهو بعيد لأنّ قيام شيء مقام شيء لا يوجب له أحكامه[1]، وهذا الرأي، وإن ذكر له هذا التعليل إلا أنه غير سديد؛ لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني[2].

٦ ـ قوله: «ولا نريد بالإعراب إلا مجرد تغير حال آخر اللفظ، لا الدلالة على المعاني، كما ذكروه . . »[3]، وهذا القول مخالف لإجماع النحاة؛ لأن الإعراب علامة للمعنى إلى جانب تغير حال آخر اللفظ.

٧ ـ انفرد بأن «لا» النافية للجنس إذا دخل عليها المثنى والجمع، فينبغي أن لا تكون لنفي الجنس بل لنفي المقدار، وعلل ذلك بأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد توجه الإثبات والنفي وغيرهما إليه، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث قال: «وقد زعم النحاة أن اسمها مبني ولا برهان لهم على ذلك، إلا حذف التنوين منه، فوافق بذلك الكوفيين»[4].

وإن سلمنا له في كلامه الأخير؛ لأن له سلفًا في ذلك كما ذكرناه في بابه، لكن كلامه الأول لا يخلو من اعتراض مع احترامنا لرأيه.

٨ ـ ومن آرائه التي انفرد بها أنه جعل التمييز الذي يرفع الإبهام عن نسبة صورة من صور المفعول المطلق الذي ناب المضاف إليه منابه حيث قال: «ومما

---

(١) ينظر: «باب أسماء الأفعال والأصوات».

(٢) ينظر: هامش الباب السابق.

(٣) ينظر: الباب السابق.

(٤) ينظر: باب (نصب اسم لا النافية للجنس).

انتصب انتصاب المفعول المطلق فحذف ووقع إعرابه على ما يُضاف إليه التميز الذي وقع الإبهام عن نسبة نحو: طاب زيد نفسًا»[١]، وهذا الرأي مخالف لإجماع النحاة؛ لأن التمييز له خصوصيته التي تختلف عن المفعول المطلق، ولكن نحترم رأيه، وما ذهب إليه.

٩ ـ ومما انفرد به المؤلف أنه جعل التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز، فقال: «وبذلك يتضح لك أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز، والمضاف إليه . .»[٢]، وهذا القول لا يخلو من وجاهة معتبرة لأن الوصف الاعتباري متعلقة بالذات، ولكن قد يرد إشكال وهو أن أسماء الأجناس جميعًا تدل على ذات باعتبار معنى، وليست بصفات، فإن «رجلاً» مثلاً موضوع لذات باعتبار الذكورة الإنسانية، فيكون هناك اعتراض على ما ذهب إليه المؤلف، ولكن نقول: إن الصفات المقصود بها المعنى لا الذات، فحين أقول: جاءني رجل ضارب، فإن معنى ضارب: ذو ضرب، فذو: ذات، ومعنى ضرب: معنى في تلك الذات.

ويمكن للقارئ الكريم أن يُعْمل فكره ويتمعن في بقية الآراء ويسبر غورها فلعله ينتزعها من هذا المؤلف ويخرج خبأها.

مصادر الجلال في كتابه:

لم يذكر الجلال ـ رحمه الله ـ المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف هذا الكتاب، ولكننا نلحظ من ثناياه أنه قد تأثر تأثرًا كبيرًا بابن الحاجب وكتابه (الكافية)، ولاسيما وأنه قد شرح هذه الكافية في كتاب سماه (المواهب الوافية

---

(١) ينظر: باب: (صور المفعول المطلق).

(٢) ينظر: باب: (التمييز المفرد).

بمراد طالب الكافية)، وقد تأثر كثيراً بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، فنجد مثلاً: أغلب أمثلة الكتاب مأخوذة من (الكافيه) ومن شرح الرضي لها.

بل أحيانًا يأخذ النص برمته من (الكافية)، كقوله في باب الظروف «وأجرى مجراها، لا غير، وليس، غير وحسب»، وعند شرح الظرف قال: «وفسروا مبهم المكان بالجهات الست، وحملوا عليها «عند» و«لدى»، وشبههما، ولفظ مكان»[1]، وقد أخذ هذا الكلام برمته من الكافية.

بل لا أبالغ إن قلت: إن الكتاب مختصر موجز لكتابه (المواهب)، وعصارة فكره، وخلاصة آرائه، التي استخلصها من (المواهب)، ولاسيما أن (الإغراب) ـ كما يظهر لي ـ ألفه بعد (المواهب)، فجاء كتابًا يمثل شخصية صاحبه المستقلة دوَّن فيه آراءه الناضجة التي توصل إليها من خلال عمله المضني لشرح (كافية) ابن الحاجب.

مذهب المؤلف النحوي:

إن المتتبع لمذهب الجلال النحوي يجده في غالب آرائه يسلك مسلك الكوفيين، وأحيانًا يأخذ بقول البصريين، وليس ذلك منه تقليداً للكوفيين، دون إعمال الذهن، وإنما يعلل هذا الرأي الذي نهجه فتلفه مثلاً في باب تقسيم الفعل، أنه قسمه إلى قسمين ماضٍ ومضارع، وعلل هذا التقسيم، بأن الأمر مأخوذ من المضارع، إذ أصل (أفعل) ليفعل كأمر الغائب، وهذا رأي كوفي[2].

---

(١) ينظر: «شرح كافية ابن الحاجب» للرضي (٣/ ٢٥٣)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢) ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٥٢٤) (م٧٢).

وفي باب أسماء الإشارة وافق الكوفيين حيث جوز كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) استفهامية[1]، كانت أو غيرها، وقد استدل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم.

بينما البصريون لم يجوزوا ذلك إلا في (ذا) بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية إذا لم تكن زائدة، حيث قال بالنص في موضوع الموصولات: و(ذو) بمعنى الذي، و(ذا) بعد (ما) الاستفهامية[2]، والألف واللام الداخلان على اسم فاعل أو مفعول نائبين عن فعلهما.

وفي باب اسم (لا) النافية للجنس، أيد قول الكوفيين في أن إعراب اسم (لا) النافية للجنس معرب.

ومن ناحية أخرى فقد أخذ بقول أبي عمر الجرمي وهو من نحاة البصرة، بأن (واو المعية) هي الناصبة بنفسها للمضارع[3]، وغيرها من الآراء التي سيجدها القارئ في الكتاب.

---

(١) أي: أنه اشترط لمجيء (إذا) أن تكون بعد (ما) الاستفهامية، ولم يشترط الكوفيون ذلك ولا البصريون. «الإنصاف» (٢/ ٧١٧) (م١٠٣)، وذكر ابن هشام لمجيئها اسم موصول ثلاثة شروط:
١ ـ أن لا تكون للإشارة.
٢ ـ أن لا تكون ملغاة.
٣ ـ أن يتقدمها استفهام (بما).
ـ وقال ابن هشام: إن الكوفيين لا يشترطون (ما) ولا (من) ينظر: «أوضح المسالك» (١/ ١٥٧-١٦٢).

(٢) ينظر: «باب الموصولات».

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٥٥) (م٧٥).

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:

حصلت ـ بحمد الله ـ على نسخ (الإغراب في تيسير الإعراب) الثلاث وكلها مخطوطة، وهذه النسخ هي:

١ ـ نسخة مكتبة الأوقاف رقم (١٥٣٢).

٢ ـ نسخة مكتبة الأوقاف رقم (١٧٥٦).

٣ ـ نسخة مجاميع المكتبة الغربية بـ «الجامع الكبير» رقم (٧٤).

ـ النسخة الأولى (نسخة مكتبة الأوقاف تحت رقم ١٥٣٢):

وهي نسخة عدد أوراقها تسع وعشرون، ومسطرتها سبعة وعشرون سطراً (مقاس ١٨ × ٢٤).

وهي مكتوبة بخط واضح جيد قريب من خط النسخ، وقد جعلتها أصلاً، مع أنَّ فيها بعض الأخطاء الإملائية، وفيها شطب أحيانًا، ولكن يكتب الصحيح من الكلمات على يمين الصفحة أو شمالها مع الإشارة إلى ذلك ولعل ذلك تصحيح من القراء، وتعتبر هذه النسخة من أقدم النسخ الثلاث، حيث كتبت بخط حفيد المؤلف عبد الله الجلال.

وفي هذه النسخة إضافة ورقتين من شرح (الكافية) مستقل عن (الإغراب) شرح فيه المؤلف الإضافة، ثم قال في النهاية: تمت بنظر الفقير إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ الحسن بن أحمد الجلال ـ سامحه الله ـ، ثم قال: هكذا نقلت من الخط المنقول من خطه، تمت بحمد الله وحسن توفيقه عبد الله الجلال ـ سامحه الله ـ.

ـ النسخة الثانية (نسخة مكتبة الأوقاف تحت رقم ١٧٥٦):

وهي نسخة عدد أوراقها تسع وثلاثون، ومسطرتها ما بين اثنين وعشرون وواحد وعشرون سطراً (مقاس ٢٢ × ١٥)، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد

معظم حروفه مـهملة مما يصعب قراءتها أحيـانًا وإدراك المراد، وهذه النسخة هي أول نسخة حصلت عـليها، وقد واجهت صعوبة بالغـة في قراءتها مما اضطررت إلى استـخدام مكبر لإدراك بعض مـاهية حروفـها، وقد حـصل فيهـا سقط في وسطها أشرت إليه في التحقيق.

وقد كـتبت هذه النـسخة بخـط عبد الرحـمن محـمد بن علي بـن حسين العمراني، حيث كتب في نهايتها: «كتبـه الفقير إلى الغني/ عبد الرحمن محمد ابن علي بن الحسين العمراني، وقد فرغ من كـتابتها وقت الظهر من يوم الثلاثاء ليلة رابع عشر يومًـا خلت من شهر شوال سنة تسعة وخـمسين ومائتين وألف»، وعليها ختم الخزانة المتوكلية بـ (الجامع الكبير).

ـ النسخة الثالثة (نسخة مجاميع المكتبة الغربية بالجامع الكبير رقم ٧٤):

نسخـة عدد أوراقهـا ثمان وعشـرون ورقة، سطورها ما بين اثنين وعـشرين وثمانية عشر سطرًا، وعليها ختم الخـزانة المتوكلية بـ (الجامع الكبير) مقاس (١٢ × ١٦) وهي مكتوبة بخـط نسخي في أغلبه والحـروف معجـمة ومهـملة حسب القواعد الإملائية.

وقد أوقفت هذه النسـخة من قبل سعد بن علي الحاشـدي ـ رحمه الله ـ لـ (الجامع الكبير) بتاريخ شهر المحـرم سنة (١٣٥٥ هـ)، كما هو مبين في الصفحة الثانية الداخلية.

وقد كنت أود أن أجعلهـا النسخة الأصلية نظرًا لاكتمـالها ووضوح خطها، ولكن ليس فيها ذكر الناسخ ولا تأريخ نسخها مما جعلني أفضل غيرها، مع أنني تعبت في إخـراجها من مؤلفـات الجلال، حيث كـانت في مكتبة الجامع الكبـير ضمن نسخ عدة محـبوكة في مجلد، وقد حصلت عليهـا بشق الأنفس، وتعتبر هذه النسخة من النسخ التي كنت أراجع فيها خطأ النسختين الأخريين.

خاتمة البحث

فيما مر بنا من صفحات جاءت هذه الدراسة المتواضعة التي قمت بها في قسمين تبعهما مقدمة وضحتُ فيها الدوافع لدراسة وتحقيق هذا الكتاب والمنهج الذي سرتُ عليه.

القسم الأول ـ ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول ـ اشتمل على ذكر عصر المؤلف من الناحية السياسية والفكرية فقد كان عصر المؤلف عصر العلم والعلماء نتيجة الاستقرار السياسي والظروف الاجتماعية التي ساعدت على نشر العلوم والمعارف والتشجيع المستمر من قبل أئمة دولة بني القاسم.

توصلتُ من خلال هذه الدراسة إلى معرفة حياة المؤلف التي اشتملت على اسمه ونسبه وولادته ونشأته وحياته العلمية، ومشايخه، وعن زهده وورعه، وثناء العلماء عليه، وذكر وفاته، مع إيراد نماذج من شعره، وذكر مؤلفاته التي بلغت خمسة وثلاثين في شتى العلوم، وكان في ختام هذا القسم ذكر لاهتمام العلماء بهذه الآثار التي خلفها هذا العالم الجليل.

الفصل الثاني ـ خصصته لبيان نسبة الكتاب إلى المؤلف، وبيان الخصائص والسمات التي تميز بها هذا الكتاب، مع ذكر بعض الآراء التي انفرد بها، ومصادره في هذا الكتاب، مع بيان موافقة المؤلف في بعض المسائل لمذهب الكوفيين، وختمت هذا الفصل بذكر وصف النسخ المخطوطة، مع إلحاق نماذج مصورة عن تلك النسخ.

وأما القسم الثاني:

فقد اشتمل على تحقيق النص حيث ظهر لي أثناء التحقيق الأخطاء الإملائية، وسقط بعض الكلمات من بعض النسخ، فقمتُ بإصلاحها، وحرصت أن يخرج النص سليمًا خاليًا من العيوب، وقد عانيتُ من صعوبة فهم النص معاناة بالغة في أغلب مواضيع الكتاب؛ نتيجة تأثر المؤلف بالأسلوب المنطقي، والخلط في قواعد النحو وتداخلها.

ولا أبالغ إن قلت أن هذا الكتاب اتسم بالغرابة في لفظه ومعناه غالبًا لدرجة يصعب أحيانًا فهم النص بالكلية، وقد أعانني الله في توضيح بعض ذلك - ولله الحمد - مع أنني لم أوف حقه.

وقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على مراجع تزيد على المئة موضحًا ما أراه يستحق التوضيح، وشارحًا بعض الموضوعات التي رأيت أنها بحاجة إلى شرح، وموثقًا بعض المواضع، ومبينًا اللفظ الغريب إن وجد بقدر الاستطاعة.

وقد خرَّجت الآيات القرآنية وألحقتها بسورها التي هي منها وأرقامها في تلك السور، وخرجت الشواهد النحوية ونسبتها إلى قائليها، وقمت بشرح بعض ألفاظها ومعناها، ومثلها الأمثال.

وبعد هذا أستطيع القول أنني توصلت إلى ما يأتي:

١ - يعدُّ الجلال من أئمة عصره ومن المكثرين من التأليف في علوم عديدة.

٢ - كان للجلال اختيارات في القضايا النحوية التي طرحها النحاة وأئمة النحو والعلماء، وقد أوردت نماذج من ذلك، وكان منها:

(أ) جعل مفعولي (ظن - وأخواتها) في إعرابهما إعراب الجمل.

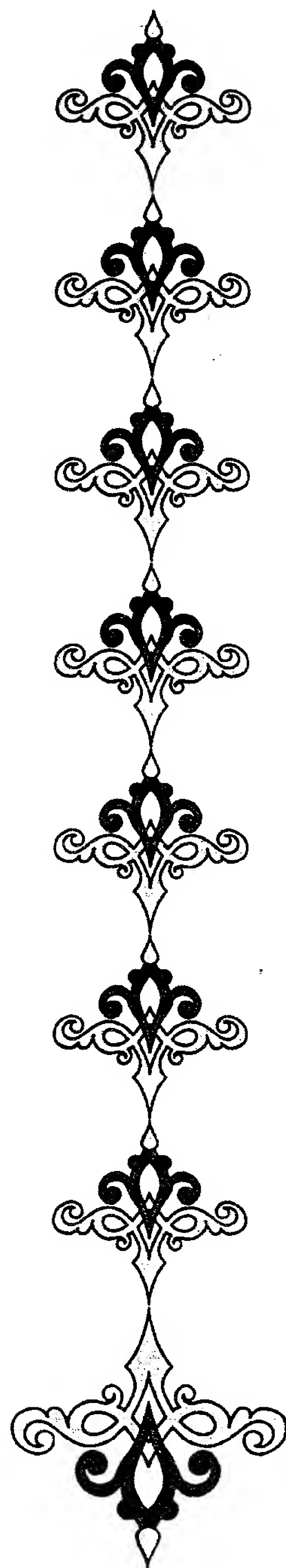
(ب) ذهب إلى أن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال معربة مخالفًا بذلك جمهور النحاة.

(جـ) جعل التميز الذي يرفع الإبهام النسبة صورة من صور المفعول المطلق.

وغيرها من الآراء التي انفرد بها والتي سيجدها القارئ في ثنايا هذا الكتاب، فعلى الباحثين والدارسين أن يهتموا بتراثه ويحققوها ويخرجوها للناس.

أما بعد .. فأرجو أن أكون قد وفقت بعملي هذا، وقدمت كتابًا جديدًا للقارئ، فإن وفقت ـ وهذا ما أرجوه ـ فهو حسبي أن يكون ذخرًا لي عند ربي وإن كانت الأخرى فأرجو أن يغفر زلتي، ويمحو حوبتي، ويتجاوز عن تقصيري.





نماذج من

مخطوطات الكتاب











كتاب الاغراب في تيسير الاعراب
تاليف والدنا الامام العلامة نطاسي
العلم شرف الال والاسلام،
الحسن بن احمد بن الجلال
عليه السلام
وعلى الائمة الكرام
آمين آمين
آمين

عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حوى ما انتشر من العلوم نطاق علمه المحيط • وطوى لأوليائه طريق
الوصول اليهم فأغناهم عن تجشم طوله البسيط • وصلواته وسلامه على محمد وآله
وصحبه المائلين عن طرفي الافراط والتفريط وبعد فلما كان علم النحو كثير
التشعب شديد التشعب اذ الاستقراء الناقص رابطه • والعلل الخيالية مناطه
وكان جديراً بان يكتفى منه بالمجمع عليه ويقتصر منه على ما يحتاج في تقويم اللسان اليه • سيما
وقد حالت دون التوسل اليه الوسائل • وقامت الدعاوي لذي الطلب مقام تحقيق
المسائل فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق • وأرشدهم
بها الى الدقائق • عجالة راكب • وعُلالة طالب • مع شيء من مخالفة
الوضع والاصطلاح • ونحن لا يسلكه الا من خلع ربقة التقليد من عنقه فاستراح
النحو: اسم اصطلاحي معناه عندهم قواعد: والقاعدة في اصطلاحهم
جملة يكون المسند اليه فيها مفهوماً كلياً مجتمع افراده في حصول المستند لكل
واحد منها مثل قولنا الفاعل مرفوع وانما يقضى بهذه الجملة من علم بتتبع كلام
العرب لزوم ذلك المسند لكل واحد من افراد ذلك المسند اليه كما هو الاستقراء التام
اذ اكثرها كما هو الاستقراء الناقص الذي هو رباط علم النحو واما من لم يستقر
فانما يأخذ تلك الجملة مسلمة حتى يعلم بالتتبع ما علمه القاضي بها فتعود هذه بقضيته
يستحق اسم القاعدة الذي معناه الاصل القار ○ وقواعد النحو يعرف
بها حال آخر الكلمة الذي هو حركات والسكون والحذف كما سيتضح
لك التابع لغة لحال مصاحبها فان معنى الكلمة يعرض له من تعلقه
بمعنى كلمة اخرى احوال تختلف باختلاف جهة التعلق فيكون بعض احوال آخر
الكلمة لا يشاركه النغم لبعض احوال معنيها العارضة ما الحق غير معقول ذلك الا
الا بالوجدان وان استنبطت له علل خيالية اقناعية والعلل كما اتفق مقاومة بالعقل

(الصفحة الأولى من المخطوطة الأصل)

بنسبة ما نسب الى متبوعه اليه او نسبة ما نسب اليه متبوعه يجري هذا حكم المنسوب
والمنسوب اليه لنسبة اسنادية او تقييدية الا التابع الذي له محل اصلي فقد تغير اعرابه اعني
كما في المعطوف على اسم ان المكسورة ونحوه او مقطوعا عن التبعية اي اراد المتكلم اسنانه
وعدم اعرابه على متبوعه فيخالف لفظ متبوعه جوازا نحو ان زيدا وعمرو قائم عطفا
على المحل الاصلي واما قطع التبعية مطلقا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدا
محذوف ونصبه بفعل للمدح او الاختصاص ونحو ذلك او وجوبا كما في ما اذا تعذر البدل
على اللفظ نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ
به لامن الاتراد وما لا لا يقدر ان شاملت بعده ومنه اي مما يخالف التابع المتبوع وجوبا التمييز
... مفرد فان معنى قوله ماذا اراد الله بهذا مثلا ماذا اراد بهذا المثل وان كان الوصف نكرة والمتبوع
معرفة لان تغيير الاعراب بتغير الاتباع ... على تغيير تمييزه من تعريف كما في قوله تعالى ويل لكل
همزة لمزة الذي جمع مالا . او تثنيته او جمع كما في صنوان ... وعشرين رجلا لان التقدير
فيهما عدد عشرين وقد عشرين فالتمييز للمضاف المحذوف وتحقق ذلك عند اضافة المميز قطعا
وان قالوا الصفة متعلق الجار والمجرور . فالتحقيق ان الموصوف به هو المجرور كما في ذو
مال وبذلك يتضح لك ان التمييز والمضاف اليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز
والمضاف . وقد ثبت عند ائمة المعقول انهما من المركب التقييدي كما عرف التركيب
فان قولنا غلام زيد ورطل زيتا بمعنى غلام لزيد ورطل من زيت وتقدير المتعلق يخالف
لان الوصف بالمركب التقييدي كالوصف بالمركب التقييدي كالوصف بالمركب الاسنادي لا يفتقر
الى تقدير متعلق لم يقل احد ... كما زعموه في زيد في الدار بتقدير زيد ... وحصول الدار كما ان
زيدا ابوه قائم ان تقدير زيد ذو ابيه قائم وحققنا ذلك في شرحنا لرسالة الوضع وما
ذكرنا في هذه النبذة ... جمهور ومنها ... المعرب واكثر ما يذكر من غيره و ... كالنحوي
كبيان معاني الحروف وبعض احكام اسماء العدد وتعداد اسماء الافعال والاصوات وبيان المعرفة
والنكرة ونحو ذلك او صرفي كبيان صيغ المشتقات ومعنى الصيغ من الفعل وما يقرب
لا ... البناء التأكيد ولعلامة الجمع وما يعلم لعلامة التثنية وجمع المؤنث السالم ونحو ذلك
او غير واجب كما في قاعدة الشارع وتعريف المثنى وتقدم مرجع الضمير الغائب والفرق بين الافعال
اللازم وغير ذلك مما اختلف النحاة في وجوبه والواجب هو الواجب والكد لواجب الوجود وتسائل
دوام ... كرمه ذا الجود هو الصمد المعبود ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلى الله وسلم على محمد سيد السادات ومعدن الرسالات
وعلى اله الاكرمين ... الارض والسموات

(الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأصل)

الاغراب في تيسير الاعراب

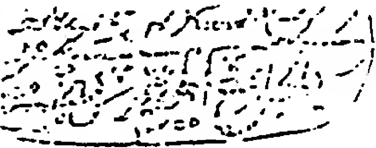
تأليف الشيخ الإمام

المجتهد شرف الدين

[illegible]

[illegible]

(عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة (ب))



(الصفحة الأولى من المخطوطة (ب))

(الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ب))

[illegible]

ومأواه تحت نعم الغفار وآله المصطفين

الأخيار اللهم ...

على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا ...

رب العالمين

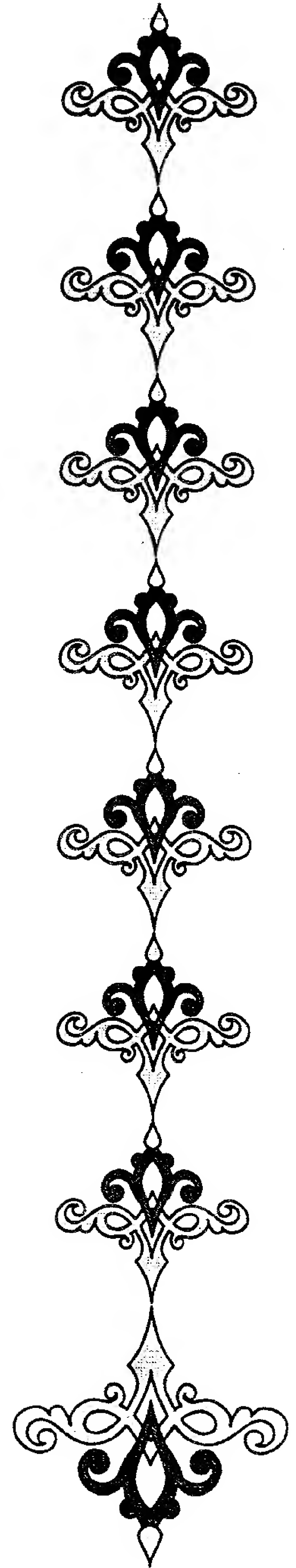
الحمد لله ...

[illegible]

(عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة (ج))

(الصفحة الأولى من المخطوطة (ج))

(الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ج))



القسم الثاني

الإغراب في تيسير الإعراب

دراسة وتحقيق

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي حوى ما انتشر من العلوم نطاق علمه المحيط، وطوى لأوليائه طريق الوصول إليه، فأغناهم عن تجشم طوله البسيط، وصلواته وسلامه على محمد وآله وصحبه المائلين عن طرفي الإفراط والتفريط.

وبعد،

فلما كان علم النحو كثير التشعب، شديد الشغب، إذ[١] الاستقراء الناقص رباطه، والعلل الخيالية مناطه، كان جديراً بأن يُكتفى منه بالمجمع عليه ويوقف منه على ما احتاج تقويم اللسان إليه، سيما[٢] وقد حالت دون المتوسل إليه الوسائل، وقامت الدعاوى لذوي الطلب مقام تحقيق المسائل، فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق، وأوصلهم بها إلى الدقائق عجالة[٣] راكب، وعلالة[٤] طالب مع شيء من مخالفة الوضع والإصلاح ونهج لا يسلكه إلا من خلع ربقة[٥] التقليد من عنقه فاستراح.

---

(١) كذا في الأصل (إذا) وفي (ب ، ج) (إذ) وهو الصحيح.

(٢) استعمالها في «اللغة»: (ولاسيما) أي: وبخاصة؛ تقول: العلوم كلها مفيدة ولاسيما الفقه، وتفيد أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها، ويجوز في الاسم بعد (ولاسيما) الرفع والنصب والجر نكرة ومعرفة، ينظر: «همع الهوامع» (٢/ ٢١٥) تحقيق أحمد شمس الدين الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، و«الكامل» في النحو والصرف والإعراب لأحمد قبش (ص٨٤) دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية.

(٣) العجالة: بضم العين ما يتزود المسافر مما لا يتعبه، ينظر: «لسان العرب» مادة (عجل).

(٤) عُلالة: بالضم، ما يتعلل به، والعُلالة ما حلب بعد الفيقة الأولى وبقية اللبن، انظر: «لسان العرب»، مادة (علل) (٩/ ٣٦٦)، ط: دار إحياء التراث العربي.

(٥) ربقة: الربق بالكسر حبل فيه عدة عرًّ انشد به البُهم الواحدة من العرا (ربقة) «مختار الصحاح» مادة (ربق) (ص٢٣١).

تعـريف النحــو

النحو[١]: اسم اصطلاحي معناه عندهم قواعد، والقاعدة في اصطلاحهم جملة يكون المسند إليه[٢] فيها مفهومًا كليًا مجتمع أفراده في حصول المسند[٣] لكل[٤] واحد منها[٥].

(١) أولاً ـ لم يحد المؤلف النحو كما هي طريقة غيره من علماء النحو، بل بين مفهوم القاعدة في اصطلاحهم ليصل إلى حد النحو بعد ذلك مضيفًا إليه القاعدة.
ثانيًا ـ لإكمال الفائدة، نقول: عرف العلماء النحو لغة، فقال ابن جني: هو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم.
ـ وقال الخضري: النحو لغة، له معان سبعة: القصد والجهة كنحوت نحو البيت، والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندي نحو ألف كتاب، والقسم كهذا على خمسة أنحاء، والبعض نحو أكلت نحو سمكة، والشبه: كعلي نحو محمد، وأظهرها وأشهرها ما ذكر سابقًا.
وقد جمعها الإمام الداودي في بيتين من الشعر، فقال:

للنحو سبع معان قد اتت لغة ... جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد، ومثل، ومقدار، وناحية ... نوع، وبعض، وحرف، فاحفظ المثلا

ينظر: «الخصائص» لابن جني (١/ ٣٤) ط: دار الكتاب العربي، «حاشية الخضري» (١/ ١٠) ط: الحلبي (١٩٤٠م)، «الاقتراح» للسيوطي (ص٣٧-٣٨) ط: مكتبة الصفا ـ القاهرة.

(٢) المسند إليه: هو المبتدأ الذي له خبر، والفاعل من الفعل التام، وشبهه كاسم الفاعل، والصفة المشبهة مثل: أنت الحسن خلقه، فخلقه وهو فاعل الصفة المشبهة قد أسند إليه الحسن فهو المسند إليه، وما كان أصله مبتدأ ويشمل: اسم كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والمفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين، والمفعول الثاني للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (ص٤٨) و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (١٣١) ط: دار النهضة العربية ـ بيروت.

(٣) كذا في (ب ، ج) وفي الأصل المستند. (٤) في (ب) لكل منها.

(٥) ولقد ذهب جمهرة من النحويين أن الصرف جزء من النحو لا علم مستقل بذاته، فعلى هذا الاصطلاح يُعرف بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا ليشمل الأمرين، أي: النحو والصرف، أو بأنه: علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية، وقد عرفه المؤلف في «المواهب الوافية» (ص٢)، فقال: علم يبحث عن الأحوال العارضة لآخر الكلمة من تعلق معنى آخر بها وعن مانع تلك الأحوال وتسمى تلك الأحوال إعرابًا وامتناعها بناء.

مثل قولنا الفاعل مرفوع، وإنما يقضي بهذه الجملة من علم بتتبع كلام العرب لزوم ذلك المسند(١)، لكل واحد من أفراد ذلك المسند إليه(٢) كما هو الاستقراء التام، أو(٣) أكثرها كما هو الاستقراء(٤) الناقص الذي هو رباط علم النحو، وأما من لم يستقرئ، فإنما يأخذ تلك الجملة مسلمة، حتى يعلم بالتتبع ما علمه القاضي بها، فتعود(٥) عنه يقينية يستحق اسم القاعدة الذي معناه: الأصل القار.

وقواعد النحو يعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات والسكون والحذف ـ كما سيتضح لك ـ التابع لغة لحال معناها، فإن معنى الكلمة يعرض له من تعلقه بمعنى كلمة أخرى أحوال تختلف باختلاف جهة التعلق فيكون بعض أحوال آخر الكلمة لازمًا(٦) في اللغة لبعض أحوال معناها العارضة بالتعلق غير

---

(١) أي: الرفع. (٢) أي: الفاعل.

(٣) في الأصل (إذا) والصحيح ما أثبتناه في المتن كما في (ب،جـ).

(٤) **الاستقراء**: هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشملها جميعًا، أو هو انتقال الفكر في الحكم على الجزء إلى الحكم على الكل الذي يدخل الجزئي تحته، والاستقراء ينقسم إلى قسمين: تام، وناقص، كما ذكر المؤلف، فالاستقراء التام: هو الذي يتم فيه استيعاب جميع جزئيات وأجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث، بالنظر والدراسة العلمية، وفق المستوى الذي يتطلبه البحث العلمي فيه مثلاً: عرفت وحدات الزمن، وعرف الجغرافيون الأنهار الكبرى في الأرض والقارات، وهكذا كثير من المعارف العلمية توصل إليها العلماء عن طريق هذا الاستقراء.

وأما الاستقراء الناقص: فهو الذي تدرس من خلاله بعض جزئيات أو أجزاء الشيء الذي هو موضوع البحث ـ أيُّ بحث ـ وتعتبر النماذج المدروسة أساسًا تقاس عليه بقية الأجزاء أو الجزئيات، ومن هذا المنطلق؛ فإن الباحث يصدر حكمًا عامًا ظنيًا يشمل ما درسه وما لم يدرسه، وذلك بناء على غلبة ظنه، بأن بقية الأجزاء أو الجزئيات متشابهة للأجزاء التي درسها.

ينظر: ضوابط المعرفة لعبد الرحمن الميداني (ص١٨٧-٢٠٠) ط: دار القلم ـ دمشق.

(٥) في (ج) فيعود.

(٦) كلزوم رفع آخر الفاعل بعلامة رفع، وكلزوم نصب آخر المفاعيل بعلامة نصب، والمجرور بعلامة جر، وهكذا.

معلل ذلك إلا بالوجدان، وإن استنبطت له علل خيالية إقناعية، والمعاني كما أنها معلومة بالعقل ـ كما أوضحنا في الأصول[١] ـ فأحوالها كذلك.

وقد زعم النحاة أن أحوال اللفظ تدل على أحوال المعنى، وهو باطل، لأن كل واحد من أحوال اللفظ مشترك بين أحوال كثيرة للمعنى[٢]، والمشترك لا يدل بنفسه على خصوص معنى من معانيه، وأيضًا يلزم أن يكون الإعراب كلمة لكونه لفظًا موضوعًا لمعنى، لعدم كون دلالته عقلية[٣]، ولا طبيعية[٤]، فلا تكون المعربات مفردات بل مركبة من كلمتين[٥].

وقد خرج بقولنا التابع لغة لحال معناها أحوال اللام[٦] الصرفية؛ لأنها لا تتبع حال معنى[٧] الكلمة[٨]، وكذا حال آخر الأصوات[٩] وأسماء الأفعال؛ فإنه إنما

(١) للمؤلف كتاب في الأصول موسوم بـ (نظام الفصول شرح الفصول اللؤلؤية) ذكر فيها العلل، وأقسامها، واستطرد في ذلك كثيرًا وبين معانيها، وأصل الكتاب شرح لمتن الفصول اللؤلؤية للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، وهو سفر عظيم ما زال مخطوطًا حتى كتابة هذه الأسطر، ولعله أشار هنا إليه، ينظر: هذا المخطوط من لوحة رقم (٣٢٧-٣٤٢).

(٢) فالرفع مثلاً يكون للفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إن . . ، والنصب يكون لاسم إنَّ، وخبر كان، والمفاعيل . . إلخ.

(٣) كدلالة المصنوع على الصانع.

(٤) كدلالة الدخان على النار، والنور على القمر، والضياء على الشمس، وهكذا.

(٥) ففي نحو (يذهب زيد) عنده كل كلمة لها معنى لغوي، ومعنى تركيبي، له علامة لفظية، وهي الضمة الدالة على الرفع، فمن الأسماء والأفعال نحو (زيدٌ) و(يذهبُ)، ومن النصب من الأسماء والأفعال (الكتابَ) (لن يقرأ) في قولك: «لن يقرأ زيدٌ الكتابَ»، وهكذا.

(٦) كذا في الأصل، وفي (ج) (اللوازم).

(٧) كذا في الأصل، وفي (ب) حال آخر الكلمة.

(٨) في التركيب وإنما معناها حاصل قبل التركيب.

(٩) أسماء الأصوات، هي أصوات يخاطب بها من لا يعقل من الحيوان، أو صغار الإنسان، واسم الصوت يشبه اسم الفعل من حيث صحة الاكتفاء به، وإنما لم يجعل اسم فعل لأنه لا يحمل ضميرًا ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام، «كهلا» «لزجر الفرس أو لزجر الخيل»، ومعناه: توسعي في =

يعـرف لمجرد[١] النقل عن العـرب، ولا تنضبط بقاعـدة نحوية، ودخل مـثال[٢] ذهاب التنوين، وبدله[٣] للإضافة، لأنه حـال للمضاف نشأ من تغير حال معناه قبل الإضافة أعني: التنكير الذي زال بتعريف الإضـافة أو تخصيصها[٤] له، فلو جعل ذلك وأمثاله إعرابًا لم يبعد[٥]، لكن للاصطلاح حكمة في تخصيص حال دون حال، ثم لا يخفاك[٦] أن النسبة حال للمنسوب، والمنسوب إليه[٧]، فتغيرها

= الزجـر، وقد تزجـر به الناقة أيـضـًا، و«عدس» لزجـر البغل، و«كـخ» لزجر الطفل، و«قب» لوقـوع السيف، و«غاق» لصوت الغراب، و«طق» لصوت الحجر، وهذه الأصوات مبنية محكية، لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبنية.

وأما أسماء الأفعال: فـيه كلمات وضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسمـاء على مسمياتها غير أنها لا تقبل علامات الفعل، ولا عـلامات الاسم، والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة والكثـرة، فمثلاً: صه، للواحـد والواحدة والتثنية والجمـع، تقول: صه يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، يا هند، يا هندان، يا هندات، وهكذا، ولو جئت بمسـمى هذه اللفظة وهو اسكت لاحتجت أن تتعامل مع كل اسم بلفظ يناسبه.

ـ ينظر: «شـرح المفصل» لابن يعـيش (٤/ ٢٥-٨٥) ط: عالم الكتب ـ بـيروت، «شـرح كافيـة ابن الحـاجب» للرضي (٣/ ١٦٥-٢٠٢) ط: دار الكتب العـلميـة ـ بيـروت، «الكامل» لأحـمـد قـبش (ص٢٥-٢٦٠) ط: دار الجيل ـ بيروت.

(١) (بمجرد) أدق من (لمجرد).　　　(٢) في (ب، ج) مثل.

(٣) أي: دخول المضاف إليه.

(٤) جاء في الأصل وفي (جـ) وتخـصيصهـا، وفي (ب) أو تخصيـصها وهو الصحـيح، ولذلك أثبتناه في المتن.

(٥) انفرد المصنف في مخـالفة ما اصطلح عليه النحـاة من عدم جعل المضاف إليـه إعرابًا، لأنه عنده جاء بدلاً من التنوين الذي هو إعراب، فلم يـبعد عنده أن يأخذ حكم المبدل عنه، فـيكون إعرابًا، ينظر: «شرح الرضي» (١/ ٦٣)، «شذور الذهب» (ص٣٦).

(٦) الاسـتعمال اللغـوي الصحيح أن يُقـال: (لا يخفى عليك)، انظر: «القامـوس المحيط» مادة (خـفا) (٤/ ٣٢٦) ط: الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.

(٧) كثيرًا ما يكرر المصنف في هذا الكتاب لفظ المنسوب والمنسوب إليه، ويقصد المسند والمسند إليه، وهو بهذا يحاكي الرضي شارح «كافية ابن الحاجب»، ينظر: (٢/ ٣٧٨).

إلى معنى الحرف الداخـل عليها موجب لتغـيير[١] أحدهما أو كليهـما، كما في مفعولي (العلم والظن)، ومانعه، أي: ويُعرف بالقواعد مانع ذلك الحال عن آخر الكلمات كما في المبنيات، وما إعرابه تقديري.

وإنما عدلنا عن قولهم: علم يعرف به الإعراب والبناء، لأن الإعراب والبناء الاصطلاحيين مجـهولان لا يعرفان إلا بالنحو، فلو عرف النحـو إلا بهما لكان دوراً[٢] واضحًا.



(١) في (ب) لتغير.

(٢) الدور: هو توقف الشيء على نفسه، أي: يكون هو نفسه علة لنفسه بواسطة أو بدون واسطة، والدور مستحيل بالبداهة العقلية، كما يقول العلماء، فمثلاً لو أن شخصًا قال: أول ماء وجد في الأرض هو من السحاب، وأول سحاب وجد هو من بخار الماء في الجو، وأول بخار للماء في الجو وجد من الماء الذي وجد في الأرض، فهـذا دور مرفـوض بالبداهة العقلية، لم يجـرنا إلى إثبات وجـود شيء قبل أن يكون موجوداً، ليكون علة لـوجود أمر ثان، والثاني علة لوجود أمـر ثالث، والثالث علة لوجود الأمر الأول.

إذن فالأول علة لنفسه بعد دورة مرت على عنصرين آخرين، وهو ظاهر استعمال هذا الدور يسميه المناطقة (الدور السبقي)، وهو مستحيل عقلاً، وهناك دور آخر من قبيل الدور الاعتباري يسمى (الدور المعّي) وهذا لا استحـالة فيه، بل هو جائز وواقع مثل: توقف المتضـادين على الآخر، كالأبوة والبنوة والأصغر والأكبر، إذ لا يتصور الأبوة إلا مع تصور البـنوة ولا يتصور الأكبر إلا مع تصور الأصغر، وهكذا، فالمؤلف يريد القـول أن النحو يعرف به الإعراب والبناء، والإعراب والبـناء يعرف به النحو، إذن فالدور توقف كل من الشيئين على الآخر، وهذا ما قصده المصنف.

ـ انظر: «ضوابط المعرفة» لحبنكة الميداني (ص٣٢٣-٣٢٦)، و«المعجم الوسيط» (٣٠٣/١ط).

تعريف الكلمة

والكلمة: لفظ[١] موضوع، أي: معين لمعنى، فإن الوضع تعيين اللفظ للمعنى، فلا حاجة[٢] إلى تقييد الموضوع بالمفرد[٣]، لأن التركيب إما ما يحصل بالاستعمال لا بالوضع، لا كما زعم[٤] النحاة[٥]، وأيضًا لو سلم أن إذن الواضع

---

(١) احترز المؤلف بقوله «لفظ» عن الخط والحركة والإشارة وغيرها، فربما دلت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

(٢) في (ب،ج) ولا حاجة.

(٣) ناقش الرضي هذه المسألة في شرحه على «الكافية»، ورد على ابن الحاجب حين قال في تعريف الكلمة: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»، فقال: و«معنى اللفظ ما يعنى به»، أي: يراد، بمعنى المفعول. قوله: لمعنى مفرد، يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى «ضَرَبَ» أو لا جزء له، كمعنى (ضَرْب)، فالمعنى المركب على هذا، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو «ضَرَبَ زيد» و «عبد الله»، إذا لم يكونا علمين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، ولو قال: «الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا، ولم يرد عليه أيضًا الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة، ينظر: شرح «كافية ابن الحاجب» للرضي (١/ ٢٢-٢٣).

(٤) في (ب) لا كما زعمه النحاة.

(٥) لقد عمم المؤلف بأن هذا الرأي رأي جميع النحاة، ولم يكن الأمر كذلك، فقد نقل السيوطي في «المزهر» عن عدد من العلماء قولهم: «اللفظ» إنما وضع للمعنى من غير تقييده»، ثم ساق كلام ابن إياد عن شيخه، قال: «ولو كان حال الجمل كحال المفردات في الوضع، لكان استعمال الجمل، وفهم معانيها متوقفًا على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك، والواجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل، ويودعوها كتبهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات، ولأن المركبات دلالتها على معناها التركيبي بالفعل لا بالوضع، فإن من عرف مسمى «زيد»، وعرف مسمى «قائم» بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد، نعم يصح أن يُقال: أنها موضوع باعتبار أنها متوقفة على معرفة مفرداتها التي لا يُستفاد إلا من جهة الوضع، ولأن اللفظ المركب أجزاء مادية، وجزءًا صوريًا، وهو التأليف بينهما، وكذلك لمعناه أجزاء مادية، وجزء صوري، والأجزاء المادية من اللفظ تدل على الأجزاء المادية من المعنى، والوضع الصوري منه يدل على الجزء الصوري من المعنى بالوضع.
ـ «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي (١/ ٤٤) ط: دار الجيل ـ بيروت.

بالتركيب وضع كإذنه بالتجوز، فقد صرحوا بأن المركبات موضوعة للنسبة والنسبة معنى بسيط اعتباري، فلا يجدي الاحتراز عن المركبات بالمفرد، الذي فسروه بما لا يدل جزؤ لفظه على جزء معناه، لأن جزء المركب كذلك لا يدل على جزء النسبة لبساطتها.

وأما تفسير المفرد بأنه اللفظ بكلمة واحدة ومعنى الواحدة، معلوم عرفًا، فدور، لأن الكلمة إنما احتيج إليها لبيان عرف النحاة فيها، فإذا توقفت معرفتها على معرفة عرفهم، فقد جاء الدور وأيضًا الهيئة التركيبية التي زعموا أنها موضوعة للنسبة ليست بلفظ حتى يشملها جنس الحد، فيحتاج إلى فصلها عنه، بل هي عرض للمهيأ محمول عليه، فإن قولهم: هذا اللفظ مركب، كقولهم: هذا الجسم مربع أو مدور، والمحمول[١] خارج عن الذات كما علم لامتناع حمل الذات أو جزئها على نفسها، ولولا ذلك لورد ما أورده نجم الأئمة[٢] من لزوم كون المشتقات ونحوها من [٣] المركبات لدلالة كل من المادة والهيئة (على معنى غير معنى الآخر، ولا مدفع لهذا الاعتراض إلا بمنع جزئية الهيئة)[٤] مسندًا بما ذكرنا، ومقتضٍ لها بوضعه.

---

(١) المحمول: قضية منطقية، وتعني: أن يكون الحكم فيها قائمًا على إسناد شيء إلى شيء آخر، أو نفيه عنه، فالقضية الحملية إذن فيها مسند، ومسند إليه، بحسب اصطلاح النحاة، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص٨١).

(٢) نجم الأئمة: هو محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي (رضي الدين) نزيل النجف، نحوي، صرفي، منطقي، متكلم، من أهل إستراباذ، من أعمال طبرستان، لقب بـ «نجم الأئمة» له مؤلفات كثيرة من أشهرها: «شرح كافية ابن الحاجب» في النحو، و«الشافية» في الصرف (ت ٦٨٦هـ)، ينظر: «بغية الوعاة» (١/ ٥٦٧) المطبعة العصرية ـ بيروت، و«خزانة الأدب» (١/ ٢٧، ٤٨-٤٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ساقطة في الأصل وما أثبتناه من (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط في النسخة الأم، وما أثبتناه من (ب،ج).

فاسم جامد، أي: غير مشتق من حدث، لمستقبل عقلاً، أو خارجًا بنفسه لا يحتاج في تعقله إلى تعقل شيءٍ آخر، كما في النسبيات، وسواء كان هذا المستقل حدثًا نحو: القتل، والضرب، الموضوعين للمشترك بين أشخاصهما، أو غيره من جثة نحو: رجل، أو غيرها من زمان نحو: يوم، أو مقدار نحو: عشرة، أو نحو ذلك شخصًا عند الوضع كالأعلام أو كليًا كالأجناس.



فصل

تقسيم الموضوعات

يختص بتقسيم الموضوعات باعتبار أسمائها النحوية، ليعرف به رسم كل واحد منها، فإن اقتضى اللفظ الموضوع بوضعه غير نسبة، أي: لم تؤخذ[1] في وضعه تعلقه بشيء ولا تعلق شيء به، وقوله مخصوصة[2] احتراز عن لفظ نسبة، فإنه موضوع لمطلق النسبة[3]، ومقتض[4] لها بوضعه.

فاسم جامد، أي: غير مشتق من حدث لمستقبل عقلاً، أو خارجًا بنفسه لا يحتاج في تعقله إلى تعقل شيء آخر، كما في النسبيات، وسواء كان هذا المستقبل حدثًا[5] نحو: القتل، والضرب، الموضوعين للمشترك بين أشخاصهما، أو غيره من جثة[6] نحو: رجل، أو غيرها من زمان نحو: يوم، أو مقدار نحو: عشرة، أو نحو ذلك شخصًا عند الوضع كالأعلام أو كليًا كالأجناس.

---

(١) في الأصل لم توجد، وفي (ب، ج) لم تؤخذ، ولذا أثبتناه في المتن، لأن السياق يدل عليه.

(٢) لم يوضح المصنف من هو، ولم يكن لهذا السياق كلام مسبق حتى يشرح هذا النص، ولعل المصنف كان يقصد نصًا لأحد العلماء كان يحفظه فأثبته في ثنايا وضعه لهذه النبذة المختصرة والمعلومات تتزاحم في خواطره، أو لعله ينسب هذا الكلام إليه، ولكن كعادة بعض أهل العلم يقول: «وقوله» ويقصد نفسه ـ والله أعلم ـ.

(٣) النسبة: قضية منطقية تدور حول المعاني والألفاظ، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص٥٧).

(٤) في الأصل «وخصص لها» وفي (ب) «ومقضيا لها»، وقد أثبتناه في المتن، لأن دلالة السياق تدل على ذلك.

(٥) الحدث: المقصود به المصدر الذي هو أصل المشتقات عند البصريين، ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١/ ٢٣٧) ط: دار إحياء التراث العربي، «شرح ابن يعيش» (١/ ١١٠)، «أسرار العربية» (ص١٧١) ط: المجمع العلمي العربي ـ دمشق.

(٦) الجثة: هو الشخص المرئي أو المحسوس بعكس الحدث الذي هو معنى من المعاني كالعلم والقتال والقدرة وغيرها، ينظر: «ابن يعيش» (١/ ١١٠).

* ومنها: المضمرات[١]، وأسماء الإشارة[٢]، لأن التعيين بالقرينة لا ينافي الوضع المشترك، وإن اقتضى بوضعه نسبة شيء متصل لفظه إليه.

فاسم موصول[٣]، بما نسب إليه من جملة، أو ما يقدر لها[٤]، نحو: الذي ضرب أو الذي عندك وسيأتي، أو اقتضى نسبة شيء داخل في مفهومه له قيداً.

---

(١) ذكر ابن يعيش بأنه لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمراً، فالكناية إقامة اسم مقام تورية، وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو: فلان، والفلان، ففلان كناية عن أعلام الأناسي، والفلان كناية عن أعلام البهائم، وإذا كانت الكناية، فقد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالأسماء المضمرات نوع كنايات، ونجد ابن السراج يعنون للمضمرات في «الأصول»، فيقول: باب الكنايات، وهي علامات المضمرين، ثم يقول: الكنايات على ضربين، متصل بالفعل، ومنفصل منه، ثم يسوق الشرح لهذا الموضوع، فوافق الكوفيين، وأما السيوطي فيذهب إلى أن المضمر هو الكناية، فيقول: المضمر ويسمى الكناية، والكوفيون يقولون: الكناية والمكني. ويطلق الضمير، ويراد به: المضمر، وهما بمعنى واحد، وهو اسم جامد يدل على: ما يكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب، وقال بعضهم: هو ما يكنى به عنه مثل: أنا وأنت وهو . . .، وكالتاء من: كتبتُ، وكتبتَ، وكتبتِ، وكالواو من: يكتبون، وهو سبعة أنواع: متصل، ومنفصل، وبارز، ومستتر، ومرفوع، ومنصوب، ومجرور.
ينظر: «شرح المفصل» (٣/ ٨٤)، «الأصول في النحو» لابن السراج البغدادي (٢/ ١١٥) ط: مؤسسة الرسالة، «همع الهوامع» (١/ ١٩٤)، «جامع الدروس العربية» للغلاييني (١/ ١١١٦)، ط: المكتبة العصرية.

(٢) **أسماء الإشارة**: هو النوع الثاني من المبنيات بعد الضمائر، وهي: الأسماء التي يُشار بها إلى المسمى، وفيها: من أجل ذلك معنى الفعل، ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي: ضرب من المبهم، ولهذا بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وقيل: بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي: إما الإشارة الحسية أو الوصف نحو: هذا الرجل، كاحتياج الحرف إلى غيره. ينظر: «شرح المفصل» (٣/ ١٢٦)، و«شرح الكافية» للرضي (٣/ ٧٥).

(٣) **معنى الموصول**: أن لا يتم بنفسه، بل يفتقر إلى الكلام بعده يصله به ليتم اسمًا، فإذا تم بما بعده، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، ويجوز أن يقع مبتدأ أو خبرًا، أو فاعلاً أو مفعولاً ومضافًا إليه، فتقول: قام الذي عندك، وضربت الذي، وجاءني غلام الذي في الدار، وتقول: الذي في الدار زيد، وتقول: زيد الذي أبوه قائم، ولهذا علل العلماء بناء الموصول بأنه محتاج في تمامه إلى جملة بعد توضحه، لأنه صار كبعض الكلمة، وبعض الكلمة تشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه، ولابد من كلام بعده. ينظر: «شرح المفصل» (٣/ ١٣٨)، «شرح الكافية» (٣/ ٨٨).

(٤) وفي (ج) بها.

فاسم مشتق[١]، أي: مأخوذ ومصوغ[٢] من اسم حدث لإرادة نسبة الحدث الذي أخذ لفظه منه إليه، وتقيده به.

فإن جعل كاسمًا لمحل حدوثه، أي: للمحل الذي حدث فيه هو اسم زمان أو مكان[٣] نحو مرقد زيد، ومقدم الحاج، أي: المكان الذي يرقد[٤] فيه زيد، والزمان الذي يقدم فيه الحاج.

وإن جعل اسمًا لمحل زيادته، أي: للشيء الذي زاد فيه الحدث على ما في غيره[٥]، فهو اسم تفضيل[٦]، نحو: زيد أضرب من عمرو، فإن «أضرب» اسم لمن زاد الضرب الحاصل منه على الضرب الحاصل من غيره، وقد يراد به من زاد الواقع عليه على الواقع على غيره.

---

(١) المشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف، ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهم من الفهم، ونصر من النصر، وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض، من الورق والسبع، وهكذا. ينظر: «شذا العرف» للحملاوي (ص٦٨) دار القلم ـ بيروت ـ لبنان، التطبيق الصرفي للراجحي (ص٧٥) دار النهضة العربية ـ بيروت.

(٢) كذا في الأصل «وموضوع» وفي (ب،ج) وصوغ.

(٣) اسما الزمان والمكان من المشتقات: والغرض منهما إفادة مكان الفعل وزمانه، كما بين المصنف، ولولا ذلك للزمك أن تأتي بالفعل، ولفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الفعل، وكثيرًا ما يشتق اسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المجرد على وزنين، «مَفْعَل»: إن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها، أو كان الفعل معتل الآخر، «مَفعِل»: إن كان المضارع مكسور العين أو كان الفعل من المثال الواوي، فمثال الوزن الأول: شهر المحرم مبدأ العام الهجري، فترة العطلة ملهى الأطفال، مدخل المدينة جهة المشرق، الصحراء ملجأ الوحوش.

ومن الوزن الثاني: ليلة القدر مهبط الخير من السماء، العشاء موعد تجمع المصلين في المساجد، الحديقة مهبط الطيور، المورد العذب شديد الزحام.

ونادرًا ما يشتق من غير الثلاثي على وزن (اسم المفعول)، تقول: الليل مستقر لكثير من المخلوقات، الأرض اليمنية مستخرج الخيرات، وهكذا.

ـ ينظر: «شرح المفصل» (٦/ ١٠٧)، و«شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (١/ ١٨١)، و«شذا العرف» (ص٨٢).

(٤) في (ب) يقدم. (٥) في (ب،ج) على ما في غيره منه.

(٦) اسم التفضيل: يطلق عليه العلماء أحيانًا: أفعل التفضيل، وهو: اسم مصوغ من المصدر، أي: مشتق منه للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، ويبنى من =

وإن جعل اسمًا لمبدا حدوثه ـ المبدا غير مهموز ما فيه[(١)] ـ يبدو الحادث، ويكون علة لوجوده، فهو اسم فاعل[(٢)]، نحو: خارج، ومخرج ومستخرج، لمن نشأ عن الخروج أو الإخراج، أو الاستخراج.

وإن جعل اسمًا لمنهاه، أي: للمحل الذي انتهى إليه الحدث، فهو اسم مفعول[(٣)]، نحو: مضروب اسم لمن انتهى إليه الضرب.

= ثلاثي مجرد على وزن (أفعل) جاء منه فعل تام غير لازم للنفي، متصرف، قابل معناه للكثرة، مثبت، مبني للمعلوم، ليس الوصف منه على (أفعل فعلاء).

ـ فإذا كان الفعل جامدًا، أو غير قابل للكثرة والتفاضل والتفاوت، فإنه لا يُصاغ منه اسم التفضيل مطلقًا، فمثال الجامد: عسى ـ ليس . . .، ومثال الفعل الذي لا يقبل التفاوت، فني ـ مات . . .، وإذا كان الفعل أكثر من ثلاثة أحرف، أو كان الوصف منه على (أفعل فعلاء) نأتي باسم التفضيل من فعل مساعد، مستوف للشروط المذكورة، وبعده المصدر الصريح للفعل الذي نريد التفضيل منه، ويُعرب المصدر تمييزًا منصوبًا مثل: صنعاء أكثر ارتفاعًا من المكلا، محافظة إب أشد خضرة من محافظة البيضاء.

ـ وإن كان الفعل مبنيًا للمجهول أو منفيًا، فنأتي باسم التفضيل من فعل مساعد مستوف الشروط، وبعده المصدر (المؤول) لـلفعل المبني للمجهول أو المنفي، مثل: المعالي أجدر أن يسعى إلى طلبها، الدولة العبرية أحق ألا تبقى.

ـ ينظر: «شرح المفصل» (٦/ ٩١)، «شرح الكافية» للرضي (٣/ ٥١٢)، «شذا العرف» (ص٧٨).

(١) في (ب، ج) منه.

(٢) **اسم الفاعل**: ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، ويدل على من وقع منه الفعل، أو قام به. ويُصاغ منه الفعل الثلاثي على وزن واحد هو (فاعل)، ويقلب وسط الفعل (همزة) في اسم الفاعل إن كان ألفًا، ويُصاغ من غير الثلاثي على صورة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وهناك أسماء تشتق من الأفعال، للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى، وتقويته والمبالغة فيه، ومن ثم سميت صيغ المبالغة، وهي لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي، ولها أوزان أشهرها خمسة: «فَعَّال، مِفعَال، فَعُول، فـعيل، فَعِل». ينظر: «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٦)، «شذا العرف» (ص٧٤-٧٥).

(٣) **اسم المفعول**: هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل، ويُصاغ من الفعل الثلاثي، الصحيح على وزن واحد فقط، هو «مفعول» ويفك إدغام مضعف الثلاثي عند صياغة اسم المفعول منه، كما يجيء اسم المفعول من المعتل الأول، دون تغيير، تقول: وثق، موثوق به، أما الثلاثي المعتل (الوسط) أو (الآخر)، فإن اسم المفعول منه يأتي كالآتي: «قال: مقول»، «باع: مبيع»=

وإن جعل اسمًا لما يستعان به عليه، أي: على الحدث فهو اسم آلة[(١)]، نحو: مغرفة اسم للآلة التي يُستعان بها على الغرف، وموضع استيفاء صيغ المشتقات هو التصريف[(٢)].

وهي مشتركة في تقييد مدلولها بالمتصف بذلك الحدث المشتقة منه[(٣)]، وما عدا العَلَم مما تقدم من الأقسام كلها، فهو موضوع لماهية غير نسبة مخصوصة[(٤)] طبيعية كانت الماهية[(٥)]، أو وضعية؛ فإن الواضع إذا عين اللفظ بإزاء مفهوم اعتباري له يشترك[(٦)] فيه كثيرون، فهو وضع لمشترك، وإن لم يكن الاشتراك

= «دعا: مدعو»، «رضي: مرضي»، «رمى: مرموي، مرمي»، «وقى: موقوي، موقي»، وهكذا، وقد اكتفى المصنف بالإشارة إلى صوغه من الثلاثي فحسب، وللفائدة نقول: وأما من غير الثلاثي، فيأتي على صور متعددة، فيكون كاسم فاعله، ولكن يفتح ما قبل الآخر، نحو: مكرم، ومعظم، ومستعان به، ومطاع، ومستخرج، وهكذا. ولا يُصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر.

- ينظر: «التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٦)، «شذا العرف» (٧٤/ ٧٥).

(١) **اسم الآلة**: هو اسم ما يعالج به وينقل، أو هو الاسم المشتق من الفعل الثلاثي المتعدي للدلالة على الأداة التي وقع الفعل بواسطتها، ويأتي هذا الاسم على ثلاثة أوزان قياسية، هي: مِفعَل، مِفعَلَه، مِفعَال، تقول: المجهر قرين الباحث لا يفارقه، والمغزل صاحب الخياط في عمله، فالمجهر من: جهر، والمقرض: من قرض، والمغزل: من غزل.

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾ (سبأ:١٤)، فـ «منسأة» من نسأ، وتقول: مكنسة من كنس، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ (النور:٣٥)، فمشكاة، ومصباح: من شكا، وصبح، وهكذا.

- ينظر: «شرح المفصل» (٦/ ١١١)، «شذا العرف» (ص٨٣)

(٢) ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ١٨٠-١٨٨)، «الممتع في التصريف» لابن عصفور، تحقيق قباوة (٢/ ٤٥٠-٥٠٩)، ط: دار المعرفة - بيروت.

(٣) في (ب،ج) هي منه.

(٤) في (ب) النسبة المخصوصة.

(٥) **الماهية**: لفظ منطقي يقصد فيها حقيقة الكلي، أي: ما كان من عناصر الكلي مقومًا لذاته بمعنى أنه لولاه لارتفعت حقيقته أو تغيرت، ولما كانت الماهية حقيقة الكلي، كانت قابلة للشركة.

- ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص٣٣٧).

(٦) في الأصل «مشترك»، وما أثبتناه في المتن من (ب،ج) وهو أقرب للسياق.

طبيعيًا، كما سيأتي في ماهية النسبة، أو اقتضى نسبته نفسه إلى شيء حال كون المنسوب غير قائم بالمنسوب إليه، أي: ليس حالاً فيه، فإن القيام بالشيء الحلول فيه، بل هو قائم بنفسه، وإن اقتضى وضعه للنسبة الحاجة إلى المنسوب إليه لعدم وجودها إلا بذكر طرفيها، فاسم مضاف وضعًا نحو: ذو أو ألو[1]، وفوق، وعلامته عدم دخول لام الجنس[2] عليه من كلام من يحتج به، فإن لام الجنس لا تدخل على[3] ما وضع ليكون منسوبًا[4].

وأما نحو: زيد القائم، لم يوضع ليكون منسوبًا كما علمت بل نسبته إلى زيد كنسبته (زيد) إليه، في «القائم زيد» استعمالية لا وضعية، والللام داخلة فيه لاستصحاب أصل، كما في الأعلام المنقولة عن المصادر والصفات[5].

---

(١) في (ب،ج) وألو.

(٢) لام الجنس: هي أل العريف، وهي تفيد إما استغراق الأفراد وهي التي تخلفها «كل» حقيقة، نحو: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء:٢٨)، ونحو: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر:٢)، أو لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها «كل» مجازاً نحو: زيد الرجل علمًا، أي: الكامل في هذه الصفة، ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة:٢)، أو تعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازًا، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠)، وقولك: والله لا أتزوج النساء، أو لا ألبس الثياب، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما، وبعضهم يقول في هذه: أنها لتعريف العهد، فإن الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

- ينظر: «المقتضب» للمبرد (٢/ ١٤٣)، (٤/ ١٣٨)، «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري (١/ ٧٣)، «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٢٧٧).

(٣) في (ب) إلا على ما.

(٤) أي: مضافًا.

(٥) قوله «الأعلام المنقولة عن المصادر والصفات»: يشير المصنف إلى القسم الثاني من أقسام العلم؛ فإن العلم ينقسم إلى قسمين، منقول عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية، وذلك المنقول عنه، إما مصدر، نحو: فضل، أو اسم عين، مثل: أسد، أو اسم فاعل: كحارث، أو اسم مفعول، نحو: =

ولهذا حكموا بأن المحكوم به(١) في مثله ليس هو الوصف، كما(٢) في زيد القائم، بل الجنس المتصف بالقيام ليفيد(٣) قصره على زيد، حيث لا عهد، وأما مع العهد، فيجب أن يحكم بما نسبته إلى الآخر مجهولة حقيقة، أو ادعاء، وإن كانت عينية معلومة.

أو اقتضى نسبة نفسه إلى شيء حال كون المنسوب قائمًا به، أي: بذلك الشيء المنسوب إليه، وحالاً فيه صفة(٤) من صفاته.

= مسعود، منصور، أو صفة مشبهة، نحو: سعيد، أو فعل ماض نحو: شمَّر ـ علم فرس ـ أو فعل مضارع نحو: يشكر، أو جملة فعلية والفاعل ظاهر «كبرق نحره»، «وشاب قرناه» أو ضمير بارز، كأطرقا ـ علم مفازة.

والقسم الثاني مرتجل: وهو ما استعمل من أول الأمر علمًا (كسعاد) علم لامرأة.

وزيد وأُدَدْ: علمان لمذكر، وقد ذهب سيبويه إلى أن الأعلام كلها منقولة، وعلى عكسه الزجاج فذهب إلى أنها كلها مرتجلة، والصحيح ما ذكرنا.

ـ ينظر: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ١١٤) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، فهارس كتاب «سيبويه» لعظيمة (ص١٣٣) دار الحديث ـ القاهرة.

(١) المحكوم به: يطلق على المسند أو المخبر به، ويسمى عند علماء المنطق: محمولاً، والمحكوم به ثمانية: خبر المبتدأ، نحو: قادر من قولك: الله قادر، والفعل التام، مثل: حضر سعيد، واسم الفعل، كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (المؤمنون:٣٦)، والمبتدأ المكتفى بمرفوعه نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم:٤٦)، والمصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: ضربي العبد مسيئًا، والمفعول الثالث لأرى «وأخواتها»، والمفعول الثاني: لظن و«أخواتها»، وأخبار النواسخ كان ونظائرها، وإن ونظرائها، وقيل: ما يعمل عمل الفعل، وهو المصدر ـ اسم الفعل ـ الظرف ـ الجار والمجرور.

ـ ينظر: «الايضاح في علوم البلاغة» للقزويني (ص١٠٣)، و«البلاغة العربية» للميداني (١/ ١٦٢) ط: دار القلم ـ دمشق، و«البلاغة الواضحة» للجارم ومصطفى أمين، و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (ص١٣٠) ط: دار النهضة العربية ـ بيروت.

(٢) في (ب،ج) في مثله هو ليس هو الوصف، أعني القيام كما . .

(٣) في الأصل «التقييد» وفي (ب،ج) ليفيد ولعله المناسب.

(٤) في (ب) وصفه.

تعريف الحرف:

وهو أيضًا قسمان: لأنه إن كان غير مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال، فحرف أي: فذلك الموضوع يسمى في اصطلاحهم حرفًا، ولا يكون مدلوله إلا حالاً مخصوصًا، بما انتسب إليه من مدخوله، أو ملحوقه، كالتنوين(١)، ويا النسبة؛ فإن «في» مثلاً معناها نسبة الحلول إلى مدخولها، وياء النسبة نحو «بصري» معناها نسبة الرجل(٢) إلى ملحوقها، وكذا معنى ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ (إبراهيم: ١٠)(٣)، نسبة الإنكار إلى معنى «في» أعني، وحاشا الله كونه محلاً للشك(٤)، بكونه منكرًا، وعلى ذلك فقس.

وأما ما توهمه نجم الأئمة ـ رحمه الله ـ(٥) من أن من الحروف، ما مدلوله جوهر(٦)، كحروف المضارعة(٧)، فغفلة عن أنه لو كان كذلك لاختلفت، اختلاف الضمائر، ولما احتيج إلى فاعل، لاجتماع فاعلين، وإنما هي حروف دالة على

---

(١) التنوين: هو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًا، وهو عشرة أقسام: تنوين تمكين، وتنوين تنكير، وتنوين عوض، وتنوين مقابلة، وتنوين ضرورة، وتنوين زيادة، وتنوين تكثير، وتنوين حكاية، وتنوين ترنم، وتنوين غلو.

ـ ينظر شرح ذلك في: «الكواكب الدرية» (١/ ٣١) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، و«النحو الوافي» لعباس حسن (١/ ٣٣) ط: دار المعارف بمصر.

(٢) في (ب) نسبة الرجل الملحوق إلى مدخولها ملحوقها، وفي (ج) نسبة الرجل المنسوب.

(٣) سورة إبراهيم آية (١٠) وتمامها: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (إبراهيم: ١٠).

(٤) في الأصل: «الشك يتصف كونه محلاً للشك بكونه منكرًا»، وفي (ج): «للشك ليتصف كونه محلاً للشك بكونه منكرًا»، ولعل ما أثبتناه من (ب) في المتن أقرب لدلالة المعنى.

(٥) لا توجد في (ب، ج).

(٦) الجوهر: يطلق المتكلمون على الذات بأنه جوهر كالأجسام والأرواح، ينظر: «ضوابط المعرفة» (ص٣٢٨)، والمؤلف هنا أطلقه على الحرف ولم نجد نجم الأئمة ـ وهو الرضي ـ يطلقه على الحرف فيما وقفنا عليه من مؤلفاته، ينظر: «شرح الرضي» (١/ ٢).

(٧) نحو: يذهب، تذهب، نذهب، اذهب.

نسبة التكلم والخطاب، والغيبة إلى الفاعل، كتاء التأنيث تدل على نسبة التأنيث إلى الفاعل لا على المؤنث نفسه، وإلا لكانت ضميراً، ولولا انفصال الضمائر لم يتعد[١] جعلها حروفًا، كالمتصل منها بأسماء الإشارة فظهر أن لا فرق بين الفعل والحرف، إلا أن[٢] نسبة الحرف غير مقيدة بزمان، ونسبة الفعل مقيدة به.

وأما ما استحسنه نجم الأئمة ـ رحمه الله ـ[٣] أنه[٤] لا فرق بينهما، إلا أن يُقال الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، بخلاف الفعل، فإنه يدل على معنى في نفسه، وفي غيره[٥]، فمن الغفلة البينة[٦]، لأن معنى الفعل لو كان هو ماهيَّة الحدث، لا بشرط الوجود، التي هي معنى مصدره لكان مرادفًا له، فلم يكن معنى في غيره، لما علم من استقلاله عقلاً، ولو كان هو الماهية، بشرط وجودها، لكان فردًا من نوع، وهو شخص، ولا يكون المعنى الواحد بالشخص في محلين، وإن أراد أن الزمان في نفسه، والحدث في غيره، فوهم أيضًا، لأن الزمان ليس من مدلوليه كما سنوضحه لك من بطلان قولهم، إن معنى الفعل مركب من الحدث والزمان.

---

(١) في (ج) لم يبعد. (٢) في (ج) بأنَّ.

(٣) في (ب، ج) لا توجد هذه الجملة (رحمه الله).

(٤) في (ب، ج) من أنه.

(٥) ينظر: «شرح الكافية» للرضي (١/ ٢٩).

(٦) إن الناظر إلى كلام نجم الأئمة الرضي في شرحه للفعل والفرق بينه وبين الحرف، يجد تغايراً بين ما نسبه المصنف له، وبين ما هو في شرحه لذلك، فهو يقول في تفسير قول ابن الحاجب: الفعل: ما دل على معنى في نفسه، قوله: «في نفسه» يخرج الحرف، وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي: الماضي، والحال، والاستقبال، يخرج الاسم .. إلخ.

فإنني أشك في صحة فهم المصنف لقول الرضي «الفعل يدل على معنى في نفسه وفي غيره»، وأنه يقصد الحدث والزمان، وقد يكون الحدث والفاعل الذي يلزم الحدث اقتضاء. ينظر: «شرح الكافية» (٤/ ٣).

أقسام الحرف

ثم الحرف[١] قسمان: مؤثر[٢] تعلقه بغيره حالاً للفظ الغير، وغير مؤثر

---

(١) لم يشر المصنف إلى تعريف الحرف من الناحية اللغوية حتى تكتمل الصورة عند الدارس لهذا الباب، ونحن بدورنا نقول: الحرف في اللغة: كل شيء طرفه وشفيره وحده، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ (الحج:١١)، قالوا: على وجه واحد، وهو أن يعبده على السراء دون الضراء، ينظر: «مختار الصحاح» (ص١٣١) مادة «حَرَفَ»، «القاموس المحيط» (٣/ ١٣٠) مادة «حرف».

(٢) المؤثر هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهنا أشار المصنف إلي أحد هذه المؤثرات أو العوامل وهو الحرف، فإنه يؤثر في آخر الاسم، فيجعله مجروراً، وعلى هذا يمكن القول أن المؤثر من العوامل الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنه، وإلا أدى إلى خلخلة الجملة وفسادها.

وأما غير المؤثر، فيمكن تقسيمه إلى قسمين:

ـ زائد: وهو الذي يمكن الاستغناء عنه، من دون أن يترتب على ذلك فساد في المعنى المراد، مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء:١٦٦) يمكن أن تقول في غير القرآن الكريم: وكفى الله شهيداً، وتقول: بحسبك الإخلاص، أي يكفيك، أو: كافيك؛ فالباء في المثالين لم تغيرا من الجملة عند حذفهما، ولم يضيفا معنًى جديداً حتى أثر حذفهما، وإنما جيء بهما لتقوية المعنى وتوكيده.

ـ شبيه بالزائد: كـ «ربَّ» و «لعلَّ» وغيرهما، وهذه الحروف تؤدي معنى جديداً خاصًا لا يمكن أن نستغني عنه، ولكن مع ذلك لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق، بخلاف حروف الجر الأصلية، وقد ذكر النحاة أن الحروف على أنواع في تأثيرها وعدم تأثيرها، كالآتي:

١ ـ ما يدخل على الاسم وحده، كـ (لام) التعريف، إذا قلت: الرجل، والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف.

٢ ـ ما يدخل على الفعل وحده كالسين وسوف، تقول: سيقوم أو سوف يقوم.

٣ ـ أن تشترك بين الاسم والفعل، وهي مهملة مثل: هل، تقول: هل سعيد في الدار؟ هل قرأ سعيد؟

٤ ـ أن تشترك بين الاسم والفعل، وهي ـ مع ذلك ـ عاملة مثل: «لا» النافية، تقول: لا رجل في الدار، وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (النحل:٥١).

٥ ـ حروف تختص بالاسم، وهي عاملة كحروف الجر، وإنَّ وأخواتها.

٦ ـ حروف تختص بالفعل وهي عاملة كالنواصب والجوازم.

ـ ينظر: «الأصول في النحو» (١/ ٤٢)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢)، «شرح الرضي» (٤/ ٢٥٣)، «مغني اللبيب» (١/ ٣٩٠)، «النحو الوافي» (١/ ٤٤١).

كحروف التنبيه[١]، ونحوها، لا بحث للمعرب عنه، لأنه إنما يبحث عما أثر تعلقه بالغير حالاً للفظ الغير، أو كان ذلك المنسوب القائم بالمنسوب إليه مقيداً به، أي: بأحد الأزمنة الثلاثة، ففعل نحو: ضرب، ويضرب، فإن مخالفة هيئتها

---

(١) حروف التنبيه هي: «ألا، أما، ها»، وأضاف ابن مالك «يا» وعدها من حروف التنبيه، فـ «ألا، أما» غير عاملين، يدخلان على الجملة: خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو تمنيًا أو غير ذلك، فمثال: «ألا» قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ (البقرة:١٣)، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود:٨)، وأمَّا «أمَا»، فقول حاتم الطائي:

أما والذي لا يعلم الغيب غيره ... ويحيي العظام البيض وهي رميم

لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا ... محاذرة من أن يُقال لئيم

- فأما بمنزلة ألا في البيت الأول، وتكثر قبل القسم، وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار، وحرف النفي والإنكار، نفي كما يقول العلماء، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إنَّ».

- وأما «ها»، فتكون للتنبيه، فتدخل على أربعة أشياء:

١ - الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو: هذا، بخلاف ثمَّ، وهنًا بالتشديد، وهناك.

٢ - ضمير الرفع، المخبر عنه باسم إشارة نحو قوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾ (آل عمران:١١٩)، وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة، فقدمت، فرد بنحو: ﴿هَا أَنتُمْ أُولَاءِ﴾، فأجيب بأنها أعيدت توكيداً.

٣ - نعت «أي» في النداء كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ (الاحزاب:١)، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء.

٤ - اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يُقال: «ها الله»، بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها»، وحذفها، قال زهير بن أبي سلمى في ديوانه:

تعلمنْ ها، لعمر الله ذا قسما ... فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

- وأما «يا» فأكثر ما يليها منادى، أو أمر، كقراءة الكسائي، وأبو جعفر ورويس لقوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، أو تمن، نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ (النساء:٧٣)، أو تقليل نحو: «من السريع» قول ضمرة بن ضمرة في الأزهية:

ماويّ يا ربتما غارة ... شعواء كاللذعة بالميسم

والمعنى: يا ماوية لعل حربًا سريعة تذل من تصيبه وتغدو عارًا عليه طوال العمر.

- والشاهد من هذا البيت «يا ربٍّ» حيث دخل حرف النداء الذي يدل على التنبيه على حرف الجر الشبيه بالزائد، والذي يدل على التقليل.

- ينظر: «شرح الرضي» (٤/ ٢٤١-٤٥٢)، «مغني اللبيب» (١/ ٤٨٨)، «القراءات العشر المتواترة» (ص٣٧٩).

لهيئة المصدر، ومخالفة هيئة أحدهما[١] لهيئة الآخر، لما أريد في الوضع من جعلهما موضعين لنسبة ما وجب من مصدرهما، لمبداه أو منهاه، في أحد الأزمنة إليه، وقد صرح أئمة البيان بأن كون المسند فعلاً للتقييد بأحد الأزمنة[٢].

وزعم النحاة أن الدال على الزمان هو الهيئة وحدها، وكذا قالوا: الدال على معنى المشتق هيئة، وفيه نظر تقدم[٣]، ولأن من هيئات الأفعال ما هو موجود في الأسماء، ولا يدل على الزمان، ومن هيئات المشتقات ما هو موجود في الجوامد، نحو: كاهل[٤]، ولا يدل على الفاعل.

وأبعد من ذلك قولهم، إن مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان، لأن الموضع المقيد لا يستلزم التركيب في الموضوع له، وإلا لكان البلق[٥] الموضوع للبياض المقيد بكونه في الخيل موضوعًا لمركب ولا قابل به، ولا يصح أن يريدوا بالتركيب عدم تمايز أجزاء الماهية، ذهنًا أو خارجًا، كما في ماهية المزاح[٦] والإنسان، لأن ذلك حاصل في معاني الأسماء الجوامد العنصرية، والتركيب بذلك الاعتبار، إنما ينظر إليه الفيلسوف لا النحوي[٧].

ثم كون الوضع لحدث مقيد بزمان، لا يوجب ذكر القيد، بعد العلم بالوضع، بمعنى[٨] قيد به، بل هو كوضع البلق ونحوه.

---

(١) في الأصل: أحدهما، وما أثبتناه من (ب،ج) يدل عليه سياق النص.
(٢) نلاحظ اضطرابًا عند المؤلف؛ فالحديث في الأصل عن الحرف، ثم انتقل إلى الحديث عن الاسم والفعل.
(٣) ينظر: «باب المشتقات» (ص٧٤).
(٤) الكاهل: ما ظهر من الزور، والزور ما بطن من الكاهل، والكواهل: جمع كاهل، وهو مقدم أعلى الظهر، وفي الخبر: تميم كاهل مضر، وعليها المحمل، «لسان العرب» (١٢/١٧٩) م (كَهَلَ).
(٥) البلق: سواد وبياض، يقال: فرس (أبلق)، وفرس (بلقاء)، ينظر: «لسان العرب» (١/٤٨٧).
(٦) في (ب) المزاج.
(٧) كذلك والنحو: يبحث في فلسفة اللغة، فهو فيلسوف نحوي، وما الفلسفة إلا البحث عن حقيقة الأشياء، والنحو من هذه الأشياء.
(٨) في (ب،ج) لمعنى.

أقسام الفعل

أولاً ـ المضارع:

ثم الفعل قسمان[1]: مضارع[2]، أي: مشابه للمشتق، بدلالة أصله، أي: أصل المضارع[3]، وهو: مضارع المتكلم، وإنما كان أصلاً[4]، لأن الإخبار بحال النفس، أسبق من الإخبار بحال غيرها[5]، ومن هنا كان المخاطب[6] والغائب[7]، تبعًا له في حذف همزة الأفعال منهما، كحذفها منه، لاجتماع همزتين فيه.

---

(١) وافق المصنف الكوفيين، والأخفش، في تقسيم الفعل إلى قسمين: المضارع والماضي، وعللوا هذا التقسيم أنَّ الأمر مأخوذ ومقتطع من المضارع، إذ أصل (أفعل): ليفعل كأمر الغائب، ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم، فقد استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة، بغية التخفيف، مع كثرة الاستعمال، وبناء على ذلك، فقد قالوا: بإعرابه، وأنه مجزوم بلام الأمر.

بينما انبرى البصريون لهذا القول، وقالوا: إن الأمر أصل بذاته مستقل عن أخويه الماضي والمضارع، وأنه مبني، وقد فصل الأنباري هذه المسألة وأصَّلها ورد على الكوفيين في دعواهم، وأن الصحيح أن الأفعال ثلاثة. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢/ ٥٢٤)، ط: دار إحياء التراث العربي، «شرح التصريح» (١/ ٥٥)، «همع الهوامع» (١/ ٢٧).

(٢) في (ب، ج) الأول المضارع.

(٣) والمضارع في اللغة: المتشابه، مشتقة من «الضرع» كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا، ويُقال: تضارع السخلان ـ ولد الغنم والولد المحبب لأبويه ـ إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع، وتقابلا في الرضاعة، ثم اتسع، فقيل لكل مشتبهين متضارعان، فاشتقاقه إذًا من الضرع، لا من الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء أي: شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع، هي الهمزة والنون والتاء والياء. ينظر: «شرح المفصل» (٧/ ٦)، «شرح الرضي» (٤/ ١١).

(٤) نحو: أذهب، وأقول، وأبحث، فهي أصل: تذهب، تقول، تبحث، نذهب، نقول، نبحث.

(٥) في (ب) منه الأخبار بغيرها.

(٦) مثل: تذهب، وتقرأ.

(٧) مثل: يذهب، يقرأ.

وكذا تبعاه في تسمية الأجوف ذا الثلاثة، والمنقوص ذا[١] الأربعة[٢] إذ لا يكون كذلك إلا فعل المتكلم، الدال على معناه، وهو: النسبة بنفسه، لأنه أشمل على طرفيها[٣] كالمشتق، اشتمل على الدلالة على المنسوب والمنسوب بنفسه، بخلاف الماضي، وأما استتار ضمير الغائب المفرد فيه، فغير مفيد، لحاجته إلى المرجع، وحملت البقية[٤]، وهي: مضارع المخاطب، والغائب، لمفرد، أو مثنى، أو جمع تذكيرًا، أو تأنيثًا عليه، أي على مضارع المتكلم.

ولذلك، أي: ولأجل دلالة أصل المضارع على معناه بنفسه، أعرب[٥] كما أعربت المشتقات، ووقع مبتدأ كما في: «تسمع بالمُعَيْدِيِّ خير من أن تراه»[٦].

---

(١) في (ب،ج) ذا الأربعة، وفي الأصل بدون (ذا) وما ورد في (ب،ج) هو الصحيح لدلالة السياق عليه، ولذا أثبتناه في المتن.

(٢) **الأجوف**: ما كانت عينه حرف علة، مثل: قال، باع، والمنقوص ما كانت لامه حرف علة، مثل: سعى، دعا. وسُمي منقوصًا؛ لأن لامه تحذف في بعض التصريفات نحو: سعوا، دعوا، (على وزن فعوا)، سعت ـ دعت (على وزن فعت).

(٣) في الأصل: طرفها، وفي (ج) طرفيها، ولعله أقرب للسياق.

(٤) في الأصل: وجملة البقية، وفي (ب،ج) وحملت البقية، وهذا هو الصحيح، لأن دلالة السياق يدل عليه، ولذا أثبتناها في المتن.

(٥) أجمع نحاة البصرة والكوفة على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في سبب إعرابها كالآتي:

(أ) ذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة.

(ب) وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

الوجه الأول ـ أن المضارع يكون شائعًا فيتخصص.

الوجه الثاني ـ لام الابتداء تدخل على الفعل، وتدخل على الاسم، فدل على مشابهة أيضًا بينهما.

الوجه الثالث ـ أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ما يجري على المضارع في حركته وفي سكونه، ينظر: «**الإنصاف**» (٢/ ٥٤٩) (٧٢).

(٦) ينظر: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (١/ ٣٧٠) ط: حيدر أباد، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٢٢٧) دار الجيل ـ بيروت، وهو من شواهد الرضي في «شرح الكافية» (١/ ١٩٧) (٣/ ٥١، ١٦٧) (٤/ ٤٣، ٢١٦، ٢٢١، ٤٧٧)، «همع الهوامع» (١/ ٢٧، ٢٨٩)، و«أوضح المسالك» (١/ ١٣١، ٢٣٢)، و«شرح الأشموني» (١/ ٣٤، ١٧٧)، (٣/ ٢٢٨، ٢٠٦).

ودخلت عليه (اللام)[١] الشبيهة بلام التعريف في مثل قوله[٢]:

ما كاليروح ويغدو لاهيًا مرحًا مشمرًا يستديم الحزم ذو رشد

وقال النحاة: إنه إنما أعرب لموازنة المشتق، ووقوعه مشتركًا بين الحال والاستقبال كاسم النكرة المشترك بين أفراده[٣]، وفيه نظر، لما علمت من أن

(١) كذا في (ب،ج).

(٢) لم أقف على قائله: والمعنى ليس الذي يلهو ويمرح ليله ونهاره كالذي يمضيه مجدًا في أموره حازمًا في تصرفاته، صاحب عقل راشد، والشاهد من البيت: «اليروح» حيث دخلت اللام التعريفية على المضارع، والذي سوغ دخول «أل» على المضارع كونه يشبه الوصف، نحو: مروح. ينظر: «خزانة الأدب» (١/٥١-٥٢)، «همع الهوامع» (١/٢٧٨)، «الدرر اللوامع على همع الهوامع» (١/١٥٨) دار الكتب العلمية.

(٣) ذكر كثير من النحاة: أن المضارع أعرب لوقوعه مشتركًا، وهذا وجه من مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله، ووقوعه مشتركًا، هو حقيقة في الحال والاستقبال، وقال بعضهم: هو الحقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يصرف على الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضًا من المناسب، أن يكون للحال صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل، وقيل: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، وذلك لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانًا، لكان التصنيف تثليثًا.

- قال السيوطي: إن زمان المضارع خمسة أقوال:

الأول - أنه لا يكون إلا للحال، لأن المستقبل غير محقق الوجود، فقولك: زيد يقوم غدًا، أي: ينوي أن يقوم غدًا.

الثاني - أنه لا يكون إلا للمستقبل.

الثالث - وهو رأى الجمهور، وبه قال سيبويه، أنه صالح لهما حقيقة، فيكون مشتركًا بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ، وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ.

الرابع - أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقد اختاره السيوطي.

الخامس - عكس القول الرابع، لأن الأصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثم حالاً، ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال، ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال.

- ينظر: «شرح الرضي» (٤/١٢)، «همع الهوامع» (١/٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٧)، «المواهب» للمؤلف «مخطوط» (ص١٤٩).

الزمان ليس من مدلوله، ولو سلم، فالاسم لم يعرب[١] لكونه مشتركًا، وإلا لما أعرب العَلَم، لأن معناه[٢] في نفسه، وما معناه في نفسه، تختلف أحوال معناه، فتختلف أحوال آخر، لفظه، للمناسبة بينهما، بخلاف ما كان في غيره، وأيضًا اشتراك الفعل لو سلم لفظي، واشتراك الاسم معنوي، وأين أحدهما من الآخر.

ولو كان الاشتراك اللفظي موجبًا للإعراب[٣] لأعرب الماضي أيضًا، فإنَّ «ضرب» على رأيهم مشترك بين معانٍ، وكذا غيره.

ثانيًا ـ الماضي:

والثاني ماض، وضع لنسبة حدث واقع في زمن ماض، وهو أنواع: متصرف، إلى المضارع، ومشتق، وأمر، ونهي[٤]، وهو الأكثر من الأفعال الماضية، وغير متصرف، وضع لمدح نحو: نعم، والمرفوع بعده هو الممدوح، وتارة يأتي بعده نكرة منصوبة، فيقولون: هي تميز لضمير فيه، هو الفاعل،

---

(١) ورد في الأصل «فالاسم يعرب . . »وفي (ب،ج)، «فالاسم لم يعرب . .»، وهو ما أثبتناه لدلالة السياق عليه.

(٢) في (ب،ج) بل لأن.

(٣) لا أعلم أن أحدًا من النحاة، قال: إن الاشتراك اللفظي أو المعنوي يوجب الإعراب.

(٤) قسم المؤلف الفعل الماضي إلى قسمين: متصرف، وغير متصرف، وهذا التقسيم من الآراء التي انفرد بها المؤلف، فالمتصرف قسمه إلى مضارع، أي: متصرف من الماضي إلى المضارع فقط، مثل: زال يزال، فتئ يفتأ، ومنه ما يتصرف على المشتق، مثل: ضرب، ضارب، مضروب، ومنه ما يتصرف إلى الأمر، مثل: جاهد، يجاهد، جاهد، ومنه ما يتصرف على المنهي، مثل: لعب، يلعب، لا تلعب، وهكذا.

ـ وهذا القسم عليه أكثر الأفعال الماضية، وأما غير المتصرف: فهو الذي لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للماضي، كـ: ليس، وكرب، وعسى، وعلق من الأفعال الناقصة، ونعم، وحبذا، في المدح، وبئس وساء في الذم، وإما أن يكون ملازمًا للأمر: ذهب، وتعلم، ولا ثالث لهذين الفعلين.

ـ وكلام المؤلف هنا يقرب من كلام الرضي، فإن كان يريد بالمنصرف: انصرف فهي عبارة الرضي حيث قال: «واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال» ينظر: «شرح الرضي» (٨/٤).

ويجعلون ما أتى بعدهما هو المخصوص بالمدح مرفوعًا، على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره ما قبله من جملة المدح أو الذم.

وأما حبذا، ففاعله ذا، لا يتغير[١] بتغير الممدوح كمًا ولا كيفًا.

والمرفوع بعده المخصوص، وما نصب بعده من نكرة فعلى التمييز أو على الحال، بحسب ما يصلح[٢]، أو ذم نحو: «بئس» والكلام فيه كما في «نعم»، أو تعجب نحو: ما أحسن زيدًا، وأحسن بزيد، وما فيهما من التمحض

---

(١) قوله: «لا يتغير» يعني لا يثنى «ذا» ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل، ولا تثنيته ولا جمعه، لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة، لا يجوز فيه شيء من ذلك، ودليل بنائهما وأنهما شيء واحد أنه لا يجوز الفصل بينهما.
- لهذا تقول: حبذا العمران، وحبذا المحمدون، وحبذا هند، ولا يُقال: حب ذان، ولا حب أولاء، ولا حب تا، والسبب أن «ذا» مبهم كالضمير، في «نعم» و«بئس» فألزم الأفراد مثله، وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ «حبذا» بمعنى حب الشيء، وهي تقارب في المعنى، نعم لأنها للمدح إلا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريبًا للمذكور من القلب، وليس كذلك نعم، وقد ذهب الفراء إلى أن «حب»، أصله حبب، مضموم العين، وقال ابن يعيش: حب، أي صار محبوبًا جدًا، وذهب الأخفش إلى أن حبذا، ترفع الاسم، وتنصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة، تقول: «حبذا أخوك قائمًا»، وذهب المبرد وابن السراج على اسمية «حبذا» بدليل دخول حرف النداء عليها كما قال الشاعر:

يا حبذا القمراء والليل الساج ... وطرق مثل ملاء النساج

- ورد بأن «يا» هنا حرف تنبيه أو حرف نداء لمنادى محذوف تقديره «يا صاحبي حبذا» وممن ذهب إلى اسميتها، أيضًا السيرافي والخليل، وسيبويه.
- ينظر: الكتاب (١/ ٢١٨)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٣٨-١٣٩)، «شرح الرضي» (٤/ ٢٥٧)، «شرح ألفية ابن معطي» تحقيق الشوملي (١/ ٥٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٨٨)، «الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ١٢٠)، «خزانة الأدب» (٩/ ٤٢٩-٤٣٢).

(٢) ذكر النحاة أن المخصوص بالذم أو المدح إذا كان جامدًا، فالاسم المنصوب قبله أو بعده، يكون تمييزًا وكقولك: نعم زيد رجلاً، أو حبذا زيد رجلاً، وحبذا رجلاً زيدًا، وإن كان مشتقًا جاز المخصوص أن يقع حالاً أيضًا، والعامل «حب» أو نعم: تقول: حبذا محمد رسولاً، وحبذا رسولاً محمد، نعم محمد رسولاً، نعم رسولاً محمد. ينظر: «شرح الرضي» (٤/ ٢٥٨).

للتعجب، قد أخفى كيفية تعلق بعض أجزائهما بالبعض، فاختلفوا في أعمالهما، ولهذا لا يتصرف في تركيبهما[١] بتقديم بعض أجزائه على بعض.

ولا فصل بينهما إلا بكان أو بظرف أو ترج، نحو: عسى زيد أن يخرج، أو عسى أن يخرج زيد، أو غيرهما، نحو: ليس، وعلى كون هذه التي تتصرف أفعالاً أدلة ليس هذه النبذة محل استيفائها.

وقال البعض بعدم فعليتها، ودافع ما استدلوا به عليها، وتحقيقه في المطولات[٢]، وكل منهما، أي: من المضارع والماضي، مصوغ على هيئة، أي: على صورة تقتضي بالوضع نسبة صفة مبداه، الواجبة للمبدا منه، أي من الفعل، وهي صفة التأثير، وعلى هيئة تقتضي بوضعها نسبة صفة منهاه الوجبة للمنهي منه، أي: من الفعل وهي صفة التأثير[٣].

اعلم أن الفعل المتعدي الذي هو مدلول المصدر، عَرَضٌ مضاف إلى الفاعل والمفعول، وقد اختلف أرباب المعقول في المحل الذي قام به العَرَض، فمنهم من ذهب إلى أنه قام بالفاعل، ومن ذهب إلى أنه قام بالمفعول، فالأولون حكموا بأنه مجرد التأثير والآخرون بأنه مجرد الأثر.

---

(١) في الأصل: وفي (ب) لا ينصرف في تركيبها، وفي (ج) لا يتصرف في تركيبهما.

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين وغيرهم من النحويين هل هي أسماء أو أفعال أو حروف، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٢٧-١٥٢)، «الأصول في النحو» (١/ ٩٨-١١٧)، «الإنصاف» (١/ ٩٧).

(٣) يلاحظ هنا الأسلوب المنطقي الذي يحول دون فهم مراد المؤلف، هذا من المآخذ على المؤلف في هذا المؤلَّف.

والصحيح أنه مجموعهما، فيجب منه صفة الكل من المحلين، فللفاعل[١]، صفة التأثير، وللمفعول صفة التأثر، وقد بنى الفعل على هيئتين أحدهما لصفة التأثير، والآخر لصفة التأثر[٢]، لتستند كل صفة إلى موصوفها[٣].

وبعد .. هذا تحقيق يعلم[٤] أن إسناد الهيئتين إلى الزمان والمكان والمصدر مجاز، وليس[٥] للمذكورات من الفعل صفة تأثير ولا تأثر، ولهذا لا يشتق لها منه صفة، والهيئة التي تقتضي نسبة صفة المنهي، هي الحرف الأول منها، فيهما أي: في الماضي والمضارع، وفتح ما قبل الحرف الآخر في المضارع، وكسره، أي: كسر ما قبل الآخر، مع ضم ثالث ما أوله همزة وصل نحو «انطلق» و«اقتُدر»، و«استُخرج»، وضم ثاني ما أوله تاء زائدة نحو: «تُعُلِّم» في الماضي.

وأما أمر المخاطب نحو: اضرب، فمضارع مجزوم بتقدير اللام، فقم في تقدير لتقم كما قُرئ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (يونس:٥٨)[٦]، بالتاء الفوقانية، إلا أنهم لكثرة الاستعمال حذفوا اللام كما حذفوا لذلك أيضًا حرف المضارعة، وربما وجدوا ما كان بعد حرف المضارعة ساكنًا، فاحتاجوا في البدء به

---

(١) في الأصل: فالفاعل، وفي (ب،ج) فللفاعل، وقد أثبتنا ذلك في النص لأن السياق يدل عليه.

(٢) في (ب) والأخرى التأثر.

(٣) ذكر المؤلف للفعل المتعدي، استطراد، فهو يتحدث عن أقسام الفعل بأنواعه الثلاثة، ثم نجده في أثناء ذلك يحشرًا، وليس موضعه هنا، وهذه من سلبيات هذا الكتاب واضطراباته.
وحديثه عن الفعل المتعدي، وعن المحل الذي قام به العرض من مسائل الخلاف بين العلماء، ينظر: «التبصرة والتذكرة» للصيمري (١/ ١١٣-١١٩)، «الإنصاف» (١/ ٧٩-٨٤)، «أحياء التراث العربي وأسرار العربية» (ص٨٥)، و«شرح التصريح» (١/ ٤٦٣).

(٤) في (ج) تعلم.

(٥) في (ب،ج) إذ ليس.

(٦) هذه القراءة بالياء لجميع القراء المشاهير، ما عدا رويس، فقد قرأها بالتاء: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾، وذكر أبو حيان أنها قراءة ابن عامر، وقد رويت عن عثمان بن عفان، وأنس وقتادة وغيرهم، ينظر: «الكشف عن وجوه القراءات» لمكي بن أبي طالب النفيسي (١/ ٥٢)، «الإنصاف» (٢/ ٥٢٤)، و«القراءات العشر المتواترة» لمحمد كريم (ص٢١٥)، مكتبة دار المهاجر.

إلى همزة قبله مضمومة، إن كان بعد الساكن ضمة، وإلا فمكسورة، وسموا تلك الهمزة همزة وصل لما[١] توصل بها إلى النطق بالساكن، إلا ما كان مضارعًا «لأفعل» فإنهم ردوا في الأمر همزة الماضي المفتوحة، حرف المضارعة، التي حذفوها في المضارع، لأجل اجتماعها مع همزة المتكلم حذاراً من اجتماع همزتين فيه.

وطردوا الحذف في المضارع المخاطب، والغائب تبعًا له، وسيأتي دفع قول البصريين، أن الأمر مبني[٢]، وكلها أي: كل ما اقتضى الوضع نسبته إلى شيء فهو موضوع لماهيته نوع النسبة، فإن «ضرب» مثلاً موضوع لنسبة الضرب الذي هو صفة التأثير، إلى مبداه، وهذه النسبة نوع من مطلق النسبة الشاملة لنسبة الضرب وغيره، وإن كانت النسبة معنى اعتباريًا فقد علمت أنه لا يمتنع الوضع للمعاني الاعتبارية.

فيتضح لك أن الفعل أداة لنسبة مصدره، كالحرف أداة لنسبة حال مخصوص إلى متعلقه لا فرق بينهما، إلا بأن حروف المنسوب داخلة في لفظ الفعل، وبتقييده[٣] بالزمان دون الحرف، ومن ذلك توهم النحاة[٤]، أن الفعل موضوع للحدث نفسه أو الشخص منه، وقد تقدم لك وجه سقوطه.

---

(١) كذا في الأصل، وفي (ب) لَمَّا بالتشديد.

(٢) ينظر، باب «جزم الفعل المضارع» من هذا الكتاب، وقد ناقش الأنباري هذه المسألة في كتابه «الإنصاف» (٢/ ٥٢٤، ٥٤٩)، «أسرار العربية» (ص٣١٣-٣٢٧).

(٣) في (ب) ومتقيده، وفي الأصل: وبتقييده، وما في النص من (ج).

(٤) ذكر النحاة: أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافيًا فدلالته عليهما من جهة اللفظ، وهي دلالة مطابقة، أي: دلالة مطابقة اللفظ على معناه، وقولنا مقترن بزمان إشارة إلى أن اللفظ وضع بازائهما دفعة واحدة، وقال بعضهم عند تعريف الفعل: هو ما يدل على معنى مستقل بالفهم، والزمن جزء منه، وقيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان معين، أو ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وهذا ما اتضح لي من مراد المؤلف ـ والله أعلم ـ. ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢)، «أسرار العربية» (ص١١).

وأما شخص النسبة والمنسوب فاستعماله[١] بواسطة شخص المنسوب إليه الذي لا تستغني النسبة في وجودها عقلاً ولا خارجًا عن وجوده، لأنه قيد وتشخص القيد يوجب[٢] تشخص المقيد، إلا أن يكون القيد كليًا، فتقييد الكلي بالكلي لا يشخصه، وقد علم بذلك التقسيم حد كل واحد منها، أي: من الأقسام المذكورة في الفصل لاشتمال التقسيم على جنس كلٍّ[٣]، وذلك لا يخفى على الفطن.



(١) في (ب) فاستعمالي.

(٢) في (ب،ج) موجب

(٣) «كلٍّ» فيه تنوين عوض عن المضاف إليه، ويسمى هذا التنوين: تنوين العوض اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضًا عن المضاف إليه، ينظر: «الكواكب الدرية» (١/ ٣١).

فصل

متعلقات الفعل وشبهه

يشمل على بيان[(١)] متعلقات الفعل[(٢)] وشبهه، فاعلم أنه يتعلق اسم الحدث المسمى بالمصدر تعلق قيام به، أو ملابسة له، وما دخل المصدر في مفهومه من فعل أو مشتق أشخاصًا أي: مرادًا بها غير المعنى الكلي، بل ما تشخص بالوجود، لأن المفهوم الكلي من حيث هو كلي قائم بنفسه عقلاً لا يستدعي تعلقه[(٣)] بشيء بخلاف الوجود فهو جزئي مفتقر إلى التعليقات وجودًا أو عقلاً.

فيتعلق ذلك الشخص من الحدث في اللفظ بما يتعلق به عقلاً وقصدًا، أي: أن الموجب[(٤)] للتعلق اللفظي هو قصده، لا أن التعلق العقلي بمجرده[(٥)] موجب للتعلق اللفظي، فكثيرًا ما يحذف أكثر المتعلقات؛ لعدم القصد في الخطاب إلى إفادة المخاطب، تعلق الحدث بها من مبدأ وهو الفاعل مرفوعًا فقط، كما في فاعل الفعل، واسم التفضيل، أو مرفوعًا، أو مجرورًا، كما في فاعل المصدر، والصفة المشبهة، أو مجرورًا فقط، كما في فاعل اسم المفعول، والزمان والمكان، ومنهى وهو والمفعول مرفوعًا فقط، كما في المسند إليه صيغة المنهي، أو منصوبًا، أو مجرورًا، كما في البواقي وغيرها[(٦)]، أي: غير المبدأ والمنهى من ظرف أو علة، أو حال، ومعنى تعلقه بالعلة والظرف[(٧)]، والحال:

---

(١) «يشتمل على بيان» أصح من «يشمل على بيان»، والحقيقة أنه لا يوجد بيان بل إغراب، وكلام منطقي بعيدًا عن النحو.

(٢) في (ج) للفعل.

(٣) في (ب، ج) تعلقًا.

(٤) في (ج) أي الموجب.

(٥) في (ج) لمجرده.

(٦) في (ج) وغيرهما.

(٧) في (ب) بالظرف والعلة.

تقييده بها، وملابستها[١] فقط، لا قيامه بها، كقيامه بمبداه[٢]، ومنهاه اللذين هما محلاه حقيقة، ولهذا لا يسند إلى غيرهما[٣] إلا مجازاً، كما سيأتي.

وسواء كانت الملابسات مقدمات على ما يتعلق بها، وإنما يتقدم عن المرفوع بإحدى الجهتين لما عرفت من أنه معهما كمدخول[٤] الحرف مع الحرف، بخلاف غيره، فليس مخلاً[٥] لمعنى الهيئتين كالمرفوع، أو مؤخرات عنه كما هو الأصل من أن رتبة المطلوب متأخرة وجوداً عن رتبة الطالب، وواحداً كان المنهى الذي يقتضيه الفعل نحو: ضرب زيد عمراً، وأما المعطوف فإنه منهى لحدث غير[٦] الحدث الواقع على المعطوف عليه، أو اثنين نحو: علمت زيداً قائمًا، وسيأتي فيه كلام، أو ثلاثة نحو: أعلمت زيداً عمراً قائمًا، وسواء تعلق الحدث بنفسه، نحو: ضربت زيداً، أو علمت[٧] عمراً قائمًا، أو بالهمزة التي معناها جعله متصفًا بالحدث، نحو: أقمت زيداً، أي: جعلته متصفًا بالقيام.

ومنه همزة باب: أعلمت[٨] وأعطيت، أو التضعيف، أي: تشديد الحرف، نحو: قوَّمت زيداً، بمعنى الهمزة، أي: جعلته متصفًا بالقيام، إلا المصدر إذا كان

(١) في (ب) ملابسته.
(٢) من بداية قوله: «بمبداه إلى نهاية باب أقسام الجمع» وهو قوله: «ثم الجمع ..» محذوف من (ب).
(٣) في الأصل: «غيرها» وما أثبتناه في النص في (ب،ج).
(٤) في (ج) لمدخول باللام لا بالكاف.
(٥) في (ج) محلاً بالحاء.
(٦) في الأصل وفي (ب) عن وما أثبتناه من (ج).
(٧) في الأصل وفي (ب) وأعلمت، وما أثبتناه من (ج).
(٨) ذلك لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل وأورد الأنباري سبعة أسباب على عدم تقديم الفاعل على الفعل، ينظر: «أسرار العربية» (ص٧٩).

مفعولاً مطلقًا، أي منتصبًا بفعله المذكور، أو المحذوف المراد نحو: ضربت ضربًا زيدًا، فإنه إنما جاء لمجرد تأكيد فعله أو بيان نوعه أو عدده، فاعتبار التعليق فيه مناف لغرض الإتيان به، فالتعليق لفعله لا له، أو مؤخرًا أيضًا عن متعلقه إما عن فاعله، فالفاعل لا يتقدم كما علمت على فعل[(١)]، ولا على غيره؛ وإما عن غيره فلأن المصدر لم يوضع لنسبة كما علمت حتى يقتضي المنسوب إليه أينما كان، إنما وضع للمعنى الكلِّي الثابت الذي لا يقتضي تعلقًا في العقل، ولا في اللفظ، فإذا علق بشيء استعمالاً، فإنما يتعلق به تقييدًا له ذلك الشيء كما في الجوامد، ومرتبة قيد الجوامد متأخرة عن رتبة المقيد، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما لما وضعا لنسبة والمنسوب إنما يكون حادثًا استلزم تعقل[(٢)] مبداه ومنهاه، وغيرهما، مما هو محل لوجوده فيتعلق به أيهما[(٣)] كان إلا إذا عرض عليهما الانسلاخ عن معنى الحدوث، فإنهما يرجعان إلى معنى الصفة المشبهة ونحوها في عدم اقتضاء المنهى حتى يُراد من الجميع الحدوث، فيتعلق لفظًا بما يتعلق به عقلاً، كما في تعلق أفعل التفضيل بالمفعول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[(٤)] (الأنعام: ١١٧).

---

(١) في (ج) باب أعلمت.

(٢) في الأصل، وفي (ب) بفعل، وما أثبتناه في النص من (ج).

(٣) في (ج) أينما.

(٤) ووجه الاستدلال بهذه الآية، تعلق أفعل التفضيل بالمفعول، ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت، و«إعراب القرآن الكريم» للدرويش (٣/ ٢٠٦) دار ابن كثير ـ دمشق.

وقول الشاعر:

.... وأضْـرَبُ مِنَّا بالسيوف القَوانِسا[1]

ومررنا[2] برجل خير[3] منه عمه، على ما حكاه يونس[4]، ويجري مثل ذلك في اسم الزمان والمكان أيضًا، فنقول: «هذا مضرب زيد عمرًا»، بحيث لا يكون مصدرًا ميميًا[5]، ولهذا قيدنا التعليق بالشخص والقصد لاستلزامها إرادة الحدوث، بخلاف القصد على المفهوم الكلي، فإنه لا يستلزمه.

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي وتمام البيت:

أكر وأحمى للحقيقة منهم   وأضرب منا بالسيوف القوانسا

ومعناه: لم أر أحسن كرًا وأبلغ حماية للحقائق منهم، ولا أضرب للقوانس منا، الشاهد فيه: «وأضرب القوانسا» وجه استدلال المؤلف بهذا البيت أن القوانسا نصب بفعل محذوف مقدر دل عليه أفعل التفضيل، ينظر: «الأمالي» لابن الحاجب (٢/ ١٥٨) عالم الكتب، «خزانة الأدب» (٧/ ١٠) (٨/ ٣٢٣).

(٢) كذا في الأصل وفي (ج) «مررت».

(٣) خير: اسم تفضيل حذف منه الهمزة لكثرة الاستعمال ووزنه فعل «بفتح الفاء».

(٤) هو يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي (٩٠هـ - ١٨٢هـ) من أهل جبل، وهي بلدة بين النعمانية، وواسط كان بارعًا في النحو، روى عن سيبويه، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها.

قال السيرافي: كان بارعًا في النحو من أصحاب أبي عمرو سمع عن العرب، وروى عنه سيبويه فأكثر وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها.

قال الرضي: وحكى يونس عن ناس من العرب، رفعه - أي أن يرفع الاسم الظاهر - بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله»، وليس ذلك بمشهور. ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٥٣٠)، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص٥١-٥٣) دار المعارف، «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٣٦٥) المكتبة العصرية - صيدا.

(٥) المصدر الميمي: يدل على ما يدل عليه المصدر العادي، ويؤدي ما يؤديه من الدلالة على المعنى المجرد من العمل، ويفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها ويجيء من الثلاثي المجرد على (مَفْعَل) كمقتل ومضرب، ومن غيره على زنة المفعول كمخرج ومستخرج، وكذا الباقي، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ١٦٨-١٧٧) دار الكتب العلمية - بيروت، «النحو الوافي» (٣/ ٢٣١) دار المعارف - مصر.

فصل

تقسيم الاسم

أولاً - المثنى:

يشتمل على تقسيم الاسم باعتبار كمية مدلوله، الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول - مثنى إن لحق آخر مفرده، سواء كان الآخر باقيًا على حاله كما في الصحيح أو منقلبًا إلى حرف هو أصله، كما في المقصور اليائي مطلقًا، والواوي الثلاثي[(١)]، والممدود المنقلبة همزته عن واو نحو: كساء، أو ياء، نحو: رداء أو إلى غير أصل[(٢)]، كالمقصور الواوي الزائد على الثلاثة ينقلب إلى الياء، والممدود للتأنيث ينقلب إلى الواو[(٣)]، وهذا الانقلاب في جمع المؤنث السالم، وفي المثنى الذي يلحق آخر مفرده نون مكسورة لتخالف نون جمع[(٤)] المذكر السالم، بعد ألف تنقلب تلك الألف للنصب والجر ياء مفتوحًا ما قبلها، لتخالف الياء التي في نصب[(٥)] جمع المذكر السالم، وجره، فإنها مكسور ما قبلها كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -.

---

(١) كذا في (ج) وفي الأصل، وفي (ب) والواوي والثلاثي.

(٢) في (ج) أصله.

(٣) وافق المؤلف في هذا الباب الرضي وكأنه ملخص من شرحه، ينظر: «الرضي» (٣/ ٤٢٢).

(٤) كذا في (ج) وفي الأصل، وفي (ب) نون الجمع المذكر السالم.

(٥) في الأصل: في جمع المذكر السالم.

ثانيًا ـ الجمع:

والثاني ـ جمع إن دل على أكثر من اثنين بحروف المفرد ليخرج نحو: عشرين، وألو[١]، وركْب[٢]، فإنهم قالوا: هي أسماء جموع[٣] لا جموع، وكذا نحو: «تمر» اسم جنس[٤] لا جمع، ولا اسم جمع لوقوعه على القليل والكثير، واسم الجمع ما لا تميز واحده بالتاء غالبًا، واسم الجنس[٥] ما ميز واحده بها[٦].

جمع المذكر السالم:

ثم الجمع قسمان[٧]: أحدهما صحيح يلحق آخره نون مفتوحة بعد واو تنقلب للنصب والجر ياءً مكسوراً ما قبلها للفرق بين الجمع والمثنى، ولكن لا

---

(١) قوله: «عشرين، وألو»، ملحق بجمع المذكر السالم، وسميت «عشرين» وهي من ألفاظ العقود بملحقه، لأنه لا واحد لها لا من لفظها ولا من معناه، وألو: كذلك إلا أن لها مفرداً من معناها، وهي «صاحب» وكلا الملحقين مسموع عند العرب.

(٢) وأما قوله: «ركْبٌ» فاسم جمع، وهو اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط.

(٣) **أسماء الجموع**: هي كل اسم تضمن معنى الجموع غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه، كقبيلة، ومعشر، ونساء، وجيش، ولنا أن نعامله معاملة المفرد باعتبار اللفظ، ومعاملة الجمع باعتبار معناه: تقول: القوم ساروا وسار، وشعب ذكي، وشعب أذكياء، وباعتبار أنه مفرد يجوز جمعه كما يجمع المفرد مثل قوم ـ أقوام، وشعب ـ شعوب ـ، وتجوز تثنيته، أيضًا تقول: قوم ـ قومان، شعب ـ شعبان، جيش ـ جيشان، وهكذا.

(٤) ويسمى اسم إفرادي، لأن ما دل على الجنس صالحًا للقليل والكثير، مثل: ماء، لبن، عسل.

(٥) كذا في (ب، ج) وفي الأصل (واسم جنس).

(٦) تابع المؤلف في تعريف الجمع ابن حاجب حيث قال: «ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما، فنحو: «تمر»، و«ركب»، ليس بجمع على الأصح، وقد وافقه الرضي حيث قال: «وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقًا»، بينما الأخفش يقول: «جميع أسماء الجموع التي لها آحاد في تركيبها جمع، ومثله قال الفراء، ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٤٣٤، ٤٣٦).

(٧) قسم المؤلف ـ رحمه الله ـ هنا الجمع إلى قسمين: الأول ـ الصحيح، وأدخل ضمنه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث، الثاني ـ جمع التكسير، وهو متابع لمن سبقه من علماء النحو، ينظر: «شرح ابن يعيش (٥/ ٢)، «شرح الرضي» (٣/ ٤٣٤-٤٦٨).

يلحق آخره ذلك إلا إن كان مذكراً لفظًا ومعنى علمًا[١] لعاقل[٢] نحو: زيدون، أو صفة أي: مشتقًا له، أي: للعاقل، نحو: رجال ضاربون ومضروبون وحسنون والأفضلون، وتكون تلك الصفة أيضًا غير أفعل فعلاء، مثل: أحمر حمراء، وغير فعلان فعلى، نحو: سكران سكرى، فرقًا بين الأول وبين أفعل فُعلى بضم الفاء، نحو: أفضل فضلى.

وبين الثاني وبين فعلان فعلانة، نحو: ندمان ندمانة، فإنهم قالوا فيه أفضلون وندمانون، وغير المستوي فيها، أي: في مفردها المذكر والمؤنث، نحو: جريح وصبور، فإن التاء[٣] لا تلحقهما، ونحوهما في المؤنث، فهذه الثلاث لا تجمع إلا تكسيراً، ولفظ الجمع في مذكرها ومؤنثها واحد.

وقولنا «غالبًا»[٤] احترازًا راجع إلى العلم والصفة؛ فإن الواو والنون قد تلحق غير ما جمع الشروط نحو: سنين، وأرضين، وأحمرين، وتحقيقه في التعريف.

---

(١) أي: علمَ شخصٍ لا علم جنس، وأيضًا من الشروط أن اللفظ يجب أن يكون خاليًا من تاء التأنيث الزائدة، نحو: حمزة، طلحة.

(٢) ليس المراد بالعاقل أن يكون عاقلاً بالفعل، وإنما المراد أنه من جنس عاقل، كالآدميين والملائكة، فيشمل المجنون الذي فقد عقله، والطفل الصغير الذي لم يظهر أثر عقله بعد، وقد يجمع غير العاقل تنزيلاً له منزلة العاقل إذا صدر منه ما يشبه العقلاء، فيكون جمع مذكر، وقيل ملحق به كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (يوسف: ٤)، وقال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (فصلت: ١١). ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٤٤٢)، «النحو الوافي» (١/ ١٤٠).

(٣) في الأصل: فإن الياء، وفي (ب، ج) ما أثبتناه.

(٤) يشعر كلام المؤلف هنا أنه قد سبق لهذا اللفظ ذكر فيما مضى، لكنه لم يذكره من قبل فيتوهم القارئ أن كلامه سقط أو سهو، وعند التتبع وجدنا أن هذه الطريقة استخدمها المؤلف في كثير من المواضع فتارة يقول: «وقولنا»، وأخرى يقول: «وقولهم أو قوله»، وكأنها طريقة قديمة كان يستخدمها العلماء فحذا حذوهم.

ما جمع بألف وتاء:

وألف وتاء[(١)] عطف على نون مفتوحة، أي: ومن الصحيح ما لحق آخره ألف وتاء، وإن كان اسم مذكر[(٢)] غير ذلك الذي جمع الشروط، ولم يسمع تكسيره جامدًا نحو: حمامات، أو مشتقًا نحو: مرفوعات في مرفوع، أو اسم مؤنث مطلقًا.

---

(١) ذكر كثير من النحاة، ولاسيما الأقدمين تسمية هذا الجمع بـ «الجمع بألف وتاء مزيدين» احترازًا من نحو «أبيات»، فالألف زائدة والتاء أصلية، ومن نحو «قضاة» فتاؤه مزيدة وألفه منقلبة عن أصل، وقد تابعهم هنا المؤلف.

ينظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (١/ ٥٠) دار إحياء التراث العربي - بيروت، «همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٧٧)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) **اشترط النحاة لجمع المؤنث السالم ستة شروط،** وهي:

١ - كل ما كان منته بتاء زائدة سواء أكان علمًا مؤنثًا لفظًا أو معنى، وسواء أكانت التاء للتأنيث، مثل: فاطمة، عطية، أو للعوض عن حرف أصلي، نحو: ثبة، وعده، وقد تكون التاء للمبالغة، مثل: علامة، علامات.

٢ - ما آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة علمًا أم غير علم لمؤنث، أم لمذكر مثل «سعدى»، و«فضلى»، و«دنيا» إذا كانت علمًا لمذكر وزهراء، وحسناء، وزكريا.

٣ - كل علم لمؤنث حقيقي عاقل أو غير عاقل على الأصح، مثل: زينب، لبون، علم على ناقة.

٤ - مصغر المذكر الذي لا يعقل، مثل: نهيرات، جبيلات - تصغير نهر، وجبل -.

٥ - وصف المذكر غير العاقل، مثل: هذه بساتين جميلات زرتها أيامًا معدودات.

٦ - كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، مثل: سرادقات، حمامات، اصطبلات، وما عدا ذلك فمقصور على السماع، وقد جمعها بعضهم بقوله:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحراء

وزينب، ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

- وقد ترك السادس وهو الخماسي الذي لم يسمع له جمع تكسير.

- ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٠٠) ط: دار المأمون للتراث، «شرح التصريح» (٢/ ٥١٣)، «النحو الوافي» (١/ ١٦٨).

أي: سواء كان جامداً، نحو: هندات، أو مشتقًا نحو: مسلمات إلا[١] صفة مجردة عن التاء نحـو حائض، وطالق، إذا أريد بهما مجرد النـسبة إلى الحيض والطلاق، كما في تامر ولابن[٢]، نسبة إلى التـمر واللبن، فلا يلحق جمعـهما التاء اتباعًـا للمفرد، فإذا لحـقت المفـرد التاء، نحو: حائضـة لحقت الجمع، لأن الصفة حينئذٍ[٣] تكون بمعنى الحدوث أو صفة غير مصحح مذكرها، وهي الثلاث اللواتي[٤] منع جمع مذكرهن بالألف والنون كما تقدم[٥].

الجمع المكسر:

وثانيهما ـ مكسر إن لم يلحـقه ذلك الذي لحق الصحـيح، المذكر والمؤنث وإنما سمي مكسراً، لتغيير هيئة مفرده، بخلاف مفرد الصحيح، فإن هيئته سالمة.

ثالثًا ـ الاسم المفرد:

والثالث هو ما أشير إليه بقوله[٦]: «وإلا»، أي: إن لم[٧] تلحقه علامة المثنى ولا دل على أكثر من اثنين بحروف المفـرد، فهو مفرد، والمفرد قسـمان أحدهما مـؤنث، إن لحق آخره ألف ممدودة، نحـو: حمـراء، ونفسـاء، وكبـرياء[٨]، أو مقصورة[٩] نحو: حـبلى، لغير إلحاق يـحترز من ألف، نحو: أرطى ومـعزى،

---

(١) الكلام هنا فيه انقطاع، والتقدير: إلا إن كان صفة.

(٢) في (ب) لابن وتامر.

(٣) في الأصل وفي (ج) (حـَ) ولعله رمز أو مختصر لكلمة (حينئذ)، وقد جاءت في (ب).

(٤) في (ب) التي.

(٥) ينظر: باب «جمع المذكر السالم».

(٦) لم يوضح المؤلف من هو، وقد تكرر مثل هذا في كلامه، وليس له ذكر متقدم.

(٧) في الأصل: وإلا أي: لم وما أثبتناه موجود في (ب، ج).

(٨) في الأصل: كبرى، وما أثبتناه من (ب، ج) هو الصحيح.

(٩) المقصور: ما كان آخره ألف لازمة، وسمي مقصوراً لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس عن الحركات.

فإنهما للإلحاق[١] بجعفر ودرهم، أو تاء لحقت في آخره، نحو فاطمة ومسلمة، أو آخر ما نسب إليه من فعل أو مشتق، نحو: انكسرت القدر[٢]، أو القدر منكسرة[٣]، ولحوقها ما نسب إليه يكون جوازًا، أي غير متحتم[٤]، بل إن شاء المتكلم ألحقها وإن شاء حذفها في المنسوب إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي والذي لا ذكر له من جنسه في الحيوان، مثل: الظلمة[٥]، والقدر، ومنه، أي: وفي المؤنث غير الحقيقي الجمع، لأنه بمعنى الجماعة والأمة والعصبة المشتملة على تاء التأنيث غير المذكر السالم، أما هو فإن سلامة مفرده من التغيير أبقت على جمعه صفة التذكير، ويلحق التاء جوازًا أيضًا في المنسوب إلى مضمر جمع غيره، أي: غير المذكر السالم نحو: الرجال فعلت، وإن شئت فعلوا، والنساء، والأيام فعلت، وإن شئت فعلن، وتلحق التاء وجوبًا في المنسوب إلى ما عداهما، وهو المنسوب إلى ظاهر المؤنث الحقيقي، ومضمره ومضمر غير الحقيقي، سواء مضمر الجمع.

وثانيهما ـ ما أشار إليه بقوله: ألا يكون مفردًا مؤنثًا فمذكر، أي: مفرد مذكر ولو كان اسمًا للجمع نحو: رَكْب[٦] ونساء.

---

(١) الإلحاق: يكون في الاسم والفعل، ومعناه: أن تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة، مثل: كلمة أخرى، في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ٥٢-٥٩).

(٢) القدر: ومثلها النار، والشمس، والعين وغيرها من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي، ولهذا فإنها لا تجمع جمع مؤنث سالم، وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة، وإنما هو مسموع عن العرب، انظر «شرح الرضي» (٣/ ٤٥٦).

(٣) في (ج) منكسر.

(٤) أي: غير واجب.

(٥) الظلمة: من المؤنث الذي لا يعقل، فلذلك تجمع على الظلمات.

(٦) ركْب: اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، ينظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٢٠٢)، «شرح الرضي» (٣/ ٤٣٤-٤٣٥).

فصل
ما لا يتبع آخر لفظه حال معناه

أولاً ـ أسماء الاستفهام:

يشتمل على بيان ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه في الاختلاف للمانع الذي أشير إليه في رسم العلم، لا يختلف حال آخر الحرف، لأن اختلاف حال اللفظ إنما يكون تبعًا لاختلاف حال ما فيه من معنى تنبيهًا بتغيير[(١)] حال المحل على تغير حال الحال، والحرف ليس محلاً لمعناه، حتى يتغير[(٢)] المحل بتغيير الحال، ولا يتغير أيضًا حال ما تضمنه من الأسماء بأن وقع الحرف في ضمن معناه: أي: في جانب معناه كأسماء الاستفهام نحو: «من، وما، وأين، وأنى، ومتى، وأيَّان، وكم»، ونحوها مما تضمن همزة الاستفهام التي معناها كون ما بعدها مسئولاً عنه.

ثانيًا ـ أسماء الشرط:

وأسماء الشرط نحو: «مهما»، و«إذما»، و«حيثما»، و«إذاما»، و«كيفما»، وأسماء الاستفهام تكون شروطًا أيضًا[(٣)] لتضمن الجميع (إن) الشرطية التي معناها

---

(١) في (ج) بتغير. (٢) في الأصل، وفي (ب) حتى يتعين.

(٣) أراد المصنف القول ـ والله أعلم ـ بأن هذه الأسماء ـ الاستفهام والشرط ـ قامت مقام الحروف، فعملت عملها، وكلها مبنية لقيامها مقامها، والسبب في إقامة هذه الأسماء مقام الحروف، توسعًا في الكلام، لأنه لكل واحد منها موضع يختص به، فـ «من» مثلاً سؤال عمن يعقل، و«ما» سؤال عما لا يعقل، و«أين وأنى» سؤال عن المكان، «متى وأيان» سؤال عن الزمان، «كم» سؤال عن العدد، و«كيف» سؤال عن الحال، وهكذا أيضًا أسماء الشرط قامت مقام «إن» الشرطية، وكذلك أقاموا هذه الكلمات مقام الحروف مع أن العرب دائمًا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم، للمبالغة =

كون ما بعدها متوقفًا حصوله على حصول ما قبلها، فبذلك كانت كالحرف أو ناسبه[١]، أي: شابه الحرف في تعيين معناه بغيره، وهو الماضي، وقد عرفت كون معناه نسبة لا تتحصل إلا بذكر المنسوب إليه.

ثالثًا - المضمرات:

والمضمرات[٢]: الكلمات الدالة على متكلم مخصوص أو مخاطب أو غائب كذلك، لعدم لدلالتها على المخصوص إلا بانضمام حضوره حسًا، كما في المتكلم والمخاطب أو ذهنًا ولفظًا، كما في الغائب.

وهي متصلة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ومنفصلة مرفوعة ومنصوبة فقط.

فالمرفوعة المتصلة[٣]، إنما يتصل بالفعل، وهي إما لفظ «نا» للمتكلم مثنى أو جمعًا، مذكرين أو مؤنثين[٤]، أو «تاء» مضمومة للمتكلم مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا[٥]

= في طلب الإيجاز والاختصار، لأن هذه الكلمات تشتمل على الجنس الذي يدل عليه، فمثلاً «من» تشتمل على جميع من يعقل بخلاف الهمزة أو حرف الاستفهام، و«أين» تشتمل على جميع الأمكنة، و«متى» على جميع الأزمنة، وهكذا، فلما كانت فيها فائدة ليست في الهمزة أقاموها مقام الحروف. ينظر: «أسرار العربية» (ص٣٨٥).

(١) نلاحظ هنا هذا التعبير الغريب الذي أخذ الكتاب نصيبًا ضخمًا من اسمه.

(٢) فائدة وضع المضمرات موضع الأسماء الصريحة لرفع الالتباس، فمثلاً: «أنا، أنت»، لا يصلحان إلا لمعيَّنين، ومثلهما ضمير الغائب، وكذلك وضعها نوع من الإيجاز لأننا نستغني بالحرف الواحد عن الاسم، مثل «التاء» من فعلت، حيث صار هذا الحرف كجزء من الاسم، بينما الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فلو قلت: سعيد فعل سعيد، فربما تُوهِّم أنه سعيد غير الأول، ومن هنا فلا يزيل هذا الالتباس في الاسم إلا الصفات، كقولك: مررت بسعيد الطويل وسعيد القصير.
ينظر: مزيدًا من هذا المبحث النفيس في «شرح المفصل» (٣/ ٨٤-١٠٩)، «شرح الرضي» (٣/ ٦).

(٣) بدأ المصنف بالضمائر المتصلة المرفوعة، وذلك لأن المرفوع مقدم على غيره من أنواع الضمائر، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر.

(٤) نحو: ضربْنا، ومشيْنا.

(٥) نحو: ضربتُ ومشيتُ.

أو مفتوحة لمذكر المخاطب[(١)]، ومكسورة المؤنثة وملحوقة بما لمثناهما[(٢)] وميم[(٣)] لجمع المذكر[(٤)]، وبنون لجمع المؤنث في الماضي[(٥)]، أو ألف لمثنى الغائب مذكرًا أو مؤنثًا في ماضي ومضارع[(٦)]. ولمثنى المخاطب في المضارع[(٧)] أو واو فيهما لجمع المذكر الغائب[(٨)]، وفي المضارع لجمع المذكر المخاطب[(٩)]، أو نون فيهما لجمع المؤنث[(١٠)]، أو «يا»[(١١)] في المضارع للمخاطبة[(١٢)].

والمنصوبة تتصل بالفعل والحروف[(١٣)] المشبهة به[(١٤)]، وهي إما «ياء» تحتانية للمتكلم مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا، أو تاء له[(١٥)] مثنى، أو جمعًا كذلك، أو كاف مفتوحةِ لمذكر المخاطب المفرد، ومكسورة لمؤنثة وملحوقة للبواقي بما تقدم، أو «ها» للغائب مشبعة بواو[(١٦)] لمفرد المذكر وبألف لمفرد المؤنث[(١٧)] وملحوقة للباقي بما تقدم.

---

(١) نحو: ضربتَ ومشيتَ.

(٢) نحو: ضربتِ، ومشيتِ، وضربتما، ومشيتما.

(٣) في الأصل: وميم الجمع المذكر، وبنون الجمع المؤنث في الماضي أو ألف المثنى الغائب.

(٤) نحو: ضربتم، ومشيتم.

(٥) نحو: ضربن ومشين.

(٦) نحو: ضربا ويضربان.

(٧) نحو: تضربان.

(٨) نحو: ضربوا، يضربون.

(٩) نحو: تضربون.

(١٠) نحو: يضربن.

(١١) نحو: تضربين.

(١٢) نحا المؤلف في هذا التقسيم نحو من سبقه، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٨٥-٨٩)، و«شرح الرضي» (٣/ ١٢-١٧).

(١٣) في الأصل، (ب) والحرف.

(١٤) الحروف المشبهة بالفعل هي: «إنَّ، وأنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ»، وسميت بذلك لأنها بمعنى الفعل، فمثلاً: قولك: «إنَّ الله غفور»، أؤكد، كأن، أشبه، وهكذا، وأنَّ تنسخ المبتدأ فتنصبه، وتجعله اسمًا لها، وترفع الخبر ليكون خبرًا لها، فأشبهت الفعل في العمل، وفي فتح أواخرها كالماضي، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ١٠٢).

(١٥) في الأصل: مذكرًا، ومؤنثًا أو ما له مثنى.

(١٦) الذي قاله المؤلف هنا مخالف للقياس إذ القياس أن يكون حرفًا واحدًا لأن المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار، كما جيء بحروف المعاني نائبة عن الأفعال، ينظر: «شرح ابن يعيش) (٣/ ٩٢)، «شرح الرضي» (٣/ ٤٠-١٢).

(١٧) نحو: ضربه وضربها.

والمجرورة بإضافة اسم إليها، أو بحرف جر كما في المنصوبة[١]، والمنفصلة المرفوعة لفظ «نحن» لمثنى المتكلم وجَمْعَيه[٢]، ولفظ «أن» ملحوقة بألف مفردة[٣]، وبتاء فوقانية، كالكاف في الحركة واللواحق للمخاطب، ولفظ «الهاء» وملحقة بما تقدم فيها للغائب، والمنفصلة المنصوبة لفظ: «إيّا» ملحوقة بلفظ المتصلة في أقسامها ولواحقها وحركاتها.

ثم المرفوع المتصل قد لا يظهر كما في الماضي للغائب والغائبة المفردين، وفي المضارع للمتكلم مطلقًا، والمخاطب والغائب والغائبة مفردات، فيقولون: هو مستتر لا محذوف.

ثم ضمير المتكلم والمخاطب والغائب إذا[٤] اجتمعت متصلة نحو قولك لمخاطبك: «الدرهم أعطيتكه» وجب تقديم المرفوع، ثم الأعرف منها[٥]، ثم الانفصال لا يجوز إلا عند تعذر الاتصال[٦] إما بكون الضمير مبتدأ أو خبراً من نوعين أو بحذف ما حقه أن يتصل به أو لحائل بينه وبينه ينتقض بإزالته غرض مقصود أو لتقدمه عليه[٧].

---

(١) نحو: كتبي فيها فوائد.

(٢) في الأصل وجمعه، وفي (ب،ج) ما أثبتناه في النص، وهو الصحيح لأنه يدل عليه السياق، تقول: «نحن المسلمون الأعزاء، ونحن الرجال الشرفاء»، فتدخل على الجمعين، المذكر السالم، والتكسير.

(٣) في الأصل: المفرد به. (٤) في (ب،ج) إنْ.

(٥) أي الأخص، فإن كلاً من ضميري المتكلم والمخاطب، أخص من ضمير الغائب.

(٦) قال ابن مالك: وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

لأن الغرض من وضع المضمرات الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا لضرورة كما ذكر المصنف، ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٩-٤٢)، «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١/ ٢٣٠)، «شرح الأشموني» (١/ ٩١).

(٧) العلة من المتصل الاختصار كما سبق، وثمة أمر آخر، وهو أن المتصل كالجزء من الكلمة، وكون الشيء كجزء الكلمة أفضل من انفصاله عنها، ينظر: «شرح الكافية» لابن مالك (١/ ١٣٣).

رابعًا ـ أسماء الإشارة:

وأسماء الإشارة، وهي الأسماء الدالة على كـون ما قصد بها شاهدًا، وهذا هو الأصل في موضوعها.

وأما استعمالها في الأمور المعـقولة، فمن وضع الظاهر موضع المضمر، كما في (علم المعاني)، فاحتاجت في دلالتها على م.

أقصـد بها إلى حضـوره حسًا، أو ذهنًا، كـالمضمرات، وهي: ذا للمـفرد المذكر، و«تا» للمـفرد المؤنث، ولمثناهمـا زيادة علامة التـثنية عليهـما[(١)]، ولمفرد المؤنث صـيغ أخـر: «تي، وتـه»، و«تهي»، و«ذي»، و«ذه»، و«ذهي»، إلا أن الأصل هي الأولى التي يلحقها علامة التثنية، ولجمعهما أولى بالمد والقصر[(٢)].

وأما «ثَمَّ» و«هُنا»، و«هَـنَّا» فللإشارة[(٣)] إلى المكان خاصـة، وقد يتقـدم كلاً منها حـرف التثنية، يلحقـه حرف الخطاب[(٤)]، على حسب ما تـقدم في المتصل المنصوب.

---

(١) أي: ذا، تا، فإن مثنيهما «ذان» و«ذين»، و«تان وتين».

(٢) يلاحظ هنا اضطراب في كلام المؤلـف، حيث أدخل كلامًا بين جـمل مما يجعل القارئ يتـيه في هذا الخلط؛ فالجملة الأخيرة تابعـة لقوله: «ولمثناهما زيادة علامة التثنية عليهمـا»، ولجمعهما «أولاء» بالمد والقصر، مثل: أولى، وقد أخذ المؤلف مـضمون هذا الكلام من ابن الحاجب و«شرح الرضي» ينظر: (٣/ ٧٤-٧٨).

(٣) أسماء الإشارة كلها صالحة لكل مشار إليـه مكانًا كان أو غير مكان، بينما «ثمَّ، وهُنا، وهَنَّا» مختصة للمكان فقط، وقد أخطأ المؤلف حين جـعل «ثمَّ» مثل: «هُنا، هنَّا» يتقدم كلا منها حـرف تنبيه، فلا يتقدم «ثم» حرف تنبيه، ولا يتأخـر عنه كاف الخطاب، وإنما الهاء قد تلحق «هنا، وهنَّا»، فتقول: ها هُنا، ها هنَّا، قـال تعالى: ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (المائدة: ٢٤)، ويدخل عليـهما كـاف الخطاب، فتـقول: هناك، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٣٨)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٣١)، «مغني اللبيب» (١/ ١٦٢)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٣٤) ط: دار الاتحاد العربي.

(٤) لعل العبارة المستقيمة «وقد يتقدم كلاً منهما حرف التنبيه، ويلحقهما حرفُ الخطاب».

خامساً - الموصولات:

والموصولات[١] وهي ما لا يكون جزءاً من الكلام[٢] إلا بضم جملة خبرية، أو ما في حكمها إليه[٣]، فلا فرق بينهما وبين الحرف[٤] والفعل[٥] إلا أن معنى ما ضم إليه فيها[٦]، ومعناهما فيما ضما إليه، ويجب في الجملة التي ضمت إلى الموصول ضمير يربط الجملة به، وقد يحذف إذا كان فضلة، وهي: «الذي، والتي، واللذان، واللتان، والأولى[٧]، والذين، واللائي، واللاتي، واللواتي، ومن، وما، وأي، وأيّة».

---

(١) اعلم أن الموصولات سميت بهذا الاسم، لأنها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها؛ لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها، فلو ذكرت من غير صلة، لم تفهم معناها، حتى تضم إلى شيء بعدها، فإذا قلت: الذي انطلق أخوه، والتي ذهب عمها، وكذلك سائرها، لا تفهم منها شيئاً حتى تضم صلتها وهو الفعل كما ذكر.

(٢) في (ب) للكلام.

(٣) يجب أن تكون الصلة للموصول جملة خبرية أو ما في حكمها، كما ذكر المؤلف، لأن مضمون الصلة حكم معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، بينما الجمل الإنشائية والطلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها، ولذا وجب أن تكون الصلة خبرية لا إنشائية لهذا التعليل، وجوز بعض النحويين الإنشائية والطلبية بشروط يطول ذكرها هنا. ينظر: «شرح الكفاية للرضي» (٣/ ٩١)، «همع الهوامع» (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٤) في (ج) الفعل والحرف.

(٥) قول المؤلف: لا فرق بينهما - أي الموصولات - وبين الحرف والفعل بمعنى أنه أشبه الحرف والفعل بأن كلا منهما لا يفيد بنفسه ولابد من كلام بعده، فصار الموصول كالحرف أو الفعل الذي لا يدل على معنى في نفسه وإنما معناه في غيره.

(٦) أي: في الأسماء الموصولة التي تعتورها المعاني كالفاعلية والمفعولية .. أما جملة الصلة لا محل لها من الإعراب.

(٧) ويقال لها: «الألى» وهي بمعنى الذين، وقد تأتي للعاقل ولغيره. ينظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ١٤٣).

و«ذو»[١]: بمعنى الذي، و«ذا» بعد «ما» الاستفهامية[٢]، و«الألف واللام» الداخلان على اسم فاعل أو مفعول نائبين عن فعليهما[٣].

سادسًا ـ أسماء الكنايات:

* وبعض الكنايات[٤]، وهي ما وضع لمقدار أو حدث مبهمين:

فالأول ـ كم وكذا[٥]، وتكون «كم» استفهامية، وقد دخلت في أسماء الاستفهام، فلهذا قال: «وبعض الكنايات»[٦]، وخبرية[٧] تقع في مواقع التمدح بالكثرة، فمعناها، أعني الكثرة فيما دخلت عليه مثل «رب»، ولا كذلك العدد الصريح، لأنه موضوع للمقدار المخصوص دال عليه بنفسه لا للمقدر بخلاف، «كم» فهي موضوعة للكثرة.

---

(١) المقصود بها (ذو) الطائية التي تأتي بمعنى الذي.

(٢) أخذ المؤلف بنص ابن الحاجب وشرح الرضي له حيث قال ابن الحاجب «وذو» الطائية، و«ذا» بعد «ما» الاستفهامية، والألف واللام، ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٩٨-١٠٨).

(٣) الألف واللام تكون موصولة بمعنى (الذي) في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هذا الضارب زيدًا، أي: الذي ضرب زيدًا، وهذا المضروب، أي: الذي ضُرب أو يُضرب، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ١٣٤)، «شرح ابن عقيل» (١/ ١٥٨).

(٤) الكنايات في اللغة: جمع كناية، والكناية في الأصل مصدر كالكتاب، ومعناها: الإخفاء، وفي الاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين لفظًا أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه إما للإبهام أو لشناعة المعبَّر عنه، أو الفعل القبيح أو التعمية أو الإلغاز، أو إرادة بعض صفات المكني عنه مع الاختصار. ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٣٢)، «المواهب الوافية» (ص١٠٧).

(٥) كذا: يكنى بها عن العدد المبهم قليله وكثيره.

(٦) نلاحظ أحيانًا أن المصنف ينسب قولاً ما، ويقول: قال، أو قوله، وقد رجعت إلى بعض كتبه وخاصة «المواهب»، علِّي أجد هذا اللفظ، وهو يشرح الكافية فلم أجد، ولعله يتخيل أنه يشرح بعض النصوص، وذلك لكثرة شروحه، فلعله هنا وهم أنه يشرح، فقال مثل هذا القول، أو أنه من قوله، ولكن كعادة بعض العلماء يقول: قوله أو وقال، وهو كلامه.

(٧) قول المصنف: «وتكون كم استفهامية» بمعنى: أيّ عدد، وأما الخبرية فهي بمعنى: عدد كثير، وتشترك «كم» الاستفهامية مع الخبرية في ستة أمور:

١ ـ كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار

والثاني ـ كيت وذيت[(١)]، وعدم إعرابهما لعدم تركيبهما، وأما نحو، قال: كيت وذيت، فمقول القول هو المكنى عنه[(٢)] لا الكناية، وقيل: لأنها لما كني بها عن[(٣)] الجمل كانت مثلها في عدم الإعراب لقيامها مقامها.

= ٢ ـ كونهما مبنيتين على السكون. ٣ ـ لزوم التصدير.
٤ ـ الاحتياج إلى التمييز. ٥ ـ جواز حذف التمييز إذا دل عليه دليل.
٦ ـ اتحادهما في وجوه الإعراب من جر ونصب ورفع.
ـ وتفترقان في خمسة أمور:
١ ـ أنَّ «كم» الاستفهامية تميز بمفرد منصوب نحو «كم بيتًا حفظت؟»، ويجوز جر تمييزها، بـ «من» مضمرة جوازًا إن جرت «كم» بحرف، نحو: «بكم ريال اشتريت كتابك؟».
٢ ـ أما «كم» الخبرية فتميز بمجرور مفرد، أو مجموع نحو: «كم مصاعب اقتحمتُها؟»، و«كم فارس غلبتُ؟»، والإفراد أكثر وأبلغ.
٣ ـ أن الخبرية تختص بالماضي كـ «رُبَّ» ـ كما ذكر المصنف، فلا يجوز: كم دور لي سأبنيها، ويجوز: «كم عبدًا ستشتريه؟».
٤ ـ أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جوابًا من مخاطبه بخلاف الاستفهامية ـ أن المتكلم بالخبرية يتوجه إليه التكذيب والتصديق.
٥ ـ أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: «كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون، ويُقال في الاستفهام: «كم مالك أعشرون ألفًا أم ثلاثون؟».
ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٢٢٦)، «معجم النحو» (ص٢٨٧).

(١) كيت وذيت: اسمان يكنى بهما عن الحديث والقصة، ومثلهما «ذيت وذيت» ولابد من تكريرهما، وهما اسمان مبنيان لنيابتهما عن الجمل، تقول: كان من الأمر كيت وكيت، وقالوا: ذيت وذيت، أضف إلى ذلك أن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي لا تستحق إعرابًا، ولا بناءً، وقيل: بنيت؛ لأنها كنايات عن الخبر، كما يكنى عن الاسم المعروف بفلان، وعن العدد، بأن تقول: كذا وكذا، ولم يوضع على الافراد. ينظر: «المقتضب للمبرد» (٣/ ١٨٣) ط: عالم الكتب، «شرح الرضي» (٣/ ٢٣٧)، «معجم النحو» (ص٢٨٩).

(٢) المكنى عنه: المراد منه معنى اللفظ إن كان لفظًا، قال المتنبي من البسيط:

كأن فعلة لم تملأ مواكبها ... ديار بكر ولم تخلع ولا تهب

فجاء بكلمة «فعلة» كناية عن موزونها مع اعتبار معناه، وهو «خولة» وقد منع من الصرف ولو لم يقصد العلمية لصرفه.

(٣) في الأصل: على، ما أثبتناه في المتن من (ب،ج).

سابعًا ـ الظروف المقطوعة عن الإضافة:

وبعض الظروف وهي ما لم يتضمن حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط كـ «قبلُ»، و«بعدُ»، وبقية الجهات الست[1]، إذا قطعت عن الإضافة تبنى على الضم، وأجرى[2] مجراها[3] لا غير، و«ليس غير»، و«حسب»،

---

(١) «قبلُ، وبعدُ، وأولُ»، وأخواتها: إذا حذف المضاف إليه، ونوى معناه دون لفظه فتبنى على الضم كقراءة السبعة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ (الروم: ٤)، وقال الشاعر:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل ... على أينا تغدو المنية أول

ـ فجاءت كلمة «أول» هنا مبنية على الضم في محل نصب، ولو أعربها لأتى بها الشاعر منصوبة، وسبب البناء: أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

ـ والجهات الست هي: (تحت، فوق، أمام، قدَّام، وراء، خلف)، إضافة إلى «أسفل، دون، أول، من علُ، ومن علو»، وهذه الظروف من الظروف المسموعة المقطوعة عن الإضافة، لا يُقاس عليها بمعناها، كأن تقول (يمين، شمال، آخر) وغيرها.

ـ وهذه الظروف كلها مبنية، والسبب في ذلك أنها قليلة التصرف أو عادمته، وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه عدم التصرف الإعرابي، وقد جوَّز بعض النحاة أن تعوض هذه الظروف التنوين، فتعرب، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة ... فما شربوا بعداً على لذة خمراً

وقول الآخر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ... أكاد أغص بالماء الحميم

ـ الشاهد في البيتين «بعدًا» و«قبلاً»، حيث وردت كل من الظرفين منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظًا وتقديرًا، وقد رجح الرضي أن هذا الظرف لا فرق بين ما أعرب منها، وما بني، وقال: وهو الحق. ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٥٢/ ٢٥٤)، و«قطر الندى» (ص٣٥-٣٦).

(٢) في (ب) ويجري.

(٣) قول المصنف: وأجرى مجراها لا غير، وليس غير، وحسب شبه غير بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة، ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أشد إبهامًا من «مثل»؛ فلهذا لم يُبنَ «مثل» على الضم، ولا يحذف منها المضاف إليه، إلا مع «لا» النافية للجنس، وليس نحو: اكتب هذا لا غير، وجاءني محمد ليس غير، لكثرة استعمال «غير» بعد «لا» و«ليس»، و«غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلا» فيحذف المستثنى بعد «إلا» التي بعد «ليس».

ـ والمضاف إليه المحذوف في «ليس غير» هو المستثنى المحذوف في نحو: «أقبل خالد ليس إلا، فلما حذف منها المضاف إليه، بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالإبهام، وأما «حسب» ـ كما ذكر المصنف ـ فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبني على الضم تشبيهًا بـ «غير». ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٥٦).

وكـ «حـيث»، و«إذا» و«إذ» و«أين»، و«أنّى»، و«مـتى»، و«مُـذْ»، و«مُنْذُ»، و«أمسِ»، و«عُوْضُ»، و«قطٌّ»، ونحوها[(١)] مما وضع لنوع نسبـة بحيث لا يتم إلا بذكر ما انتـسب إليه، فلا فرق بينها وبين الحـرف، إلا أن مدلول الحرف وصف لمتعلقه بخلاف معانيها فهي أمور مضافة[(٢)]، والمضاف غير وصف للمضاف إليه، وإن اتصل به ملابسه، فذلك[(٣)] الاتصال الوضعي[(٤)] أشبه الحرف، وقد تقدم شيء من التحقيق عند بيان وضعه.

---

(١) قوله: «وغيرها»، أي: أيان، وكيف، ولدى، ولدن، والآن، ولمّا، ومع.

(٢) لقد جعل المؤلف ـ فيما يظهر لي ـ كل هذه الظروف مبنية لعلة واحدة، وهي الاتصال الوضعي، وهو اتصال إضافة يشـبه الحرف من حيث كونه مفـتقرًا لغيره، وكلام المؤلف هذا مخـالف لما ذكر النحاة، وهذا الأمر ليس على إطلاقه، وإنما بـعضها بنيت لما ذكره المؤلف، والبـعض الآخر بني لعلة أخرى، فعلى سبيل المثال: «قط» بنيت لتـضمنها لام الاستغراق لزومًا لاستغراقـه جميع الماضي، وقيل: لأنها تضمنت مـعنى «من» الاستغراقـيـة، وقيل: لأنها أشبـهت الفعل الماضي لأنها لزمـانه، وكذا «حيث، ومذ، ومنذ» ذكر الـنحاة أنها بُنيت لمشابهـتها الموصولات في احـتياجها إلى الجـمل، وقيل إن «منذ» مركـبة من «مِنْ إذ» فلما ركـبا بني، وهذا قول الكوفـيين. ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٥٢-٣١٥)، و«همع الهوامع» (٢/ ١٠٢-١٧٤)، و«المواهب» (ص١١٠).

(٣) في (ب،ج) فبذلك.

(٤) قول المؤلف: فـذلك الاتصال الوضعي أشبـه الحرف، الوضع أن يكون الاسم موضوعـًا على صورة وضع الحروف بأن يكون قـد وضع على حرف أو حرفين كمـا في اسمي «جئتنا» وهمـا التاء و«نا» إذ الأول على حرف، والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف، كحرف الجر «الباء» وشابه الثاني الحرف الثنائي، كـحرف الجـر «عن» إذ أن أصل الحـرف أن يكون على حرف أو حـرفين، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة حروف فـصاعدًا، فـما كان أقل من ذلك فـقد شابه الحـرف في وضعه، واسـتحق البناء، وهذا معنى الوضعي أشبه الحرف.

ـ ينظر: «أوضح المسالك» (١/ ٢٢) ط: دار الفكر، «حاشية الصبان» (١/ ٨٤).

ثامنًا ـ المركبات[١]:

وجزء مركب معناه[٢] أي: معنى الحرف جزء معناه، أي: جزء معنى الكل، وليست[٣] كذلك إلا تراكيب العدد[٤] ونحوه كـ «شذر مذر»[٥] مما تضمن الثاني حرفًا، لأن المعنى التركيبي فيها لما كان مفتقرًا من حيث هو مجموع معاني أجزائه إليها، سرى الافتقار اللازم[٦] للكل إلى أجزائه، لما لم يكن هو غيرها، بخلاف معاني سائر المركبات، فإنها غير مجموع معاني المفردات.

---

(١) **المركبات:** ما تألفت من كلمتين ركبتا وجعلتا كلمة واحدة نحو: بعلبك، وأحد عشر، وقيل: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة.

(٢) في (ب) بدون (معناه). (٣) في (ب) وليس.

(٤) **التراكيب العددية:** هي نقل الأرقام في اللغة العربية إلى ما يلائمها من اللفظ العربي السليم، والمفرد من هذه التراكيب لا يسمى مركبًا، ولكن المركب منها هو الأعداد من أحد عشر فما فوق إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر، فإن جزأه الأول يعرب إعراب المثنى، وعشر: بدل من نون المثنى، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٦/ ١٥-٢٧)، و«شرح الرضي» (٣/ ٢٢٣).

(٥) **«شذر مذر»** قال العلماء: الشذر قطع من الذهب تلفظ من معدنه بلا إذابة، أو خرز يفصَّل بها النظم، أو هو اللؤلؤ الصغار، الواحدة: لؤلؤة، والمذر: الفاسد، وقيل: شذر من التشذر، أي: التفريق، ومذر: من التبذير: وهو الإسراف، وقد أصبح الكلام مثلاً، يُقال: تفرقوا شذر مذر، يطلق على كل من كان مجتمعًا على أمر فاختلفوا فتفرقوا، وقد استعمل هذا اللفظ كـ «خمسة عشر»، نحو: تفرقوا شذر بغر، وشذر مذر، قال ابن مالك: تفرقوا شذر مذر، وشذر مذر، أي: متشذرين متبذرين، وميم (مذر) بدل من باء. ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٨٨)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٩٧) ط: دار المأمون، و«القاموس المحيط» مادة (شذر) (مذر) (٢/ ٥٩-١٣٧).

(٦) **الافتقار اللازم:** معناه الافتقار المؤصل، أي: اللازم كالحرف كما في إذ، وإذا، وحيث، والموصولات الاسمية، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمته الافتقار فبنيت، وهناك افتقار آخر، ولكنه افتقار غير مؤصل، أي: غير لازم، وذلك ما افتقر إلى «مفرد» كـ «سبحان» أو إلى جملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافًا إليه، والمضاف من حيث هو مفتقر إلى المضاف إليه، مثل قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة:١١٩) فـ «يوم» غير مبني، لأنه افتقار عارض بدليل أنك لو قلت: «هذا يوم مبارك» فيوم غير مفتقر إليها، ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها، لكن هذا الافتقار غير مؤصل، لأنه ليس لذات النكرة، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صيغته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار. ينظر: «حاشية الخضري» (١/ ٢٧-٢٩) ط: دار التعاون للنشر والتوزيع، و«حاشية الصبان» (١/ ٨٩- ٩٠).

وأيضًا المركبات الإسنادية الإضافية، قد[1] ثبت لها قبل العلمية حالة إعراب أو بناء والنقل إلى العلمية يستلزم بقاء المنقول على حاله، إذ العلمية لا توجب تغييرًا[2].

وأما نحو: بعلبك، فالحق أن حركة الأول ليست بحركة بناء اصطلاحي، أعني: ما يكون على آخر الكلمة بل هو حركة بنية كحركة راء (عَضْرَفُوط)[3]، إذ لم يسبق له تركيب معتبر معه الانفكاك بين جزئيه، كما في تركيب الإضافة والإسناد[4]، بل هو وسط ليس بمحل لإعراب، ولا بناء اصطلاحي.

وأما الجزء الثاني فينبغي بقاؤه على ما كان عليه فـ «ويه» في سيبويه، مبني، «وبك» في بعلبك، معرب إن ثبت له معنى إفرادي، وما جاء من إعراب الأول، إعراب المضاف، والثاني إعراب المضاف إليه، فللتشابه الصوري بين تركيب المزج، وتركيب الإضافة، استحقاقًا نصب على التعليل، أي: لا يتغير ما ذكر لأجل الاستحقاق ما لا يستقل بالمعنى المقصود، لأن العناية إنما تليق بما له استقلال بنفسه.

---

(١) في الأصل: فقد، وما أثبتناه من (ب،ج).

(٢) في الأصل: إذا العلمية لا يوجب، والصحيح ما أثبتناه من (ب،ج).

(٣) عَضْرَفُوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: ذكر العظاء، ينظر: «شافية ابن الحاجب» (١/ ٢٩)، و«الممتع في التصريف» لابن عصفور (١/ ١٦٥)، دار المعرفة ـ بيروت.

(٤) **المركب الإضافي**: يعرب صدره وهو الجزء الأول المضاف، وأما جزؤه الثاني فمضاف إليه ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه، مثل: نور الدين ـ عبد الله . .

والمركب الإسنادي: مثل: جاد الحق، تأبط شرًا، وحكمه أن يبقى على حاله قبل العلمية، ويحكى على حالته الأصلية، وتقدر على آخره حركات الإعراب، وقد نهج المؤلف في هذا التقسيم نهج النحاة، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٤/ ١١١-١١٢)، «شرح الرضي» (١/ ١٣٧).

وأما ما هو كالجزء من الكلمة، فبمعزل عن أن تعتبر له أحوال مختلفة، وهذه الذي لا يختلف حال آخرها، تسمى المبنيات، لأنها استقرت على حالة واحدة، كالبناء الذي لا يتغير من حاله[1]، (ولا الاسم عطف على قوله: «الحرف»[2])، أي: ولا يختلف حال آخر الاسم الذي قياسه الإعراب، بأن لا يكون من تلك المبنيات وآخره ألف، مفردة عن همزة بعدها، نحو: عصا، وحبلى، أو آخره، «ياء» متكلم مفرد[3]، نحو: غلامي، أو جمعًا مكسرًا، نحو: ثيابي، مطلقًا، أي: لا يتغير رفعًا ولا نصبًا ولا جرًا، أو آخره «ياء» أصلية بعد كسرة نحو: القاضي، والمشتري، وقاض، ومشتر، فإنهم استثقلوا إعرابه رفعًا وجرًا، فحذفوا الضمة والكسرة، فسكنت «الياء» في المعرف، واجتمعت «الياء»، و«التنوين»، ساكنين في المنكر فحذفت «الياء» لالتقاء الساكنين[4].

أو هو جمع مذكر سالم مضاف إلى «ياء المتكلم» فإنهم استثقلوا إعرابه رفعًا نحو مكرمي[5]، لأن نون الجمع تحذف للإضافة، فيجتمع «الواو» التي[6] هي علامة الرفع فيه، و«ياء المتكلم»، والأولى منها ساكنة فتقلب «الواو» «ياء» وتدغم في «الياء».

---

(١) في الأصل: عن حاله، وفي (ب) حاله، وما أثبتناه من (ج).

(٢) يظن القارئ أن الكلام مبتور لعدم اتصاله بما قبله، وهذا من إغراب المؤلف.

(٣) في (ب) يا مفردًا أو يا متكلم.

(٤) في (ب) للالتقاء الساكنين.

(٥) الأصل في كلمة «مكرمي» مكرموني، حذفت النون للإضافة، فصارت الكلمة «مُكرِمونَي»، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت أحدهما بالسكون، فقلبت «الواو» ياء، وأدغمت في الياء، فصارت الكلمة «مكرمُي» بضم الميم، ثم تحركت الميم بالكسرة لتناسب الياء، لأن الكسرة تناسب الياء كما أن الضمة تناسب الواو، والفتحة تناسب الألف، فصارت الكلمة «مكرمِي» ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٣٦) المكتب الإسلامي ـ بيروت، و«إعراب شواهد القطر» للخوام، (ص٢٣) ـ عالم الكتب.

(٦) في الأصل: الذي، وما أثبتناه من (ب،ج).

حكم الفعل الذي آخره نون توكيد:

ولا[١] الفعل الذي آخره نون توكيد، لأن ما قبلها يلزم مع ضمير المذكرين الضم، ومع المخاطبة الكسرة، ومع غيرهما[٢] الفتح أو نون[٣] جمع؛ لأن ما قبلها يلزم السكون.

---

(١) لعله يريد (ولام) الفعل.

(٢) في الأصل: «غيرها».

(٣) في الأصل وفي (ج) أو نون.

ـ انفرد المصنف بإعراب المضارع الذي لحقته نون التوكيد، واتصلت به اتصالاً مباشراً، وقد علل ذلك بقوله: «إنه يلزم مع ضمير المذكرين الضم، ومع المخاطبة الكسر، ومع غيرهما الفتح أو نون جمع؛ لأن ما قبلها يلزم السكون». وبعد الرجوع إلى المصادر والمراجع تبين أن ما ذهب إليه المصنف قول ضعيف، قال به بعض النحاة ونقله الرضي، حيث قال: «وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونات ـ أي النسوة الثقيلة والخفيفة ـ من المضارع باق على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدراً كما في نحو: غلامي على مذهب المصنف ـ يقصد ابن الحاجب ـ مع أن بعض النحاة يذهبون إلى أنه مبني».

ـ والذي عليه النحاة أن الفعل المضارع إذا اتصل به نون التوكيد فإنه مبني، وقد علل النحاة بناءه بأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب المضارع لمشابهته الاسم في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء وغيرها.

ـ فلما دخلت عليه نون التوكيد بنوعيها أكدت معنى الفعلية، ومكنته فرجع إلى أصله، وهو البناء، فغلب جانب الفعل، وبَعُد من الاسم، فعاد إلى أصله وهذا مثله مثل الاسم الذي لا ينصرف، إنما منع من الصرف لشبه الفعل، فلما دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف بَعُد من الفعل، وتمكنت فيه الاسمية فعاد إلى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الأصل.

ـ وذهب بعض النحاة إلى أن سبب بناء المضارع «التركيب» وخروجه من التمكن، وحين أسند إلى المضارع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة منعت التركيب وفصلت بين المضارع والتوكيد، فأعرب لفظًا أو تقديراً.

ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٠)، «شرح الرضي» (٣/ ١٧)، «الإنصاف» (٢/ ٦٥٢)، «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٧٤٤) ط: دار القلم ـ دمشق، «شذور الذهب» (ص٧٢)، «شرح الأشموني» (١/ ٤٧)، «شرح التصريح» (١/ ٥٢)، «الكواكب الدرية» (١/ ٥١).

وتوهم النحاة أن ذلك معهما بناء، وإنما هو مانع من الإعراب، كياء المتكلم في الأسماء، لوجود سبب الإعراب فهو تقديري مطلقًا رفعًا ونصبًا وجزمًا، أو واو، و«ياء» أصليتان لم يلحقهما ضمير بارز مرفوع للتثنية، وجمع المذكر والمخاطبة نحو: «يدعو، ويرمي» فإنه مستثقل عليه[1] الإعراب رفعًا.

وأما النصب فالفتحة لأنها خفيفة، والجزم بحذف الواو والياء، فهما لفظيتان أو الفعل آخره ألف كذلك، أي: لم تلحقه[2] ما ذكر، فإنه متعذر إعرابه رفعًا ونصبًا، وأما الجزم فيحذف الألف كما سيأتي.

إعراب المركب:

ولا يختلف حال آخره المجموع تركيبًا إسناديًا أو إضافيًا[3]، أو غيرهما من التقييدات[4] إذا كان مستحقًا الإعراب، بأن يكون واقعًا موقع المفرد، نحو الجملة الخبرية، وما يقدر بها إذا وقعت خبرًا أو حالاً، أو وصفًا للنكرة أو مفعولة أو مضافًا إليها، أو جوابًا لشرط جازم لاشتغال المحل الذي يكون الإعراب المجموع من حيث مجموع بإعراب جزئه[5].

---

(١) في (ب، ج) ما أثبتناه، وفي الأصل: عنه.

(٢) في (ج) لم يلحقه.

(٣) أطلق المصنف القول في كل مضاف ومضاف إليه، فجعل المضاف والمضاف إليه، كالمسند والمسند إليه إذا وقعا في كل المفرد المعرب، في تعذر إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًا، وهذا مما لا يسلم به، لأن الإعراب يقع على صدر المضاف، نحو: جاء غلامُ زيد، ورأيت غلامَ زيد، ومررت بغلامِ زيد، فوقع الإعراب على المضاف، وهكذا. ويبدو لي أنه نظر إلى آخر المضاف إليه فوجده على صورة واحدة وهي الجر، فألحقه بالجمل المحكية التي لا تختلف آخرها بحركة الإعراب المستحق لها، وهذا رأي مخالف لإجماع النحاة. ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ٤٩-٥١)، «وأوضح المسالك» (١/ ٢٨).

(٤) لعله أراد الجار والمجرور، لأنه يقع موقع المفرد من حال ونعت وخبر . . ، فهو كالجملة في الوقوع.

(٥) في (ب) جزئيه، وفي (ج) جزء.

أي: آخر المجموع المركب، فإن كل واحد من جزئيه يستحق[١] إعرابًا بتركيبه مع صاحبه، ولم يبق إلا الهيئة التركيبة والهيئة ليست بلفظ حتى يقع عليها الإعراب، فإن الإعراب إنما يكون على آخر اللفظ[٢] والهيئة محمول خارجي عن المنهي كما تقدم.

والذي أرى أنَّ انتصاب مفعولي العلم من إعراب الجمل[٣]، لأن العلم لم يتعلق إلا بالنسبة التي بينهما، وهي مدلولا الجملة المركبة منهما، لا بأحدهما، ولا بمجموعهما، فلهذا نصب الجزآن لعدم وجود النسبة إلا بهما، فكأنهما موضوعان لها فزال إعراب المفردين، أعني: الرفع الذي كان لهما بالابتداء والخبر بإعراب المجموع لوقوعه موقع مفعول واحد، بخلاف ما لم يقع الجزآن موقع واحد، فإنه يستغني بتأثر الناسخ في أحدهما كما سيأتي[٤] في باب كان، وإنَّ وما وأخواتها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

أسماء الأفعال والأصوات:

ويختلف رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، ما عدا الذي لا يختلف جوازًا، أي: لا يتحتم[٥] فيه إحدى الحركات بلا تركيب ومعه، كبعض أسماء الأفعال والأصوات

---

(١) في (ب) مستحق إعرابيًا وما أثبتناه من الأصل (ج).

(٢) في الأصل: على اللفظ، وما أثبتناه من (ب،ج).

(٣) يعني انتصاب المفعولين اللذين هما في الأصل مبتدأ وخبر، بأفعال القلوب (ظن وأخواتها) نحو: علم الطالبُ الصديقَ مخلصًا، فـ «الصديق مخلصًا» عند المصنف يعرب إعراب الجمل، لأنهما وقعا موقع مفعول به واحد.

ـ وهذه كالمسائل السابقة التي انفرد بها وخالف فيها النحاة. ينظر: «المقتضب» للمبرد (٣/ ٩٥-٩٦)، و«همع الهوامع» (١/ ٤٨٦).

(٤) في (ب) كما ستأتي.

(٥) في الأصل: لا يتحتم، وفي (ب،ج) أي: لا يتحتم

مما[1] اختلف حال آخره لا تبعًا لحال معنى الكلمة، نحو: هيهات، مثلثة التاء بتنوين وغيره[2]، وغاقْ بالسكون والحركة مع التنوين وعدمه[3].

وقد زعم النحاة أنهما مبنيان[4] كمسماهما، أعني: الفعل واسم الفعل، والصوت المحكي في اسم الصوت، وهو بعيد، لأن قيام شيء مقام شيء لا يوجب له أحكامه، وإلا لوجب بناء صلة الألف واللام لكونهما بمعنى الفعل ونائبة منابه.

---

(١) في الأصل: «ما».

(٢) أي: بفتحها وضمها، وكسرها مع التنوين وبدونه، تقول: هيهاتٌ، وهيهاتُ، وهيهاتًا وهيهاتَ، وهيهاتٍ وهيهاتِ، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٤/ ٦٥-٦٧).

(٣) غاقْ: يطلق على صوت الغراب، وقد ذهب المؤلف إلى أنه يسكَّن، وكذلك يحرك مع التنوين وعدمه، تقول: غاقٌ، غاقُ، غاقًا، غاقَ، غاقٍ، غاقِ، وقد ذكر الرضي أن التنوين في أسماء الأصوات تنوين الإلحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين «مسلمات» لا تنوين التنكير.
- هذا وقد ذهب بعض النحويين إلى أن أسماء الأصوات تعامل معاملة اسم الفعل، وممن ذهب إلى هذا المذهب الرضي، حيث قال: وأنا لا أرى منعًا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر ونواهي، لأن الله - سبحانه وتعالى - جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بما تفهمه كالعقلاء. ينظر: «شرح الرضي» (٣/ ٢٠٣).

(٤) لقد أغرب المؤلف في قوله: «وقد زعم النحاة أنهما مبنيان»، أي أسماء الأصوات وأسماء الأفعال، وعند الرجوع إلى كتب النحاة - فيما وقفت عليها - لم أر موافقًا لهذا الرأي أحدًا من النحاة، اللهم إلا ما ذكره السيوطي أنه شذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن كقول رؤبة:

ولو ترى إذ جبتي من طاقِ ... ولمتي مثل جناح غاقِ

- والشاهد في هذا البيت إعراب (غاقِ) شذوذًا لوقوعه موقع الاسم المعرب، وقيل: الغاقِ طائر مائي، ولا شاهد فيه، وقد ذكر جميع النحاة أن أسماء الأصوات كلها مبنية محكية، لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني، وقال آخرون: إنَّ سبب بنائها أنها تشبه الحروف المهملة كـ «لام» الابتداء، في أنها لا عاملة ولا معمولة، كما أنَّ أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة كـ «ليت» في أنها عاملة غير معمولة، ولعل رأي المؤلف الذي خالف فيه إجماع النحاة انبثق من موافقته للكوفيين في إعراب الأمر على أنه فعل مضارع مجزوم، فهو معرب كما ذكر، لأنه علل بأن الأمر من الأفعال، وأسماء الأفعال، والأصوات بمعنى الأفعال، فقاس على ذلك. ينظر: «الأصول» لابن السراج (٣/ ١٣٩)، «شرح ابن يعيش» (٤/ ٤٥-٨٥)، «شرح الرضي» (٣/ ١٦٥)، «أوضح المسالك» (٣/ ١٢٢)، «شرح التصريح» (٢/ ١٩٧)، «همع الهوامع» (٣/ ٨٧)، «خزانة الأدب» (٦/ ١٧٢).

ثم الأمر معـرب كما تقدم، فكيف يبنى مـا وقع موقع المعرب[١]، والصوت المحكي لا يتصف عندهم بإعراب ولا بناء، وأيضًا الكلمـات الخالية عن التركيب حكمها حكم الموقوف عليـه، وحالة الوقف استحسانية ـ كـما علم ـ لا واجبة، ولا نريد بالإعراب إلا مجـرد تغير حال آخر اللفظ، لا الدلالة على المعـاني كما ذكروه[٢]، لما علمت في صدر هذه النبـذة من فساد ما ذكـروه، ويكون اختلاف حال آخـر الكلمة وجـوبًا في جزء مـركب غيـر ذلك، الذي لا يختـلف رأسًا، والذي لا يختلف إلا جوازًا مطلقًـا تخفيفًا بالإعراب لثقل تركـيب المستقل، لأنه لو بقي على حالة واحـدة لثقل مع التكرار لما في الطباع من استـثقال الاستـقامة على حالة واحدة.

ولمثل هذا من كيفية الكلم عن هيئـات وأوزان مختلفة، وتسمى هذه المختلفة الأواخر المعربات، لأن الإعراب لغةً التغيير.



(١) نلحظ من المؤلف اضطرابًا هنا، حيث يقول: إن قيام شيء لا يـوجب له أحكامه، وإلا لوجب بناء صلة الألف واللام، ثم يقول: فكيف يـبنى ما وقع موقع المعرب والصـوت المحكي لا يتصف عندهم بإعراب، ولا بناء؟!

(٢) قوله هذا خلاف ما اصطلح عليه النحاة من أن الإعراب علامة للمعنى، وهو في اللغة إفصاح وبيان، وهذا مخالف لما عليه النحاة.

فصل

أنــواع الإعــراب

* يشتمل على بيان موضع كل واحد من أنواع الإعراب:

أولاً ـ الرفـع:

فالرفع[١] منها، أي: من المعربات يكون للمسند والمسند إليه، والإسناد ضم إحدى كلمتين إلى الأخرى، لإفادة المخاطب حصول وصف إحداهما العنواني للأخرى، أو إفادة نكتة غير ذلك كالتحسر في ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا[٢] أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ (آل عمران:٣٦)، التهكم في نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، أو إفادة أن المتكلم عالم بتلك النسبة أو نحو ذلك[٣].

وسوء أكان الوصف المفاد حصوله حقيقيًا أو اعتباريًا كما في الخبر إذا كان جملة، ثم مجموع جزأي الإسناد يكون جملة فعلية إن تقدم المسند فعلاً وإلا فاسمية.

---

(١) الرفع في اللغة: العلو والارتفاع، وفي اصطلاح النحاة: تغير مخصوص علامته الضمة أو ما ناب عنها.

(٢) في الأصل وفي (ج): «وضعها».

(٣) الأصل في الخبر الذي يتكون من المسند والمسند إليه، أنه يلقى لأحد غرضين:

الأول ـ الإعلام بالخبر الذي دل عليه الكلام، أي إفادة المخاطب بالحكم إذا كان جاهلاً، ويطلق عليه «فائدة الخبر».

الثاني ـ إفادة المخاطب بأن المتكلم عالم بالحكم الذي تضمنته الجملة الخبرية، ويطلق عليه «لازم الفائدة»؛ لأنه يلزم أن يكون عند المتكلم علم أو ظن بالخبر.

ـ وقد يخرج الكلام عن هذين الغرضين إلى أغراض بلاغية أخرى كما ذكر بعضها المؤلف، ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (ص٢٩)، و«البلاغة العربية» (١/ ١٧١-١٧٥)، و«علم المعاني» لعبد العزيز عتيق (ص ٦٨-٧٣) ط: دار النهضة العربية.

وبعد هذا نعلم أن الإسناد أخص من النسبة، فكل إسناد فهو نسبة[١]، وليس كل نسبة هي إسناد، لأن الفعل منسوب إلى ما عدا المسند والمسند إليه من متعلقاته بضمها إليه، وتركيبها معه وملابسته لها[٢]، وكذلك المضاف والمضاف إليه، والحرف ومتعلقه والصفة وموصوفها بينهما نسبة، إلا أنها لمجرد تقييد أحدهما بالآخر، لإرادة تقليل شياع[٣] المقيد في أزمنة أو أمكنة أو غيرها[٤].

وأما حصول المقيد للقيد كما في تركيب الإضافة، وتركيب الحرف مع متعلقه، أو حصول القيد للمقيد، كما في تركيب الوصف مع موصوفه ونحوه[٥]، فإفادة النسبة له ليست بمراده كما أريدت من الإسناد، فلا تغفل عن الفرق بينه وبين مطلق النسبة[٦].

وإنما يرفع[٧] المسند والمسند إليه إذا كانا مجردين عما سيأتي من موجبات النصب والجر والجزم، وسواء كانا[٨] مذكورين أو أحدهما[٩] لجواز حذف المبتدأ وجوبًا كما في قطع الصفة، نحو: «الحمد لله الحميد»[١٠].

---

(١) لعل الصحيح «هو» رغم أن النسخ الثلاث «فهو» لأن السياق يدل عليه.

(٢) في الأصل: بها، وما أثبتناه من (ب،ج).

(٣) الصحيح: شيوع من شاع، ينظر: «القاموس المحيط» مادة (شيع) (ص٩٤٩).

(٤) ينظر: «شرح الرضي» (١/ ١٦١-١٦٢).

(٥) في الأصل: «الوصف ونحوه» ولعله سقط من الأصل.

(٦) ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٢٣٧-٢٣٩، ٢٦٧-٢٧٥، ٣١٤-٣١٥).

(٧) في (ب،ج) يترفع.

(٨) أي: المسند والمسند إليه.

(٩) أي: محذوفًا أحدهما إما المبتدأ وإما الخبر.

(١٠) اعلم أن المبتدأ يحذف وجوبًا في كثير من المواضع، أهمها ما يأتي:

١ - إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد المدح كما مثل المؤلف بـ «الحمد لله الحميد»، أو الذم كقول القائل. «أعوذ بالله من إبليس عدو الله»، أو ترحم نحو: «مررت بعبدك المسكين»، وإنما التزم النحاة في هذه الأمثلة الحذف وجوبًا للإنشاء. =

أو جوازاً كقول المستهل: الهلال[١]، أو الخبر وجوبًا[٢] نحو: لولا علي لهلك عمر.

= ٢ ـ إذا أخبر عن المبتدأ بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله كالبيت الذي استشهد به سيبويه، بقوله:

حنان ما أتى بك ههنا … أذو نسب أم أنت بالحي عارف

والتقدير: أمري حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل، ومثله قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف:١٨)، وقولك: «سمع وطاعة».

٣ ـ إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم أو بئس مؤخر عنها نحو: «نعم الرجل خالد، بئس الرجل مسيلمة، أي: هو.

٤ ـ إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلن، أي: يميني.

٥ ـ قول العرب: «من أنت زيد؟» مذكورك زيد، وهو أسلوب سماعي عن العرب.

٦ ـ قولهم: لا سواء، حكاه سيبويه وتأوله على حذف مبتدأ، أي: هذان لا سواء، أو لا هما سواء، وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان، وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره.

٧ ـ قولهم: «لاسيما زيدٌ» بالرفع، أي: لا سيَّ الذي هو زيد. ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ٨٠)، «شرح الرضي» (١/ ١٧٢).

(١) **ويحذف المبتدأ جوازاً في عدة مواضع أيضًا، أهمها الآتي:**

١ ـ إذا دل عليه دليل ولم يتأثر المعنى بحذفه، كمثل قول المؤلف: كقول المستهل: الهلال، والمستهل، وهو طالب الهلال، وتقدير المثال: هو الهلال، فحذف المبتدأ جوازًا، كما تقول: المسك والله، أي: هو المسك، أو هذا المسك.

٢ ـ يكثر الجواز في الاستفهام نحو ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ⑩ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ (القارعة: ١٠-١١) أي: هي نار، ونحو: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾ (الحج:٧٢) أي: هو النار.

٣ ـ بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ (الجاثية:١٥) اي: فعمله لنفسه.

٤ ـ بعد القول كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الفرقان:٥) أي: هو، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ٩٤-٩٥)، «شرح الرضي» (١/ ٢٤١-٢٤٣).

(٢) **يحذف الخبر وجوبًا في مواضع عدة، من أهمها ما يأتي:**

(أ) إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية ـ على مذهب البصريين ـ، وفيما إذا كان كونًا مطلقًا، كما مثَّل المؤلف، أما إذا كان كونًا مقيداً، وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك: لولا زيد سالمنا ما سلم، ومنه حديث: «**لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم**».

(ب) كل مبتدأ يكون مصدراً صريحًا مضافًا إلى معموله كقولك: عهدي بك ذكيًا.

(جـ) إذا وقع بعد واو بمعنى «مع» نحو: كل طالب وكتابه، أي: مقترنان.

(د) أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم، مثل: لعمرك لأفعلن، أي: لعمرك قسمي.

ـ ينظر: «شرح الكافية الشافية» لابن الحاجب (٢/ ٥٩٢-٥٩٣).

أو جوازاً[١]، نحو: خرجت فإذا السبع، والفعل وجوبًا[٢] في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة:٦)[٣]، وجوازاً[٤] في مثل: زيد، لمن قال: من قام؟.

---

(١) اعلم أن الخبر يحذف جوازاً إذا دلَّ عليه دليل ولم يتأثر المعنى بحذفه، وقد مثل المؤلف لذلك بقوله: «خرجت فإذا السبع» أي: أنه يحذف جوازاً بعد إذا الفجائية، وقد فصل الرضي هذا المثال مما يطول ذكره هاهنا، وتقدير المثال: خرجت فإذا السبع حاضر، وقيل التقدير: ففي ذلك الوقت السبع في الباب، ويقل الحذف في هذا الباب، ويكثر في مثل قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد:٣٥) أي: دائم، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (المائدة:٥) أي: حل لكم، ويقال: من عندك؟، فتقول: زيد، أي: زيد عندي، ينظر: «شرح الرضي» (١/ ٢٤١).

(٢) يحذف الفعل وجوبًا إذا وقع مفسراً بما بعد فاعله من فعل آخر أو ما يشبهه، يعمل في ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق، كما مثَّل المؤلف بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة:٦) فـ ﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل الموجود، وهذا الفعل المفسر جيء به لتفسير المقدر، فلو أظهرناه، لم نحتج إلى المفسر، لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا الإبهام، لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض، وفائدة أخرى أن الغرض من الإبهام، ثم التفسير إحداث وقع في النفس، لهذا المبهم حتى تتشوق النفس إليه إذا سمعته.

(٣) والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وأحدٌ مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده وهذا حسن في «إن»، وقبيح في أخواتها، والمعنى، وإن جاءك أحد من المشركين لا عهد بينك وبينه، فاستأمنك فأمنه. ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٠٩).

(٤) يحذف الفعل جوازًا في مواضع، أهمها ما يأتي:

١ ـ إذا وقع جواب استفهام ظاهر الأداة ـ كما مثَّل المؤلف ـ ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف:٨٧)، أي: خلقنا الله، وقد ذهب بعض النحويين في هذه المسألة إلى أن هذا الاسم يعرب مبتدأ، وهذا ما صوبه الرضي، حيث قال: في قولك: زيد لمن قال: من قام؟، الظاهر أن «زيد» مبتدأ لا فاعل، مطابقة الجواب للسؤال أولى.

٢ ـ إن أجيب به نفي، كقولك: «بلى زيد» لمن قال: ما قام أحد، أي: بلى قام زيد.

٣ ـ إذا كان في جواب استفهام ضمني مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته، ودلالته نحو: نزل المطر فاشتد الفرح به...، الزراعُ، الصناعُ، التجارُ، أي: فرح الزراعُ، فرح الصناع، فرح التجار.

ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ٨٠)، «شرح الرضي» (١/ ١٧٢-١٧٦)، «شرح الكافية الشافية» لابن الحاجب» (٢/ ٥٩٢-٥٩٣)، «أوضح المسالك» (١/ ٣٣٥)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٥٨)، «الدرر اللوامع» (١/ ٣٥٥-٣٦١)، «شرح التصريح» (١/ ٢٧٤-٢٧٥).

ولم يحذف الفاعل والنائب لما علمت من أن معنى الفعل فبهما[١]، فلا يتم الفعل إلا بهما احتمالاً لثقل الرفع قبل كثرة اللفظ بذكر المتعلقات[٢]، ولما كان أحدهما محلاً[٣] كان الأصل في كل منهما أن يلي محله، وإن جاز الفصل بينهما أو وجب لأغراض[٤].

(١) في الأصل: «فيهما».
(٢) ذكر علماء النحو أن الفاعل علامة إعرابه الرفع ليفرق بينه وبين المفعول، وثمة أمر آخر وهو أن الفاعل لما كان واحدًا لا يتعدد وأشبه المبتدأ وأقوى من المفعول، وأنه الأول أعطي الرفع، وأن الرفع أثقل والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف ليكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل، ينظر: «أسرار العربية» (ص٨٢)، «شرح ابن يعيش» (١/ ١٤).
(٣) في (ب) ولما كان محلاً للآخر.
(٤) الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزل من منزلة الجزء كالكلمة الواحدة مثل: يضربان وتضربون، ولما كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده، ولا يجوز أن يتقدم عليه خلافًا للكوفيين الذين جوزوا تقدمه، ولكن كما ذكر المؤلف قد يفصل بين الفعل والفاعل، وهذا الفصل جوازًا أو وجوبًا، فأما جوازًا ففي حالة عدم وجود لبس كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ (القمر:٤١)، فجاز توسط المفعول به بين الفعل والفاعل، وذلك لوجود قرينة تمنع اللبس، وكقول جرير بن عطية يمدح عمر بن الخطاب ﷺ حيث قال:

جاء الخليفة أو كانت له قدراً ... كما أتى ربه موسى على قدر

- ففصل المفعول (ربه) بين الفعل (أتى) والفاعل (موسى) ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته، فقال: وشاع نحو خاف ربه عمر. وأما وجوب الفصل كما أشار المؤلف ففي حالتين اثنتين هما:

١ - أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة:١٢٤)، ففصل بين الفعل «ابتلى»، وبين الفاعل «ربه» بالمفعول به وهو «إبراهيم»، وهذا الفصل وجوبًا لئلا يعود ضمير على المفعول، وهو متأخر لفظا ورتبة.
٢ - أن يحصر الفاعل بـ «إنما»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر:٢٨)، ففصل بين الفعل «يخشى»، والفاعل «العلماء» وجوبًا بفاصل وهو المفعول به «الله»، لأن الفاعل محصور فيه الخشية بـ «إنما» والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلا العلماء، وأوجب النحاة الحصر بـ «إلا» خلافًا للكسائي نحو: ما ضرب مرأ إلا زيد. ينظر: «أسرار العربية» (ص٨٢)، و«شرح المفصل» (١/ ١٤)، و«أوضح المسالك» (١/ ٣٣٧)، و«شرح التصريح» (١/ ٤١٦)، و«همع الهوامع» (٢/ ٢٥٩)، و«الدرر اللوامع» (١/ ٣٥٩).

ثانيًا ـ النصب:

والنصب زيادة في التخفيف لما عرفت من أن الإعراب كله تخفيف لزيادة اللفظ بكلمة أو أكثر[(١)] غير المسند والمسند إليه (للمسند إليه)[(٢)] بعد «لا» التي لنفي الجنس.

اعلم أن الاسم المستقل مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا متحمل لمعنيين: الجنسية، والمقدار المفهوم من اللفظ، فلا التي لنفي الجنس[(٣)] إن دخلت على المفرد نفت وجود الماهية، ويلزم منه نفي كل مقدار، لأن نفي الأعم نفي الأخص.

---

(١) ذكر علماء النحو أن المفعول أخص بالنصب لعلامة تميزه عن غيره، وكذلك أن النصب أخف من الرفع لتعدد المفعولات والفعل واحد، وخفه النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نُصب بين يديه حجران، أحدهما خمسة أرطال والآخر عشرة أرطال، ثم قيل له: عالج إن شئت الخفيف عشر مرات، وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل، جريًا على منهاج العدل والحكمة. انظر «شرح المفصل» (١/ ٧٥)، «أسرار العربية» (ص٧٧-٧٨).

(٢) لعلّ الجملة التي بين المعكوفتين مكررة في جميع النسخ؛ لأنه لا معنى لها، ينظر: «أسرار العربية» (ص٧٧-٧٨)، و«شرح ابن يعيش» (١/ ٧٥).

(٣) لقد انفرد المؤلف بقوله: «وإن دخلت ـ أي: لا النافية للجنس ـ على المثنى والمجموع لا تكون لنفي الجنس، بل لنفي المقدار، وهذا خلاف إجماع النحاة، فقد اتفق النحاة بأنها باقية على نفيها للجنس، وإنما اختلفوا هل اسم لا النافية في المثنى والمجموع معرب أو مبني، قال أبو العباس المبرد: إذا كان الاسم مثنى أو جمعًا فهما معربان، وعلل ذلك أن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع قبلها اسمًا واحدًا، وقد ذهب جمهور البصريين إلى أن البناء في المفرد والمثنى والجمع، في المفرد على الفتح، وفي المثنى على الياء، وكذلك في جمع المذكر السالم.

ـ ينظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٤٧) (١/ ٣٥٧)، «الأصول» لابن السراج (١/ ٣٧٧)، «الخصائص» لابن جني (٢/ ١٦٨)، «الإنصاف» (٢/ ٣٦٦)، «أسرار العربية» (ص٢٤٦)، «شرح الرضي» (١/ ٢٥٧)، «شرح التصريح» (١/ ٢٣٥)، «همع الهوامع» (١/ ١٩٣)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٤١).

وإن دخلت على المثنى والمجموع فينبغي أن لا تكون لنفي الجنس بل لنفي المقدار، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد توجه الإثبات والنفي وغيرهما إليه، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، وقد زعم النحاة أن اسمها مبني ولا برهان لهم على ذلك، إلا حذف التنوين منه[1]، ويجوز أن يكون حذفه لما فيه من الدلالة على معان أخر، كالتعظيم والإفراد، فلو ترك لأوهم توجه النفي إلى مدلوله دون الجنس.

الحروف المشبهة بالفعل:

وبعد[2]: «إن، وكأنَّ، ولكنَّ[3]، وليتَ، ولعلَّ» ولا تكون هذه إلا صدر الجملة[4] الاسمية، يعني: أن ما بعدهن باق على أنه جملة، و«أنَّ» المفتوحة صدر

---

(١) لقد ذهب المؤلف في إعراب اسم «لا» النافية للجنس، والتي تسمى أحيانًا، «لا» التبرئة، ونفى بناءه وهذا المذهب هو مذهب الكوفيين، وحجتهم في ذلك أن الاسم اكتفى بـ «لا» عن الفعل، إذ التقدير: لا أجد رجلاً في الدار، إذا قلت: لا رجل في الدار، فلما اكتفوا بـ «لا» من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة، وأيد هذا المذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني، وقالوا: إن المفرد مع «لا» معرب، وإنما حذف التنوين للتخفيف لا البناء.

ـ وذهب البصريون إلى بنائه لأنه جواب من قال: «هل من رجل في الدار؟»، فحذفت من اللفظ وركبت مع «لا»، فتضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى، وقالوا: إنما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح، ولو كان صحيحًا لوجب أن تطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة والمنونة، وأما ما ذهب إليه الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني، فلو كان صحيحًا لكان حذفه من النكرة أولى، ولم يحذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة، أو صف العلم بابن أو ملاقاة ساكن، أو وقف أو بناء، وهذا ليس واحدًا مما قبل البناء، فتعين أن يكون مبنيًا.

ـ ينظر: «الإنصاف» (١/ ٣٦٦)، و«شرح الرضي» (٢/ ١٨٤)، «همع الهوامع» (١/ ١٩٣).

(٢) أي: ويكون النصب بعد «أنَّ . .» فالواو معطوفة على قوله «والنصب . .» في الكلام السابق.

(٣) في (ب): إن، ولكن، وكأن.

(٤) في (ب) للجملة.

المفرد يعني، إنما دخلت عليه من الجملة في تأويل المفرد، لأنها تسبك الجملة بعدها مصدراً يقع[١] فاعلاً[٢]، أو مفعولاً[٣]، أو مبتدأ[٤]، أو خبراً[٥]، أو مضافًا إليه[٦].

وقد تخفف ذات[٧] النون، فلا ينصب[٨] المبتدأ بعدها[٩] في الأشهر[١٠]، وتتميز المفتوحة عند تخفيفها ودخولها على الفعل عن الناصبة للمضارع

---

(١) أضف إلى ما ذكره المؤلف: أن الفعل يسبك مع «أنَّ» المفتوحة الثقيلة ليكون مصدرًا مرفوعًا يقع:

١ ـ نائب فاعل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ (الجن:١) أي: استماع نفر.

٢ ـ ويقع مجرور بحرف جر، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحج:٦٢) أي: بحقه.

٣ ـ ويقع معطوفًا على ما قبله كقوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ (البقرة:٤٧) أي: تفضيلكم.

٤ ـ ويقع أيضًا بدلاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (الأنفال:٧)، فإنَّ وما في حيزها بدل اشتمال من إحدى الطائفتين.

ـ ينظر: «أوضح المسالك» (١/ ٢٤٢)، «الجدول في إعراب القرآن» لمحمود صافي، ط: دار الرشيد، «إعراب القرآن وبيانه» (٣/ ٥٣٢).

(٢) مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ (العنكبوت:٥١) أي إنزالُنا.

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ (الأنعام:٨١) أي: ولا تخافون إشراككم به.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (؟فصلت:٣٩) أي: رؤيتك الأرض.

(٥) كقولك: اعتقادي أنه فاضل، أي: فضله.

(٦) كقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ (الذاريات:٢٣) أي: مثل نطقكم.

(٧) في (ب،ج) ذوات النون.

(٨) في (ب،ج) ينتصب.

(٩) أراد المؤلف القول أن «إنَّ» بفتح الهمزة وكسرها إذا خففت لا تنصب المبتدأ بعدها في الأشهر، وهذا قول الكوفيين وحجتهم في ذلك أنها لما خففت زال شبهها بالفعل، وبطل عملها، وذهب آخرون أن المشددة من عوامل الأسماء والمخففة من عوامل الأفعال، وأما البصريون فقد احتجوا على أعمالها بالتذيل في قوله تعالى. ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود:١١١) في قراءة نافع وابن كثير فنصبت «إنْ» «كلا» مع أنها مخففة، ويدل على إعمالها مخففة أيضًا ما ورد عن بعض العرب قوله: «إلا أن أخاك ذاهب»، ينظر: «الإنصاف» (١/ ١٩٥-٢٠٨)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٧٢-٧٧)، «شرح الرضي» (٤/ ٣٨٤-٣٨٧)

(١٠) أي: مفتوحة الهمز، لأن مكسورة الهمز المخففة لها أحكام أخرى.

بلزوم[(١)] دخول المخففة على «قد»، أو «السين»، أو «سوف»، أو «لو»، أو حروف النفي[(٢)] و[(٣)] لوقوعها[(٤)] بعد فعل العلم.

(ما، وإن، ولا) المشبهات بليس:

والنصب أيضًا يكون للمسند، وهو ثلاثة أقسام: إما خبر في الجملة الاسمية واقع بعد[(٥)] «ما»[(٦)]، و«إن»[(٧)]، ....

---

(١) ذهب ابن هشام ومن تابعه إلى أنها لا تحتاج إلى فاصل إذا كان خبرها جملة اسمية أو فعلية جامد أو دعاء، ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)، و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (النجم: ٣٩)، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (النور: ٩)، وما عدا ذلك يجب الفصل بقد أو إحدى أخواتها. ينظر: «أوضح المسالك» (١/ ٢٦٦-٢٦٨)، و«شرح التصريح» (١/ ٣٣٠-٣٣١).

(٢) حروف النفي هي «لا، لن، لم» فمثال الحرف الأول قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (المائدة: ٧١)، ومثال الحرف الثاني قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٥)، ومثال الحرف الثالث قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (البلد: ٧).

(٣) الصحيح: «لوقوعها» لأن الواو لا معنى لها هنا.

(٤) في (ب) ووقوعها.

(٥) في (ب): بعد، إن، وما، ولا.

(٦) «ما» تسمى ما الحجازية، وذلك لأنهم أجروها مجرى «ليس» في رفع الاسم ونصب الخبر، وحجتهم في أنها تشبه «ليس» في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، تخلص المحتمل للحال، وما ذهبوا إليه حجة قوية أيدها التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: ٣١)، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢)، وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فقد زعموا أن المرفوع بعدها باق على أصله قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء، وهذه الحجة ساقطة، فكثير من الحروف إذا أسقطت لم تنصب بعدها الاسم، بل يرفع، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: ١٦٦) التقدير: وكفى الله شهيدًا. ينظر: «الإنصاف» (١/ ١٦٥)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٩٧)، «القطر» (ص١٨٨).

(٧) «إنْ» من الحروف التي لا تختص، ولذلك اختلف النحاة في إعمالها، فمنع إعمالها الفراء، وأكثر البصريين والمغاربة، ونسب هذا القول إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبو حيان، وعلة إعمالها أنها تشارك «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وأيضًا قد ورد عن العرب سماعًا واستدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر:

إن المرءُ ميتًا بانقضاء حياته ... ولكن بأن يُبْغَى عليه فيخذلا

- ينظر: «همع الهوامع» (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

و«لا»[(١)] الموضوعات لنفي الحكم؛ ولهذا تنصب[(٢)] مع شذوذه في «لا» واختصاص أهل الحجاز بنصبه فيها، كما أنَّ النفي إذا توجه إلى الجنس أو مقداره انتصب دون الحكم؛ فلهذا لا يثبته[(٣)] بنو تميم لتمحيض[(٤)] النفي للجنس[(٥)].

وأما «إنَّ وأخواتها» فمعانيها متعلقة بالنسبة لا بالمنسوب ولا بالمنسوب إليه بخصوصه، فجعل تأثيرها في الجزء الأشرف من محل النسبة، أعني: المنسوب إليه[(٦)].

الأفعال الناقصة:

وينتصب الخبر في الاسمية أيضًا بعد الأفعال الناقصة: لمثل ما ذكر في «ما» وأختيها[(٧)].

---

(١) «لا» من الحروف غير المختصة أيضًا، وقد اختلف في إعمالها على أقوال ثلاثة كالآتي:
أولاً - أنها تعمل كـ «ما» وإلحاقًا بـ «ليس»، وهو مذهب أهل الحجاز كما ذكر المؤلف، وبه قال ابن مالك، وقد استدل هذا الفريق بقول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيًا ... ولا وزر مما قضى الله واقيًا

ثانيًا - أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وهذا مذهب بنو تميم كما ذكر المؤلف وبه قال أبو حيان.
ثالثًا - أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئًا، وبه قال الزجاج. ينظر: كتاب «سيبويه» (٤/ ٢٢١)، «شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٦٠)، «الإنصاف» (٢/ ٦٣٦)، «أسرار العربية» (ص١٤٣)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٩٧).
(٢) في الأصل: نصب. (٣) في الأصل: يبنيه.
(٤) في (ب) لتمحضه للجنس، وفي (ج) ليتمحض.
(٥) ينظر: «الكتاب» (٢/ ٣٠٧-٣٠٨)، و«أوضح المسالك» (١/ ٢٠٣)، و«شرح الرضي» (١/ ٢٦٠-٢٦١)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٩٨-٣٩٩).
(٦) يقصد به الخبر.
(٧) ذهب المؤلف إلى أن «إن وأخواتها» عملت في الخبر وحده، وهذا خلاف ما عليه النحاة، فقد ذكر سيبويه: أنها بمنزلة الأفعال بعدها، وليست بأفعال، وقال الرضي: إنها تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلب الأفعال لفظًا من حيث كونها ثلاثة أحرف فصاعدًا، والبصريون يقولون: لما شبهت الفعل وجب أن تعمل عمله، أي: يكون له مرفوع ومنصوب، وأما الكوفيون فمذهبهم أنها لا ترفع الخبر، لأن ذلك سيؤدي إلى التسوية بالفعل، وهي أضعف، وإنما نصبت الاسم لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه. ينظر: «الكتاب» (٢/ ١٣١)، و«الإنصاف» (١/ ١٧٦)، «شرح الرضي» (٤/ ٣٤٦).

والناقصة[١] هي: «كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما دام، وليس»[٢]، وكل فعل لا يتم بالمرفوع بعده كلامًا مفيدًا.

وإنما سلكناه مسلك الخبر دون المفعول لعدم تعلق الفعل الناقص به تعلق الأفعال بمفاعيلها، بل الفعل نفسه قيد لخبره، فإن معنى «كان زيد قائمًا» أن قيامه كان في الزمن الماضي[٣]، الذي هو مدلول كان، فكانت الجملة اسمية[٤]، وإن كانت في صورة الفعل، إذ[٥] الفعلية هي ما تم الفعل بفاعله كلامًا مفيدًا، ويسمى[٦] هذا المنصوب خبرها، أي: خبر المذكورات، وإن كان خبر المبتدأ[٧] في الحقيقة.

---

(١) في الأصل: «الناقصة» وما أثبتناه من (ب، ج).

(٢) خلط المؤلف بين الأفعال الناقصة المستقلة، التي لها الدلالة الخاصة بها، وبين الأفعال التي تلحق معنى بعضها، فكان وأخواتها ثلاثة عشر، وهي: كان - وهي أم الباب - وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وزال - ماضي يزال، لا يزيل -، وبرح، وفتئ، وانفك، ودام.
- وألحق النحويون بصار ما كان بمعناها، وهي عشرة أفعال، وقد جمعها ابن مالك بقوله:

واجعل كـ «صار» ما بمعناه ورد ... آض، رجع، عاد، استحال، وقعد
وحاز، وارتد، كذا تحولا ... وهكذا غدا وراح جعلا

- ينظر: «أسرار العربية» (ص١٣٢)، «شرح المفصل» (٧/ ٨٩)، «الكافية الشافية» (١/ ٣٨٠)، «شرح الرضي» (٤/ ١٧)، «أوضح المسالك» (١/ ١٦٣)، «شذور الذهب» (ص١٧١)، «شرح التصريح» (١/ ١٨٣)، «همع الهوامع» (٢/ ٦)، «خزانة الأدب» (٤/ ٣).

(٣) في (ب، ج) أن قيامه في الزمان الماضي.

(٤) ذهب المؤلف في هذا الأمر مذهب سيبويه، وقد نص عليه بقوله: «ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقًا، ليت زيدًا منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ على ما بعده. ينظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٢٣).

(٥) في (ب) إذا.

(٦) في الأصل: وسمي، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٧) في الأصل: المبتدأ، وما أثبتناه من (ب، ج).

ومن الناقصة، أفعال المقاربة[١]، وهي: كاد، وأوشك، وجعل، وطفق، وعسى، إلا أنها تختص بأن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعًا.

المصدر (المفعول المطلق):

وإما اسم حدث[٢]، أي: مصدر غير مسند إليه[٣] وصف الفاعلية والمفعولية، وإلا لرفع توكيد[٤] فعله المذكور[٥] نحو: ضربت ضربًا، أو المحذوف وجوبًا سماعًا، نحو: سقيا لزيد، أو حمداً[٦] لله، أو قياسًا نحو: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا

---

(١) سميت هذه الأفعال بأفعال المقاربة، أي: تفيد وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما، دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر، فكان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر.
وقيل: سميت أفعال المقاربة بهذا الاسم مع وجود أفعال الشروع وأفعال الترجي من باب تسمية الجزء بالكل، كتسمية الكلام كلمة، وقيل: لأن أفعال المقاربة وسط بين الشروع والترجي، وقد اشترط النحاة ـ كما ذكر المؤلف ـ في أخبارها أن تكون أفعالاً مضارعة، لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد بعضها من «أن» لإرادة وقوع الفعل في الحال.
ينظر: «شرح المفصل» (٧/ ١١٥)، «شرح كافية الشافية» (١/ ٤٤٩)، «شرح الرضي» (٤/ ٢١١)، «أوضح المسالك» (١/ ٢١٥)، «شرح التصريح» (١/ ٢٠٣)، «همع الهوامع» (٢/ ١٣١).

(٢) أكثر ما يكون المصدر مفعولاً مطلقًا، وسمي المفعول المطلق بهذا الاسم؛ لأنه لم يُقيد بحرف جر، كالمفعول به، وله، وفيه، وسمي المصدر بهذا الاسم؛ لأن الفعل يصدر عنه، وسيبويه يسميه «الحدث»، وربما سماه «الفعل»، والمؤلف وافق سيبويه في التسمية، ينظر: «الكتاب» (١/ ٣٤-٢٣١-٣٢٢)، «شرح المفصل» (١/ ١٠٩-١٢٤).

(٣) كلام المؤلف فيه انقطاع واضطراب، فإنه «إما» التفصيلية لها خبر، فأين خبرها هنا؟، أو على أي شيء عطفها، ثم ما معنى قوله: «مصدر غير مسند إليه وصف الفاعلية والمفعولية؟!!».

(٤) في (ب،ج) مؤكد.

(٥) في الأصل: من قوله: المذكور إلى قوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا﴾ محذوف.

(٦) في (ج) وحمداً.

فِداءً﴾ (محمد:٤)، بعد قوله: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ (محمد:٤)[(١)]، ونحو: مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى، ونحو: ما أنت إلا سيراً، ونحو: عليَّ ألف درهم اعترافًا، ونحو: زيد قائم حقًا، ونحو: لبيك وسعديك، أو جوازًا[(٢)] كقولك لمن قدم: «خير مقدم»، أو مبين مقداره، أي: مقدار فعله، نحو: ضربت[(٣)] ضربتين، أو نوعه وبيانه إما بتعريفه، نحو: ضربت الضرب، أو إضافته، نحو: ضَرْبَ الأمير، أو وصفه نحو: ضربًا شديدًا، أو بنائه على وزن كثرة، نحو: مِيْتة، ولو كان المصدر بغير لفظه، أي: لفظ فعله، نحو قعدت جلوسًا، أو كان المصدر أيضًا منويًا، نحو: ضربته سوطا، فيقع نصبه، أي: نصب المنوي على ما بعده من آلته، كما ذكر، أو صفته نحو: قدمت خير مقدم، أو ما يُضاف إليه.

ومنه أي: مما انتصب انتصاب المفعول المطلق، فحذف ووقع إعرابه على ما يُضاف إليه التمييز[(٤)]: الذي يرفع الإبهام عن نسبة، نحو: طاب زيد نفسًا، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ (النبأ:٢٩)[(٥)]، فإنهما في تقدير: طاب طيب نفس، وأحصيناه إحصاء كتاب[(٦)]، فناب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف للعلم به في الانتصاب.

---

(١) والشاهد فيها: أن «منًّا» و«فداءً» مصدران منصوبان بفعل لا يجوز إظهاره لأن المصدر متى سيق تفصيلاً وجب نصبه بإضمار فعل، ينظر: «شرح الرضي» (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، «إعراب القرآن» للنحاس.

(٢) مما يلحظ على المؤلف هنا كلام مضطرب فما فائدة التخيير، وكذلك خلط للمعلومات في هذا الباب، حتى يخيل للقارئ أن مؤلفه لم يستطع ترتيب أفكاره، أو المادة العلمية، لذلك نراه يخلط القواعد بعضها في بعض.

(٣) في (ج) ضربته.

(٤) انفرد المؤلف في هذا الباب، ولم يسبقه أحد من النحاة ـ حسب علمي ـ، حيث جعل التمييز صورة من صور المفعول المطلق، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ١٠٩-١١١)، «المواهب» للمؤلف (ص٥٨).

(٥) والشاهد فيها مجيء «كتابًا» مصدراً من معنى أحصيناه، أي: إحصاء كتاب، فناب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف للعلم به، كما ذكر المؤلف، لأن أحصيناه بمعنى كتبناه لالتقاء الإحصاء والكتابة في معنى الضبط والتحصيل، فيكون مصدراً لاحصينا، ويجوز أن يكون حالاً بمعنى مكتوبًا. ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٥/ ٢٨٥)، «وإعراب القرآن الكريم وبيانه» (١٠/ ٣٥٧).

(٦) في جميع النسخ «أحص كتابه» ولعله خطأ إملائي من النساخ.

ويسمى مفعولاً مطلقًا، إما لأنه أطلق عن[(١)] التقييد بحرف كالمفعول به والمفعول فيه؛ فإنه هو نفس الشيء المفعول للفاعل، ولهذا يسمى[(٢)] فعلاً[(٣)]، إما على الترادف وإما على أن الفعل بمعنى المفعول على خلاف بين أرباب المعقول، هل الفعل التأثير أو الأثر كما تقدم.

وإما لأنه أطلق على الفعل تابعًا له[(٤)] كأنه هو ورفعه مع هيئة فعله نحو: «جَدَّ جدُّه»[(٥)]، أو «ضُرِبَ ضربٌ شديد»[(٦)]، مجاز لما علمت من أنه نفس الفعل، وتغاير المسند والمسند إليه واجب لامتناع حصول الشيء لنفسه، ولهذا سلكناه في سلك المسندات؛ لأن تأكيد المسند وإيتاءه[(٧)] مسند مثله إلا مضمنًا فعله معنى الإيجاد، فإنَّ هيئة المنهي تسند إليه حقيقة لصيرورته منهى حقيقيًا للإيجاد.



(١) في الأصل: على.

(٢) في الأصل: سمى.

(٣) هذه التسمية أخذها المؤلف من تعريف سيبويه للمصدر، وسمي بالفعل من حيث كان حركة الفاعل، ينظر: «الكتاب» (١/ ٢٥١-٢٥٢)، «شرح ابن يعيش» (١/ ١١٠).

(٤) في الأصل «به».

(٥) «جدُّه» هذا الاسم مصدر وقع فاعلاً، والفاعل ـ كما هو معلوم ـ ليس بفضله، والأصل «جدَّ خالدٌ جدًا»، أريد به المبالغة في الوصف، فانتقل الإسناد إلى الجد، وأضيف إلى ضمير زيد، ينظر: «القطر» (٣٠٣).

(٦) المصدر: «ضربٌ»، وقع نائب فاعل، ونائب الفاعل متى حل محل الفاعل أخذ حكمه، فهو ليس بفضله هنا، لأن الكلام لا يستغنى عنه، وإن حصل به بيان النوع.

(٧) في (ب) وبيانه، وفى (ج) وإثباته

نواصب الفعل المضارع

وأما فعل مضارع غير ما تقدم[١] مما لا يختلف حال آخره، فإنه ينتصب بعد[٢] «لن وكي»[٣] أي: بغير شرط.

(وإذن)[٤] إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها كأن يكون خبرًا له[٥] نحو: أنا إذن أُحسن إليك، لصيرورتها أجنبية بين المتصلين فتلغى وقرئ: ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ

---

(١) كلام المؤلف هنا غير مستقيم، فكان ينبغي أن يقول: وأما الفعل المضارع فهو غير ما تقدم . . .

(٢) في (ب، ج) بعد لن وكي مطلقا.

(٣) لقد ذهب المؤلف إلى أن «كي» تنصب الفعل بعدها بدون شرط، وهذا قول لبعض النحويين، باعتبار أنها مصدرية بمنزلة «أن» وإلا فمذهب سيبويه أنها تنصب بأن مضمرة بعدها وجوبًا، واشترط بعض النحويين أنها تنصب المضارع بنفسها إذا دخل عليها اللام لفظًا، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد:٢٣)، أو تقديرًا نحو: جئتك كي تكرمني، فإن لم تقدر اللام كانت «كي» حرف جر بمنزلة اللام، وكانت «أن» مضمرة بعدها وجوبًا. ينظر: «الكتاب» (٣/ ٥)، و«همع الهوامع» (٢/ ٢٨٩).

(٤) مذهب سيبويه أنَّ «إذن» تفيد الجواب والجزاء، وأفرط «الشلوبين» فقال: إنها تدل على ذلك في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي: تدل غالبًا، وقد اشترط النحاة لنصبها المضارع شروطًا ثلاثة:

احدها ـ كونها تدل على الاستقبال، فلو قيل لك: أحبك، فقلت: إذن أظنك صادقًا، رفعت لأنه دل على الحال.

ثانيها ـ ألا يليها اسم وإلا وجب الرفع نحو: إذن زيد يكرمك، ويفتقر الفصل بالقسم، بلا النافية، وزاد البعض بالنداء والدعاء، ورد ذلك أبو حيان لعدم سماعه عن العرب، ودليل الفصل بالقسم قول حسان بن ثابت:

إذن والله نرميهم بحرب ... تشيب الطفل من قبل المشيب

ثالثها ـ أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو: أكرمك إذن، وهذا بلا خلاف، لأنه يجوز تقديمه على ناصبه، ومع هذا فقد حكى سيبويه عن بعض العرب الفصحاء إلغاء (إذن) مع استيفاء هذه الشروط.

ـ ينظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٢٣٤) (٣/ ١٢-١٥)، «أسرار العربية» (ص٣٣١)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٥٣٦)، «شرح الرضي» (٤/ ٣٧)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٩٤).

(٥) يعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، وذلك في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها، وقد ذكر هذا الموضع المؤلف، ومثل له بقوله: «أنا إذن أُحسن إليك».

٢ ـ أن يكون جزاء للشرط الذي قبل «إذن» تقول: إن جئتني إذن أكرمك.

٣ ـ أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها، نحو: والله إذن لأصدقن. ينظر: «شرح الرضي» (٤/ ٤٥).

خلافك إلاَّ قليلاً﴾ (الإسراء:٧٦)[١] بالنون لارتباط المعطوف عليه بالمعطوف[٢]، ولا ينصب المضارع بعدها أيضًا[٣] إلا إذا كان مستقبلاً لأن معناها الوعد بالجزاء.

والفاء تنصب المضارع بنفسها[٤] إذا كان قبلها أمر[٥]، نحو: أكرمني، فأكرمك، أو نهي: لا تشتمني فأضربك، أو استفهام: أين بيتك فأزورك؟، أو تمنٍّ نحو: ليت[٦] لي مالاً فأنفق منه، أو عرض: ألا تنزل بنا فنكرمك، ولا

---

(١) الشاهد فيها: ﴿وإذًا لا يلبثون﴾ على قراءة الجمهور، حيث أبطل عمل «إذًا» لأنها توسطت بين قسم مقدر والفعل، ويحتمل أن تكون ﴿لا يلبثون﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف يدل عليه المعنى، وتقديره: «وهم إذن لا يلبثون» فألغيت لذلك.

ـ قال سيبويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف، ﴿وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً﴾ وسمعنا بعض العرب قرأها، فقال: ﴿وإذًا لا يلبثوا﴾ .وقال أبو حيان: وقرأ أبيٌّ: ﴿وإذًا لا يلبثوا﴾، ووجه القراءتين: أن الرافعة عطف فيها الفعل على الفعل، كما ذهب إلى ذلك المؤلف، وأما النصب في قراءة أبيٍّ وابن مسعود فعطف الجملة على الجملة. ينظر: «الكتاب» (٣/ ١٣)، «البحر المحيط» (٧/ ٩٢)، «زاد المسير» (٥/ ٧٠)، «القراءات العشر» (٢٩٠).

(٢) في الأصل: لارتباط المعطوف بالمعطوف، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٣) في الأصل: بعدها إلا بدون «أيضًا»، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٤) في (ب) بنفسه.

(٥) وافق المؤلف، أبا عمرو الجرمي، والفارضي، وهو مذهب الكوفيين، أنَّ «الفاء» تنصب الفعل المضارع بنفسها، وحجتهم في ذلك أنها خرجت عن باب العطف، وأصبحت ناصبة بنفسها، وقد قرر المؤلف ذلك وبسطها في كتابه «المواهب الوافية»، وذهب بعض الكوفيين: أن المضارع انتصب بعد الفاء، «بالخلاف»، وأما البصريون فقالوا: إن المضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية، لأن الفاء حرف عطف، والعطف لا يعمل، لأنه يدخل على الاسم، ويدخل على الفعل، فوجب تقدير «أن» بعدها، لأن «أنْ» هي الأصل في عوامل النصب مع الفعل، فلو كانت عاملة كما ادعاه الكوفيون لصح دخول حرف العطف عليها، نحو: ائتيني وفأكرمك، وفأعطيك، فلما امتنع ذلك دل على أنها باقية على حكم الأصل، وأن الناصب غيرها.

ـ ينظر: «شرح المفصل» (٧/ ٢١)، «الإنصاف» (٢/ ٧٦)، «حاشية الصبان على الأشموني» (٣/ ١٣٨٨) «المواهب شرح الكافية» (ص١٤٠).

(٦) في (ب) تمن: ليت.

ينتصب بعد المذكورات، إلا إذا قصد بها السببية، فتكون الفاء لها، لا للعطف، ويكون النصب دليلاً على ذلك، فإن المستنكر لا يكون إلا لنكتة[١].

والواو تنصب المضارع بعدها بنفسها[٢]، إذا كان قبلها مثل ذلك الذي قبل الفاء، وقصد بها الجمعية، أي: المعية كقول الشاعر[٣]:

فقلت ادعي[٤] وأدعو إنَّ أندى ... بصوت أن ينادي داعيان

ولمثل هذا انتصب ما بعد واو المعية في الأسماء، وهذه الواو هي واو الحال، الذي معناها الاقتران، كما سيأتي.

---

(١) ذكر المؤلف أن «الفاء» تنصب المضارع بنفسها إذا كان قبلها أمر أو نهي أو استفهام، أو تمن، أو عرض، وترك التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ (الفرقان:٧)، والترجي، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه:٤٤)، وكذلك النفي، كقوله تعالى: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه:٨١)، وكذلك الدعاء مع أنه داخل في باب الأمر والنهي، عند النحاة لا عند الأصوليين، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا﴾ (يونس:٨٨)، فيكون مجموع ما يتقدم على الفاء أحد أمور تسعة جمعت في قولهم:

مر، وانه، وادع، وسل، واعرض، لحضهم ... تمن، وارج، كذاك النفي قد كملا

(٢) أيد المؤلف قول أبي عمر الجرمي وهو من نحاة البصرة: أن الواو هي الناصبة بنفسها بالشروط التي ذكرها محتجًا بأن الواو خرجت عن باب العطف، فعملت في الأسماء النصب، كما في المفعول له وهي واو الحال، الذي معناه الاقتران، وقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعد الواو منصوب على الصرف، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين. وأما البصريون فمذهبهم أن الفعل منصوب بعد واو المعية، بأن مضمرة، لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف كما ذكرنا في فاء السببية، وهو رد على الجرمي، فيما ذهب إليه. وأما قول الكوفيين لو أخذ به لقلنا في قولك: أحببت زيدًا، أن «زيدًا» لم ينصب بالفعل، وإنما بكونه مفعولاً، وهذا من المستحيل، بل ما ذكره من مخالفة الثاني للأول موجب لتقدير «أن».

ـ انظر «الإنصاف» (٢/ ٥٥٥)، «حاشية الصبان» (٣/ ٩٣١٣).

(٣) ينسب هذا البيت إلى الحطيئة، الديوان ـ دار صادر بيروت، وهو من شواهد «الكتاب» (٤/ ٤٧)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٧٧).

(٤) في (ب) فقلت: ادع.

وقد دخلت على المضارع المثبت، وذلك أن الاخبار لما لم يصلح[١] عطفه بالواو على الإنشاء، غيرت صورة الإعراب، دلالة على عدم العطف، وذلك من تغيير حالة اللفظ تبعًا لتغيير[٢] حالة المعنى[٣] لاستقلاله[٤] المضارع كما علمت، لا كما زعم النحاة[٥] من أن تقدير (أنْ) لنصبه لاستلزامه عطف الاسم على صريح الفعل.

وإنَّ أول الفعل المتبوع بالاسم كان فيه من التكلف ما لا حاجة إليه، وإنما احتيج إلى تقدير «أنْ» مع حروف الجر لـلزوم دخولها على الأسماء، ولا كذلك حروف العطف لصحة دخولهما[٦] على الأسماء والأفعال.

و«أنْ» غير المخففة، وقد عرفت الفرق بينهما تنصب[٧] المضارع سواء كانت ظاهرة أو مقدرة.

وإنما يقدر بعد «حتى»؛ لأنها حرف جر، وحروف الجر[٨] لا تدخل على الفعل المضارع الصريح، فقدرت بعدها «أنْ» لسبك الفعل مصدرًا يصح دخول

(١) في (ج) تصلح.

(٢) في (ب،ج) لتغير.

(٣) وهذا الذي يسميه الكوفيون «الصرف»، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالمراد: النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، ولما كان الثاني مخالفًا للأول ومصروفًا عنه نصب بالصرف على حد قولهم.

(٤) في (ب) لاستقلال، وهو الصواب.

(٥) هم البصريون ومن قال بقولهم كالأنباري، والأشموني، والصبان، وغيرهم، انظر «الإنصاف» (٢/٥٥٦)، «همع الهوامع» (٢/٣١١)، «حاشية الصبان» (٣/١٣٩٣).

(٦) في (ب) وفي الأصل: دخولها، ويلاحظ هنا الخلل في تركيب الكلام وعدم دقته.

(٧) في الأصل: بنصب، وما أثبتناه من (ب،ج).

(٨) في (ب،ج) وحرف الجر.

حرف الجر عليه[(١)]، وإنما تقدر إذا جعل الفعل[(٢)] غاية مقصودة[(٣)]، فتكون «حتى» بمعنى «لام كي» أو غير مقصودة[(٤)]، فتكون «حتى» بمعنى «إلى»، فتكون حينئذٍ حرف جر، يحتاج إلى تقدير «أنْ» أما إذا لم يرد كونه غاية نحو: مرض حتى لا يرجونه، لم يجب تقدير «أنْ» لكون «حتى» للابتداء لا بمعنى حرف الجر[(٥)]، وبعد لام كي المراد بها الغرض[(٦)].

وبعد «لام» الجحود[(٧)] الواقعة بعد نفي داخل على كان، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[(٨)] (الأنفال: ٣٣).

---

(١) نلاحظ هنا أن المؤلف قد أخذ بقول البصريين في أن «حتى» يقدر بعدها «أنْ»، وأن المضارع لم ينصب بـ «حتى» كما زعم الكوفيون معللاً ذلك بأن «حتى» حرف جر، وحروف الجر لا تدخل على الفعل الصريح، وهو مذهب بصري، أخذ به المؤلف. ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٩ ٥٩-٥٨٤)، و«شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٠-٢١).

(٢) في (ب) جعل الفعل.

(٣) الغاية المقصودة: أن يكون الفعل الأول في زمان، والثاني في زمان آخر، غير متصل بالأول، وبمعنى آخر: أن ما قبل «حتى» علة لما بعدها كقولك: كلمته حتى يأمر لي بكتاب، والمعنى: كلمته لكي يأمر لي بكتاب، وكذلك قولك: أسلم حتى تدخل الجنة. ينظر: «شرح المفصل» (٧/ ٢٠) «القطر» (ص٩٦).

(٤) غير المقصودة: أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه تقول: سرت حتى أدخلها، فيكون السير والدخول جميعًا، وقد وقع كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدي إلى الدخول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: ٢١٤)، أي: زلزلوا إلى أن قال الرسول، فكان ما بعدها غاية لما قبلها، وقد تجتمع الغاية المقصودة وغير المقصودة، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: ٩)، فيحتمل أن يكون المعنى: لكي تفيء، أو إلى أن تفيء. ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٠)، «القطر» (٩٦).

(٥) في الأصل: حرف الجر، وما أثبتناه من (ب، ج).

(٦) في (ب): لام الغرض.

(٧) سميت «لام الجحود» بهذا الاسم: لاختصاصها بالنفي، وهي الواقعة زائدة عند الكوفيين أصلية عند البصريين، تفيد تقوية معنى النفي، فهي مؤكدة لصحة الكلام بدونها بعد «كون منفي» والكون المنفي، كان ويكون مع سبق نفي عليها، والنفي هنا وهو: «ما» كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: ٣٣)، أو «لم» كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (النساء: ١٦٨)، ومذهب البصريين: أن خبر كان محذوف، وليس الفعل، بل المصدر المنسبك من «أنْ» المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر، بينما مذهب الكوفيين، أن الفعل في موضع نصب على أن الخبر واللام زائدة للتوكيد. ينظر: «شرح المفصل» (٧/ ٢٨)، «همع الهوامع» (٢/ ٢٩٨)، «النحو الوافي» (٤/ ٣٢٣).

(٨) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٦).

لأن اللامين[١] حرفا جر فتحتاجان إلى تقدير «أنْ»[٢] لتسبك[٣] مدخولهما مصدراً، كما تقدم مطلقًا، أي بغير شرط.

وبعد «أو»[٤]، إذا كانت بمعنى «إلى» نحو: لألزمنك[٥] أو تعطيني حقي، لأنها حينئذٍ تكون حرف جر، فتحتاج ما عرفت.

وبعد العاطفة[٦] إذا كان المعطوف عليه اسمًا، لأن الفعل لا يعطف على الاسم فاحتيج إلى تقدير ما يسبكه مصدراً، وهي «أنْ» كما عرفت كقولها[٧]:

لَلُبْسُ عباءةٍ وَتقرَّ عيْني   أحبُّ إليَّ من لبسِ الشفوفِ



(١) أي: لام كي، ولام الجحود، كما يظهر من السياق.

(٢) ذكر النحاة أنَّ ظهور «أنْ» بعد لام الجحود قبيح، لأنه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم، وذلك إذا قلت: ما كان زيد ليخرج، فهو قبل الجحود، كان زيد سيخرج، وسوف يخرج، فلو قلت: ما كان زيد لأن يخرج، بإظهار «أنْ»، فقد جعلت مقابل سوف يخرج وسيخرج اسمًا فكره النحاة إظهار «أنْ» لأن النفي يكون علي حسب الإثبات. ينظر: «شرح المفصل» (٧/ ٢٩).

(٣) في (ب) ليسبك.

(٤) «أو» تقع بمعنى: إلى أن، أو: إلا أن، وقال بعضهم: إذا صلح في موضعها «حتى» كما مثل المؤلف: لألزمنك أو تعطيني حقي، أي: إلى أن تعطيني حقي، وإلا أن أدرك، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار. ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ١٧٢)، «شرح التصريح» (٢/ ٣٧٢)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٠٤)، «الدرر اللوامع» (٢/ ١٧).

(٥) في الأصل: «لأكرمنك» وما أثبتناه من (ب، ج).

(٦) أي: واو العاطفة كما يفهم من خلال استشهاده بالبيت الشعري.

(٧) ميسون بنت بحدل الكلابية، وهو من شواهد «الكتاب» (٣/ ٤٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٨٢)، و«شرح التصريح» (٢/ ٣٨٩).

النصب لغير المسند إليه والمسند

والنصب أيضًا يكون لغيرهما، أي: لغير المسند إليه والمسند، وهو أربعة أقسام: إما منهى[(١)]، وقد عرفته مجرداً[(٢)] عن موجب الجر لحدث مذكور صريحًا أو ضمنًا كما في المشتقات، ويكون ذكره بغير هيئة منهاه، لأن المنهي يرتفع به، كما علمت، وأما نحو: أُعطي زيدٌ درهمًا، فالدرهم ليس منها للإعطاء، أعني مدلول الهمزة الذي هو جعله معطيًا[(٣)]؛ ولذلك كان الإسناد إلى الأول من باب: أعطيت أولى من الثاني، والأولى الحكم بوجوبه، كما لا يناب الثاني والثالث من باب: علمت وأعلمت لما ذكرنا، ولولا فائدة التنبيه على هذه النكتة لكان في كون المقام لتقسيم غير المسند والمسند إليه، ما يغني عن هذا القيد، أو محذوف وجوبًا سماعًا، نحو قولهم: «أهلك والليل»[(٤)]، أو قياسًا كفعل التحذير نحو: «إياك والأسد»[(٥)]، وفعل النداء[(٦)]، نحو: «يا عبد الله».

(١) المنهى: يقصد به المحل الذي انتهى إليه الحدث، فهو اسم مفعول، نحو: مضروب، لمن انتهى إليه الضرب.

(٢) في جميع النسخ (مجرد) وهو خطأ نحوي.

(٣) في جميع النسخ (عاطيًا) وهو خطأ لغوي، والصحيح (معطيًا)، لأنه من الفعل الرباعي، أعطى: معطاءً، ومعطيًا، ينظر: «مختار الصحاح» مادة (عطا) (٤٤٠).

(٤) هذا مثل يضرب في التحذير والأمر والحزم، ومعناه: اذكر أهلك وبعدهم عنك، واحذر الليل وظلمته، فهما منصوبان بإضمار الفعل، قال سيبويه: كأنه قال: «بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذور منه، كما كان الأسد متحفظًا منه، ينظر: «الكتاب» (١/ ٢٧٥)، «مجمع الأمثال» (١/ ٨٦).

(٥) هذا قول أورده سيبويه في باب ما جري منه على الأمر والتحذير، فقولك: إياك والأسد، كأنك قلت: إياك فاتقينَّ والأسد، فـ «إياك» مُتَّقي، و«الأسد» مُتَّقي كذلك، فـ «إياك» مفعول، و«الأسد» مفعول معه. ينظر: «الكتاب» (١/ ٢٨٣).

(٦) اختلف النحاة في عامل نصب المنادى، فمذهب سيبويه أن ناصبه الفعل المقدر وإنما حذف لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه، وذهب المبرد أن حرف النداء هو الذي نصب المنادى لسده مسد الفعل، وأغرب أبو علي حيث ذهب إلى أن حرف النداء اسم من أسماء الفعل، وقد أخذ المؤلف رأي سيبويه في هذا الباب. ينظر: «الكتاب» (٢/ ١٨٦)، و«المقتضب» (٤/ ٢٠٢)، و«شرح ابن يعيش» (١/ ١٢٧)، و«شرح الرضي» (١/ ٣١٢).

وناصب الاسم الذي بعده فعله مشتغل[١] عنه بضم يره أو متعلقه، لو سلط هو أو مناسبه عليه لنصبه، نحو: زيداً[٢] ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، فإنه ينصب[٣] بمثل ما بعده، أو بما يناسبه، مثل: ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولابست، لعدم صحة انتصابه بما بعده، أو جوازاً كقولك: «زيداً» لمن قال: من أضربْ؟.

إلا منادى مدعواً بـ «يا» وأخواتها، أو مندوبًا متفجعًا عليه بـ «وا»، وبـ «يا» وأخواتها غير مضاف لفظًا، أو نيَّة[٤]، نحو: يا زيد، ويا زيدان[٥]، ويا زيدون، فإنه[٦] يرفع، أما لو كان مضافًا لفظًا، نحو: يا عبد الله، أو نية، نحو قول الشاعر:

أيا راكبًا[٧] ....

---

(١) **حقيقة الاشتغال**: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره أو في سبب ضميره، كما مثل المؤلف: «زيدًا ضربتُ غلامه»، فـ «غلامه» هو السبب، بواسطة أو بغيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٢/ ٣٠)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٤-٥).

(٢) قال سيبويه: النصب عربي جيد، والرفع أجود منه، يعني: أن النصب في «زيد ضربته» عربي فصيح في كلام العرب، والرفع أجود، لأن الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل، ينظر: «الكتاب» (١/ ١٣٣)، و«شرح المفصل» (٢/ ٣٢).

(٣) في (ب، ج) ينتصب.

(٤) في (ب) لفظًا ونيَّة.

(٥) في (ب): وزيدان.

(٦) لا يوجد في الأصل، وقد أثبتناه من (ب، ج).

(٧) هذه الجملة جزء بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي.

فيا راكبًا إما عرضت فبلغن ... نداماي من نجران أن لا تلاقيا

- ينظر: «الخزانة» وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٢٠١)، و«شرح المفصل» (١/ ١٢٨)، و«شرح التصريح» (٢/ ٤٤٥).

في معنى: «أيا أي راكب» إذ لم يقصدوا راكبًا مخاطبًا، فإنه ينتصب، ولكن نصْب المضاف نيـة تقع على المضاف إليـه الباقي بعـد حذف المضاف كـما هي[١] القاعـدة، ولا شبهه، أي: ولا يكون شـبه المضاف، وهو ما ارتبط مـعناه بكلمة بعده، نحو: يا طالعًـا جبلاً، ويا عشرين رجلاً، ووجه عـدم النصب، في غير المضاف وشبـهه قلة لفظ الجملة، حيـث تمت بحرف واسم فاغتفـر، فقل الضم بخلاف المضـاف، فالجملة ثلاثية، ولا يُقـال: إن حركة المضموم حـركة بناء[٢]، لأنهم صرحوا في «يا أيها الرجل» أن ضمة «الرجلُ»، حركة إعراب مع حكمهم بأنه المنادى[٣]، وهو مفعول، وقد[٤] أعربوا المفعول بالرفع.

وأما الاستدلال بحذف التنوين[٥] من غير المعرف فلا يوجب بناءً كغير المنصرف، وربما كان الحذف لكثرة نداء الأعلام، كما في العلم الموصوف بـ «ابن».

---

(١) في جميع النسخ هو، وهو خطأ لغوي.

(٢) في (ب، ج) يا أي راكب انفرد المؤلف بأن المانع من النصب قلة لفظ الجملة، حيث تمت بحرف واسم فاغتفر، فقل الضم، وهذا ـ حسب علمي ـ اجتهاد من المؤلف لم يُسبق إليه.

(٣) قول المؤلف بأن «الرجل» في «يا أيها الرجل» منادى غير صحيح، وإنما هو نعت، فالمنادى، «أيُّ» في «أيها»، والنعت غيـر المنادى؛ ولهذا فقد جوز النحويون فـيها الرفع على اللفظ والنصب على المحل، ورجح الأنبـاري النصب، لأن الأصل في وصف المبـني هو الحمـل على الموضع لا على اللفظ وقـد بسط الرضي هذه المسـألة وذهب إلى أن ما بعـد «أي» في «أيها»، لا يكون إلا تابعًـا لوصف «أي»، أي: أنه مرفوع، لأنه هو المنادى في الحقـيقة كما ذكر، وأن «أيُّ» وصلة إليـه، ينظر: «أسرار العربية» (٩٣)، و«شرح الرضي» (١/ ٣٤٢).

(٤) في (ب، ج) فقد.

(٥) ما ذهب إليه المؤلف هو رأي الكوفيين الذين قالوا: إن الاسم المنادى المعرف المفـرد معرب مرفوع بغير تنوين، وإنما حـذف لكثرة نداء الأعلام، وقـد رد البصريون ومن وافقهم على هـذا. ينظر: «أسرار العربية» (٢٢٤)، و«شرح ابن يعيش» (١/ ١٢٨-١٢٩).

ويسمى اسم المنهى المذكور مفعولاً به، فالباء في «به» للإلصاق أي: ألصق الفعل به، ورفعه مع هيئة الفاعل، نحو: رضيت عيشته، و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (الحاقة:٢١)[1] مجاز في النسبة

ويتبعها وصف الإعراب بالمجازية كما في مجاز الزيادة أو النقص الذي ستعرفه في البيان ـ إن شاء الله ـ.

وإما ظرف لتجدده زمنًا مطلقًا أو مكانًا مبهمًا، نحو: سرت يوم الجمعة، أو زمانًا، أو أمامك، وفسروا مبهم المكان بالجهات الست، وحملوا عليها «عند» و«لدى»، وشبههما ولفظ «مكان»، وإنما فرقوا بين معنى الزمان والمكان، لأن ظرفية المكان تختص بالجثث كما أن ظرفية الزمان تختص بالحدث[2]، ولهذا لا يقع ظرف الزمان خبراً عن جثة[3]، وأما وقوع المكان خبراً عن الحدث[4]،

---

(١) وكذلك من سورة القارعة (آية ٧)، وقد ذكر العلماء أن «راضية» نعت لـ «عيشة»، وفيها ثلاثة أقوال:
الأول ـ أنها ذات رضا، بمعنى ثابت لها الرضا ودائم.
الثاني ـ أنها على إظهار جعل المعيشة راضية لمحلها وحصولها في مستحقها وهذا من باب المجاز.
الثالث ـ أن هذا مما جاء فيه فاعل بمعنى مفعول، نحو: ﴿مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق:٦)، أي: مدفوق.
ـ ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٥/ ١٧٥)، و«إعراب القرآن» للدويش (١٠/ ٢٠٠).

(٢) **الجثث**: جمع جثة، والجثة ما كان شخصًا مرئيًا، ويطلق عليه اسم الذات أو اسم العين، وهو ما دل على شيء محسوس قائم بنفسه كـ «زيد» و«رجل» و«خصمان، و«شجرة» وغيرها، والحدث: ما كان معنى كالمصادر، مثل: العلم، والقدرة، والكرامة، وغيرها.

(٣) لعدم الفائدة، لأنك حينما تقول: زيد اليوم، أو عمرو الساعة، لم تفد المخاطب شيئًا، لأن التقدير، زيد حال أو مستقر في اليوم، ومعلوم أنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحدًا دون واحد، فعلى هذا فالجثث أشخاص ثابتة موجودة، لا اختصاص لحولها بزمان دون زمان، ينظر: «شرح ابن يعيش» (١/ ٨٩).

(٤) نحو: «القتال عندكم» لاستلزام القتال للمقاتلين (الجثة)، فكان الخبر عن المستلزم، أي:(لازم القتال) أو بمعنى آخر: جاز أن يخبر عن «الحدث» بالمكان والزمان، والسبب في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك «الحدث» تقول: زيد خلفك، القتال أمامك، وتقول أيضًا: القتال اليوم.
ـ ينظر: «شرح ابن يعيش (١/ ٨٩).

فلاستلزام الحدث للجثة التي يقوم بها، فكان المكان خبرًا عنها بخلاف الجثة، فإنها لا تستلزم الزمان[1] حتى يصح حمل الزمان عليها، كل ذلك لأنه إنما يحمل اللازم على الملزوم لا العكس، فلما كانت الجثة مستلزمة للمكان حمل عليها، ولما كان الحدث مستلزمًا للزمان حمل عليه، فظهر أن المكان ليس من مقتضيات الحدث، فلا ينتصب به، وإنما انتصب مبهمه به بواسطة استلزام الحدث محلاً مستلزمًا لمكان مبهم لما لا يخفى من أن[2] الجثة لا تستلزم مكانًا معينًا لتنقلها[3] في الأمكنة بخلاف الحدث، فإنه يستلزم مكانًا معينًا لا يقوم بغيره، والعين يستلزم المطلق لاستلزام الأخص للأعم، وللنحاة هنا[4] تعليل عليل[5].»

وقوله[6] «كذلك»، أي: مجردًا عما يوجب الجر، وأما موجب الرفع فقد علمت أن الكلام في غير المسند إليه.

---

(١) في الأصل وفي (ب) الحدث، وما أثبتناه من (ج) هو الذي يدل عليه السياق.

(٢) في (ب، ج) كون.

(٣) في (ج) لثقلها.

(٤) في (ج) ها هنا.

(٥) في جواز أن يكون الزمان خبرًا عن جثة، حيث قالوا: قد يأتي الزمان مخبرًا عن جثة، إذا كان يشبه الحدث، أي: المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت، كقولك: الليلة الهلال، وأن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا، نحو قول امرئ القيس: «اليوم خمر وغدًا أمر» أي: شرب الخمر، وكذلك أن يكون الذات «الجثة» عامًا واسم الزمان خاصًا، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة: ٢)، والتقدير: ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة، وقيل: ليس في وقت وقوعها تكذيب، فيكون خبرًا عن الحدث، فبطل الاستدلال في المثال، وقد أجاز بعض النحويين أن تقول: «الليلة الهلال»، و«الرطب شهري الربيع»، و«البلح شهرين»، وضبطه أن يشابه الذات «الجثة» المعنى: الحدث، في حدوثه وقتًا دون وقت، وقيل: بل هو على تقدير حذف المضاف، وقد أنكر المؤلف كل ذلك، ووصفه بأنه تعليل عليل، وهذا من انفراداته ومخالفته للنحاة، ينظر: «شرح المفصل» (١/ ٤٩)، و«شرح الرضي» (١/ ٢١٨)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٢٢).

(٦) على عادة المؤلف يقصد أنه يشرح متنًا، وذلك لكثرة شروحاته في كثير من الفنون.

وسواء كان الحدث[(١)] الناصب له مذكوراً[(٢)] أو محذوفًا وجوبًا[(٣)] نحو: يوم الجمعة سرت فيه، أو جوازًا نحو: «يوم الجمعة»[(٤)] جوابًا[(٥)] للقائل: متى سرت؟، وإنما ينتصب الظرف المذكور[(٦)]، إذا كان غير مقرون بحرفه، أي: بحرف الظرفية، وهو «في»، أو «الباء» بمعناها، لأنهما حرفا جر لا يتخلف عملهما في المعرب، ويسمى مفعولاً فيه[(٧)]، ورفعه بمظروفه[(٨)] مجاز، لما علمت من أن الهيئتين إنما صيغتا لإسناد صفة الفاعلية أو صفة المفعولية، والطرفان المذكوران من حيث أنهما ظرفان ليسا بفاعلين، ولا مفعولين، ولهذا لا يشتق لهما من الفعل صفة، لأن الاشتقاق والإسناد إنما يكونان لمن قام به وجود الحدث.

فالفاعل قام به التأثير والمفعول قام به الأثر، فاشتق لهما اسم من الحدث[(٩)]، وأما اشتقاق اسم المكان والزمان[(١٠)] منه، نحو: «مضرب» فليس بوصف جار على الزمان والمكان، وقد زعم أئمة البيان أن إسناد هيئة المنهى إلى الطرفين والمصدر حقيقة، وفي قولهم ما سمعت، وقوله: «بمظروفه» احتراز عما لو سند إلى الطرفين غير مظروفها، نحو: «اتسع وقته» أو مكانه فإن ذلك الإسناد حقيقي.

---

(١) الحدث: أي: العامل.

(٢) وهو الأصل: تقول: سرت بين الشارعين ساعة.

(٣) ينظر: «أسرار العربية» (ص١٧٧)، و«شرح المفصل» (٢/٤٧)، و«شرح الرضي» (٢/٢٨)، و«همع الهوامع» (٢/١٠٢).

(٤) أي: سرت يوم الجمعة.

(٥) لا يوجد في الأصل.

(٦) أي: جوازًا ووجوبًا.

(٧) المفعول فيه: هو اسم زمان أو مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جرى مجرى الزمان، وضُمِّن معنى «في» باطراد، فاسم الزمان والمكان، نحو: سافر محمد ليلاً، ومشى عليٌّ ميلاً.

ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٢/٤١)، وشرح السيوطي على الألفية (٢٥٧) دار السلام ـ القاهرة.

(٨) أي: بالفعل.

(٩) نحو: ضارب، ومضروب.

(١٠) في (ب، ج) اسم الزمان والمكان.

المفعول له

وإما مصدر الفاعلية[1]، أي فاعل الحدث الأول معلل بنسبته[2]، أي: جاء لتعليل نسبة الأول، نحو: ضربته تأديبًا، والتأديب اسم حدث[3]، وقع من فاعل الضرب المنسوب ومقارن له، أي: للمنسوب في الوجود، كما يقارن الضرب والتأديب ويسمى مفعولاً له[4]، سواء كان غرضًا كالتأديب، أو غير غرض، نحو: قعدت عن الحرب جبنًا.



(١) في (ج) الفاعلة.

(٢) في (ب) النسبته.

(٣) أي: مصدرًا حيث اشترط النحاة أن يكون مصدرًا، لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٢/ ٥٢)، و«شرح الرضي» (٢/ ٢٩).

(٤) المفعول له: هو كل مصدر مُعلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل، ويسميه بعض النحاة: المفعول لأجله، أو من أجله.

- ينظر: «شرح المفصل» (٢/ ٥٢)، و«شرح الرضي» (٢/ ٢٩)، و«همع الهوامع» (٢/ ٢٩٢)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٤٣)

الحـــال

وإما دال على اقتــران نسبته، أي: نســبة الحدث[(١)] بوضعه[(٢)] نحو: ضربت زيداً قائمًا، و«زيد أبوك عطوفًا»، وفي جعله قيداً للنسبــة ما يفهمك صحة وقوع الحال عن المبتدأ فلا يحتاج الحال المؤكدة إلى تقدير الفعل[(٣)] بخلاف الطرفين، فإنهما قيد لحدوث المنسوب، لا لتعلقه الذي هو نسبتــه، وقوله: «مفرداً» احتراز[(٤)] عن الجملة الدالة على اقتران نــسبة أخرى لمدلولهــا، نحو: «جاءني زيد يضحك»، أو «وقــد ضحك»، أو «وهو ضاحك»، أو «وعمرو عندي» أو نحو ذلك، فإن الجملة وإن كانت قيداً للنسبة، فقد علمت أنها مما لا يعرب[(٥)]، وإن قالوا: محلها النصب على الحال.

ومنه[(٦)] المفعول معه[(٧)]، فإن معنى قولك: «جئت وزيداً»[(٨)]: جئت مقارنًا لزيد.

---

(١) أي: المشتق. (٢) في (ب) بوضع.

(٣) وافق المؤلف أبا الحسن بن خــروف، بأن العامل هو المبتدأ، أو وقع عن المبـتدأ لتضمنه معنــى التنبيه، وهو بعيد لأن عمل المضمر والعلم مما لم يرد له مماثل ونظير في كلام العرب.

- فمذهب المؤلف في هذا الباب ضــعيف لاستلزامه المجاز، وكذلك تقديم الحــال على الخبر، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة، فالــعامل في هذا الضرب من الحال - المؤكدة - مــحذوف وجوبًا لتنزل الجملة مــنزلة البدل، لا ما ذكره المؤلف، فقولك: زيد أبوك عطوفــا، أي: أحقه عطوفًا، وقيل: بل العامل مــعنى الجملة، كأنك تقول: يعطف عليك أبوك عطوفًا، وإن كان جزأيها جامدين إلا أن إسناد أحد جزأيها إلى الآخر حصل من ذلك معنى الفعل. ينظر: «أسرار العربية» (١٩٠-٢٤٥)، و«شرح الرضي» (٢/ ٨٩)، و«شرح التصريح» (١/ ٦٠٦).

(٤) في (ب، ج) احترازاً.

(٥) أي: أن الجمل لا تظهر عليها علامات الإعراب ظهوراً بينًا، وإنما تكون في محل نصب حال ينظر «شرح المفصل» (٢/ ٦٧)، و«همع الهوامع» (٢/ ٢٤٦).

(٦) أي: من المنصوب.

(٧) المفعول معه هو: اسم فضلة مذكور بعد واو التي بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو شبهه، كما مثل المؤلف: «جئت وزيداً» أو أنا سائر والطريق

- ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٣٦)، و«همع الهــوامع» (٢/ ١٧٥)، و«التبصرة والـتذكرة» (١/ ٢٥٦)، و«القطر» (٣١٢)، و«معجم النحو» (٣٦٥)

(٨) جمهور النحاة على أن النصب مختــار هاهنا، لا أنه واجب، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون وجود فاصل قبيح لا ممتنع، ينظر «شرح الرضي» (٢/ ٣٦)

والمنصوب بعد إلا وأخواتها «خلا، وعدا، وحاشا، وما خلا، وما عدا، وليس»، فإن معنى قولك. جاء القوم إلا زيد، جاءوا منفصلين عنه، لأن كون الحال مدلول حرف غير عزيز[١]، كما صرح به أئمة التفسير[٢] في قوله تعالى: ﴿كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾ (البقرة: ١٠١)، ﴿قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون﴾ (الأعراف. ١٦٤)، هما[٣] صدرت الجملة حرف ترجٍ أو تشبيه، أو نحوهما، فإن الحال هي مدلول الحرف، فلهذا يقدرونهما في الآيتين، مشبهين أو[٤] راجين، وأيضًا الحال في المعنى: صفة و«إلا» يقع صفة[٥].

ولا يشترط فيها أن تتبع جمعًا منكورًا غير محصور، لأن الاستثناء ليس لإخراج ما تحقق دخوله، لأن[٦] ذلك مبني على أن للعموم ألفاظًا موضوعة دالة على كل فرد، وذلك ممنوع بل الاستثناء لمجرد دفع توهم الدخول، ولهذا شاع[٧] المنقطع لجواز[٨] توهم المخاطب مشاركة غير الجنس له في الحكم، فيدفع التوهم بالاستثناء.

---

(١) عزيز: أي غير قوي.

(٢) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢/ ٢٩)، ط: دار الكتب العلمية، و«فتح القدير» للشوكاني (١/ ١١٩) ط: مصطفى الحلبي، و«مغني اللبيب» (١/ ٢٥٢).

(٣) وفي (ب): فما.

(٤) في الأصل: وراجين.

(٥) قوله: «يقع صفة» يشير إلى ما قاله العلماء في إعراب: «إلا» في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء. ٢٢) فـ «إلا» وما بعدها صفة لـ «آلهة»، لأن المراد نفي الآلهة المتعددة، وإثبات الإله الواحد الفرد، ولا يصح الاستثناء بالنصب، لأن المعنى سيكون: لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهذا ظاهر البطلان والفساد. فتكون «إلا» صفة بمنزلة غير، ولا تكون للاستثناء من جهة المعنى، بل ولا حتى من جهة اللفظ لأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولغير المصنف من النحاة توجيهات في إعراب المستثنى والناصب له، على أن «إلا» حرف على أصلها، والحرف لا يعرب «حالًا» إنما يتضمن معنى الاستثناء، وبهذا المعنى ينتصب المستثنى، وهكذا هي حروف المعاني، ولهذا فالمستثنى مفعول به على أرجح التوجيهات، فيكون منصوبًا بفعل أو بالفعل و«إلا» ينظر «مغني اللبيب» (١/ ٩٩)، و«إعراب القرآن وبيانه» (٦/ ٢٩)

(٦) في (ب). فإن

(٧) في (ج) ساغ

(٨) في الأصل: بجواز، وما أثبتناه من (ب،ج)

وقوله: «بغير إبدال»، لما بعدها مما قبلها، كما إذا كان المستثنى منه مذكوراً، في كلام غير موجب، نحو: «ما رأيت أحداً إلا زيداً» فإن ما بعدها ينتصب[١] على أنه بدل مما قبلها، ولا تفريغ[٢] للعامل الذي قبلها، ليعمل فيما بعدها، نحو: «ما ضربت إلا زيدًا» حيث حذف مفعول[٣] «ضربتُ» ليعمل في «زيد».

وقوله: «لغيره» أي: لغير الدال على اقتران النسبة بوصفه[٤]، إما لوقوع[٥] العامل له نحو: «ما جئت إلا راكبًا»، فهو حال أيضًا، ويسمى هذا المنسوب حالاً، لكونه دالاً على وقوع النسبة في حال من أحوال أحد جزأيها[٦].

ولا يرتفعان، أعني[٧] المعلل للنسبة والدال على اقترانها[٨] بوصفهما[٩] ما داما قيدين للنسبة، لأنهما إنما يأتيان بعد كمالها بطرفيها لبيان هيئة المنسوب إليه[١٠] فكيف يرتفعان بالمنسوب[١١] وقد ارتفع به[١٢] غيرهما[١٣]، والفعل لا يكون له مرفوعان، كما علمت[١٤].

---

(١) في (ج): منتصب.

(٢) في الأصل: ولا ترتفع.

(٣) في (ب) معمول.

(٤) في (ب) بوضعه.

(٥) في (ب) لو فرغ.

(٦) ذهب المؤلف في غير هذا الكتاب إلى أن «إلا» واقعة موقع الحال، لأن «إلا» في قوة الحال يقول: «والذي أرى أن «إلا» واقعة موقع الحال، «فجاءني القوم إلا زيدًا»، في قوة جاؤني خارجًا منهم زيد ونحوه، لأنها إخراج، كما صرح النحاة بخلا وعدا وليس، ولا يكون واقعًا في الاستثناء موقع الحال لكن لما لم يصح أن يظهر الإعراب عليها حمل على ما بعدها كما إذا كانت صفة

ـ ينظر. «المواهب» (ص٦١)

(٧) في (ب،ج) أي.

(٨) في (ب) اقترانه.

(٩) في (ب،ج) بوصمه

(١٠) أي: الفاعل.

(١١) (١٢) أي. بالفعل

(١٣) أي: الفاعل.

(١٤) ينظر: «أسرار العربية» (ص٢٠١)، «شرح الرضي» (٢/١١١)، و«همع الهوامع» (٢/١٨٤)، و«المواهب الوافية» (ص٦٠-٦٥) مخطوط.

الجر بحروف الجر وبالإضافة

والجر يكون للاسم[١] بعد: (من، إلى، حتى، في، الباء، واللام غير المعرفة[٢]، رب، وواوها)، كقوله[٣]:

وبلدةٍ ليس بها أنيس   إلا اليعافير وإلا العيس

وبالقسم وواوه المبدلة من «الباء»[٤] لتقارب معنيهما، فإن معنى الباء الإلصاق ومعنى الواو الجمع[٥]، والمتلاصقان مجتمعان، وتائه المبدلة من الواو، كما في: تجاهك[٦]، ونحوه، وعن، وعلى، والكاف الدالة على تشبيه شيء بشيء، ومذ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا.

---

(١) في (ب،ج) لاسم.

(٢) أي: غير لام التعريف التي تكون دلالة على اسمية الاسم، وأنه معرفة لا نكرة.

(٣) ينسب لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، وليس في ديوانه، وهو من شواهد «الكتاب» (١/ ٣٢١)، و«الدرر» (٣/ ١٦٢).

(٤) في الأصل: التاء، وما أثبتناه من (ب،ج) وهو الصحيح.

(٥) أي: مطلق الجمع.

(٦) هذا مثال من المؤلف يدلل فيه أن «التاء» قد تدخل على غير لفظ الجلالة «الله» وهو من النادر الشاذ، كما قال جمهرة النحويين منهم سيبويه، حيث قال: «لا تجر ـ أي التاء ـ سوى لفظ الجلالة «الله»، وندر «تالرحمن» و«تحياتك»، وقال ابن يعيش: «وأما التاء فمبدلة من الواو، فقد كثر إبدالها منها في نحو: تكأة، وتراث، وثورات، وتخمة»، إلى أن قال: «ولا تدخل ـ أي التاء ـ على المضمر، لانحطاط الفرع عن درجة الأصل، لأنه من المرتبة الثانية، والتاء لما كانت بدلاً عن الواو، وكانت في المرتبة الثالثة انحطت عن درجة الواو فاختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به»، يقول الرضي: «والتاء مبدل من الواو، كما في «وراث، وتراث، ووُكلةٌ، وتكلة»، إلى أن قال: «وحكى الأخفش: تربِّي، وترب الكعبة»، وهو شاذ

ـ ينظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٥٩)، «شرح المفصل» (٨/ ٣٤)، «شرح الرضي» (٤/ ٣٠٩)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٩٣).

والجر أيضًا لاسم ضم إليه اسم قبله بحذف تنوين الأول، أو بدله، وهو نون التثنية والجمع، لبيان كون الثاني جنسًا له، أي: شاملاً للأول وغيره، نحو: «خاتم الفضة» فإن الخاتم إنما ضم إلى الفضة بحذف تنوينه، ليفيد الضم[1]، بيان جنس الخاتم، أو لبيان كون الثاني ظرفًا له، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ (سبا:٣٣)، أو لبيان كون الثاني ملابسًا له، أي: متصلاً[2] به أيضًا، لا متكرراً نحو: غلام زيد، وكوكب الخرقاء[3].



(١) لو قال: «ليفيد ضم» لكان أحسن حتى يستقيم الكلام.

(٢) في (ب): اتصالاً متكرراً.

(٣) هذه الجملة جزء بيت بلا نسبة من (الطويل) وتمامه:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ... سهيل اذاعت غزلها في القرائب

ـ ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٢٧)، و«الأشباه والنظائر» (٣/ ١٩٣)، و«خزانة الأدب» (٣/ ١٠٧).

جزم الفعل المضارع

والجزم حذف نون التثنية، أو جمع المذكر، أو المخاطبة، أو حرف العلة، في غير ما اتصلت النون المذكورة به أو الحركة والمراد بحذف الحركة، عدم الإتيان بها في قولهم: «ضيِّق فم الركية» من آخر الأمر، نحو: اضربا، اضربوا، اضربن، أغز، أرم، إخش، إضرب، وإنما جعلنا ما حذف من آخر الأمر إعرابًا لما سبق لك من أن الأمر مضارع مجزوم بتقدير اللام، كما ذهب إليه الكوفيون[1].

وزعم البصريون أن أصله أعني: المضارع، إنما أُعرب لمشابهته[2] الاسم بأحد حروف (نأيت)، ولما زال الحرف في الأمر رجع إلى البناء الذي هو: قياس ما وضع للنسبة يقتضيها المنسوب، وفي قولهم نظر: لأن المقدر كالملفوظ في كثير من المواضيع ولهذا يعرب المعرب عند تقدير عامله، مع انتفاء سبب الإعراب، هو التركيب إلا تقديراً، وأيضًا سبب إعراب المضارع ما تقدم لك من دلالة أصله على معناه بنفسه، وذلك باق مع تقدير الحرف[3].

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الأمر مجزوم بلام محذوفة، وهي لام الأمر فقولك: اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي، فأصله: لتضرب، لتضربا، لتضربوا، لتضربي، وإنما حذفت اللام تخفيفًا، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ فكان معربًا مجزومًا بذلك الحرف المقدر، وأيدوا قولهم: أنك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو: يغزو، يرمي، ويخشى - كما مثل المؤلف - حذفت لاماتها كما تفعل في المجزوم من نحو: ليغز، ليرم، ليخش، والبناء عندهم لا يوجب حذفا، ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٢٤)، و«شرح ابن يعيش» (٧/ ٥٨-٥٩).

(٢) في (ب، ج) لمشابهة.

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٢٤-٥٤٩)، و«شرح المفصل» (٨/ ٥٨-٦٢).

وتحذف المذكورات[(١)] للجزم من آخر المضارع بعد الأمر نحو: أسلم تدخل الجنة[(٢)]، والنهي: لا تشتمني[(٣)] أكرمك، وشبههما التمني والاستفهام: ليت لي مالاً أنفق منه، وأين بيتك أزرك، وأما العرض فمولد من الاستفهام[(٤)] إذا جيء بالمذكورات لقصد السببية، أي: لقصد أن يكون المطلوب بالخمسة[(٥)] سببًا لما بعدها من المضارع، فيكون فيها حينئذٍ معنى الشرط الذي هو تعليق ما بعدها بها فيجزم كما يجزم جزآ الشرط.

ما يجزم فعلاً واحداً:

وتحذف المذكورات من المضارع أيضًا للجزم بعد حرفيهما[(٦)]، أي: بعد حرف الأمر[(٧)]، وهو اللام[(٨)] نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ

---

(١) أي: نون التثنية، ونون جمع المذكر، وياء المخاطبة، وحروف العلة والحركة.

(٢) الفعل المضارع «تدخل» مجزوم، وقد اختلف النحاة في الجازم له على أقوال:

(أ) أغلب المتأخرين من النحاة يقولون: إنه مجزوم بالطلب، لأنه يتضمن معنى الجزاء مع عدم وجود الفاء.

(ب) ذهب سيبويه إلى أن الجازم لهذا الفعل هو الجواب للطلب نفسه، وأما الخليل فيذهب إلى أن فعل الطلب فيه معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب، لأن الطلب تضمن معنى حرف الشرط.

(جـ) ذهب السيرافي وأبو علي الفارسي إلى أن الجازم هو الطلب نفسه، وعللا بأن الطلب ناب مناب حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به، لأنه ناب عن الفعل.

(د) مذهب الجمهور من النحاة أن الجازم للفعل هو الأداة المقدرة، وهذا ما ذهب إليه المؤلف فيما يبدو لي. ينظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٩٣-٩٤)، و«قطر الندى» (ص١٠٩).

(٣) في الأصل: بياض.

(٤) كقولك: «ألا تنزل تُصبْ خيرًا»، فهي مولدة من قولك: «أين تنزل تُصِبْ خيرًا». ينظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٩٣).

(٥) وهي: الأمر والنهي والتمني والاستفهام والعرض.

(٦) في (ب،ج) بعد حرفهما.

(٧) في (ج) أي حرف الأمر.

(٨) أي: اللام المطلوب بها الفعل.

﴿فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ (الطلاق: ٧)، وحرف النهي، وهو: «لا»[١]، نحو: لا تضرب، وبعد: (لم، ولما).

ما يجزم فعلين:

وحرف المجازاة (إنْ) الشرطية، سميت حرف مجازاة، لدخولها على فعلين آخرهما جزاء على فعل أولهما، نحو: «إن تكرمني أكرمك»، فيجزمان معًا، وقد لا يجزم الثاني إذا كان الأول ماضيًا[٢]، وما ضمنها أي: ما وقعت[٣] (إنْ) الشرطية في ضمنه، وهو ﴿مَهْمَا﴾ نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: ١٣٢)، وإذما، وحيثما، وأين، ومتى، مجردتين عن: «ما»، ومعها «ومَنْ، وما، وأي، وأيَّان»[٤]، سواء كان المضارع الذي دخلت عليه المذكورات شرطًا أو جزاء مجردًا عن الفاء الداخلة على الجزء، أما لو دخلت عليه الفاء، نحو: «إن تشتمني فلا أؤاخذك»، لم يجزم لأنه حينئذٍ خبر لمبتدأ مقدر[٥].

---

(١) معنى لا النهاية: طلب ترك الفعل سواء أكان المطلوب منه مخاطبًا كما مثل المؤلف بقوله: «لا تضرب» أو كان غائبًا، كقوله تعالى: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ (آل عمران: ٢٨)، تأتي بمعنى الدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).
- ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ١٨٥-١٨٧)، و«شرح الرضي» (٤/ ٨٩).

(٢) مثال ذلك: إن قام محمد يقوم علي، وقول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليل يوم مسألة … يقول: لا غائب مالي ولا حَرِمُ

فرفع الشاعر جواب الشرط (يقول) لأن فعل الشرط ماض.
- ينظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٧٥-٧٨)، «المقتضب» للمبرد (٢/ ٧٠)، «الإنصاف» (٢/ ٦٢٣)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٩٠)، «شرح التصريح» (٢/ ٢٠٤).

(٣) في (ب) أي: وما قعت.

(٤) في جميع النسخ: «أيا» حيث سقطت النون.

(٥) من المعلوم أن جواب الشرط إذا قرن بالفاء، فإن الفعل بعده يرفع وجوبًا سواء كان فعل الشرط ماضيًا كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ (المائدة: ٩٥)، أم مضارعًا كما مثل المؤلف: «إن تشتمني فلا أؤاخذك، ويرجع رفعه لسببين:
(أ) أن الفاء تمنع ما قبلها، أن يعمل فيما بعدها؛ لأن فيها معنى الاستئناف.

واعلم أن فاء الجزاء يمتنع دخولها، إذا كان ماضيًا بغير (قد) ظاهرة أو مقدرة[(١)]، ويجوز دخولها وحذفها، إذا كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا، ويجب دخولها فيما عدا ذلك[(٢)].



= (ب) أن هذا الفعل المرفوع هو خبر لمبتدأ محذوف، كما ذكر المؤلف، فتقدير المثال الذي استشهد به المؤلف: فأنا لا أؤاخذك، ولا يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء، وقد تحذف هذه الفاء للضرورة في الشعر فقط، كما قال سيبويه، وقد استدل بقول حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

والتقدير: «فالله يشكرها» فالفاء إذًا داخلة على مبتدأ مقدر.

ـ ينظر: «الكتاب» (٣/ ٧٣)، «التبصرة والتذكرة» (١/ ٤٠٩)، و«همع الهوامع» (٣/ ٤٥٩)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٢٦٤)

(١) يظهر من كلام المؤلف أنه منع اقتران الماضي بالفاء بغير «قد» ظاهرة أو مقدرة مطلقًا والأمر ليس على إطلاقه، فالماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب:

(أ) نوع لا يصح اقترانه بالفاء إذا كان يدل على استقبال معنى، ولم يقصد به وعدٌ، ولا وعيد، كأن تقول: إن قام خالد قام سعيد.

(ب) نوع يجب اقترانه بالفاء إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ (يوسف: ٢٦).

(جـ) نوع لا يجوز اقترانه بالفاء، والأكثر خلوه منها إذا دل على الاستقبال معنى وقصد به وعدٌ أو وعيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ (النمل: ٩٠).

ـ ينظر: «شذور الذهب» (ص٣٢)، و«شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٥٩٥)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٣٦٤)، و«شرح التصريح» (٢/ ٤٠٤).

(٢) أي: فيما يمتنع أن يكون شرطًا، فإن الفاء تجب فيه، وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية أو طلبية، أو كان الفعل جامدًا، أو مقرونًا بقد أو تنفيس أو لن أو ما.

ـ ينظر: «شرح الرضي» (٤/ ١١٥)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٩٣).

فصل

أقسام الإعراب

* يشتمل على تعين أشخاص الإعراب ومواضع كل شخص منها.

أولاً ـ الرفع:

الرفع مختلف في غير ما لا يتعين[١]، فإذا كان للأسماء فهو ألف في المثنى، نحو: «رجلان» وشبهه[٢] «اثنان، وكلا»، مضاف إلى ضمير المثنى، نحو: كلاهما، وكلتاهما.

وواو في الأسماء الستة، وهي: أب، وأخ، وحم، وهن، وفم، وذو، بمعنى صاحب، ولا يكون الواو رفعًا إلا إذا كانت مضافات أمَّا لو كانت مقطوعات فالحركات إعرابها[٣]، وتكون الإضافة أيضًا إلى غير ياء المتكلم، لما عرفت من لزوم ما قبلها لحالة واحدة[٤].

---

(١) في (ب) يتغير.

(٢) هناك ألفاظ تشبه المثنى، وليست بمثنى حقيقة، بسبب فقد شرط التثنية. ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١/ ١٨٥-١٩٠)، و«همع الهوامع» (١/ ١٣٤-١٤٩).

(٣) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ (النساء:١٢)، وقوله: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ (يوسف:٧٨)، وقولهم للمرأة «حماة»

(٤) ذكر المؤلف شرطين من شروط إعراب الأسماء الستة، وبقي من الشروط ما يأتي:

١ ـ أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات، كقولك: هذا أخيك محترم.

٢ ـ أن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة.

ـ ينظر: «أوضح المسالك» (١/ ٢٨)، «شرح السيوطي على الألفية» (٤٥).

وكذا واو، في جمع المذكر السالم، وشبهه[١] «أولو»، وعشرون وأخواتها، كما تقدم وضمه فيما عدا ذلك من المفردات والجموع[٢].

والرفع الذي للمضارع «نون» في المتصل به ضمير مرفوع بارز للتثنية نحو: يضربان، وجمع المذكر، نحو: يضربون[٣]، والمخاطبة نحو: تضربين، وضمه فيما عدا ذلك[٤].

ثانيًا ـ النصب:

والنصب للأسماء، ياء في المثنى وشبهه، وجمع المذكر السالم وشبهه، وألف في الأسماء الستة، التي تقدم شرطها، وكسرة في جمع المؤنث السالم، وفتحة فيما عدا ذلك[٥].

والنصب للمضارع حذف النون[٦] المقدم ذكر محلها، وفتحة فيما عداه، أي: ما عدا محلها[٧].

---

(١) هناك ألفاظ تلحق جمع المذكر السالم في إعرابه ولم تتوفر فيها شروط صياغتها، منها ما ذكره المؤلف، ومنها أيضًا: «أرضون، وسنون، وبنون، وأهلون، وعليون» ينظر: «الشافية الكافية» (١/ ٧٥-٨٠)، و«شرح التصريح» (١/ ٦٩-٧٣).

(٢) أي: جمع المؤنث السالم، وجمع التكسير فإنهما يرفعان بالضمة.

(٣) إذا اتصل المضارع بآخره ألف الاثنين أو واو الجماعة (فله معها صورتان) أحدهما أن يكون مبدوءًا بتاء المخاطب، نحو: تضربان، وتضربون، والأخرى أن يكون مبدوءًا بياء الغائب نحو: يضربان، ويضربون.
ـ ينظر: «الشافية الكافية» (١/ ٨٣-٨٤)، و«همع الهوامع» (١/ ١٨١-١٧٣).

(٤) أي: إذا لم يتصل بآخره شيء، فإنه يرفع بضمة ظاهرة، وهو الصحيح الآخر، وأما إذا اتصل بآخره حرف من حروف العلة، فيرفع بضمة مقدرة على الألف أو الواو أو الياء.

(٥) أي: في جمع التكسير وفي الاسم المفرد.

(٦) أي: ينصب المضارع بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة، واتصل بأوله حرف ناصب، كقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢)
ـ ينظر: «أوضح المسالك» (١/ ٥٤-٥٥)، و«همع الهوامع» (١/ ١٧١).

(٧) أي: إذا كان المضارع صحيح الآخر، ودخل عليه حرف ناب، فينصب بفتحة ظاهرة، كقوله تعالى ﴿لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾ (الحج: ٣٧)، وكذلك إذا اتصل بآخره حرفا العلة الواو أو الياء نحو قوله =

ثالثًا ـ الجـر:

والجر ولا يكون إلا للأسماء، كما عرفت «ياء» في الأسماء الستة، والمثنى، وشبهه، وجمع المذكر السالم، وشبهه، وكسرة فيما عدا ذلك إلا غير المنصرف، غير مضاف، ولا «ذي لام»[١].

أما المضاف و«ذو اللام» فيجران بالكسـرة، فجره فتحة[٢] بلا تنوين، وهو أي: غير المنصرف، إما علم، والعلم ما وضع لشـخص لا يستعمل بذلك الوضع لغيره إذا كـان مع تأنيث معنوي، أو بالتـاء، نحو: زيـنب، وفاطمـة، أو مع تركـيب مزجي[٣]، أي: مُزِجَ الاسمـان اسمًا واحدًا، نحو «بعلبك» أو مع عجـمة إذا كان ذلك الاسم متحرك الحرف الأوسط، نحو: «لمك»[٤]، اسم لأبي نوح عليه السلام أو زائدة على الثلاثة الأحرف، نحو: «إبراهـيم» أو مع ألف ونون زائدة، نحو «عمران» أو مع هيئـة للاسم، أو زيادة في أوله يختـصـان في الأصل، أي: قـبل النقل إلى الأسمـاء بالفعل نحو: «شـمَّر»[٥] علم لفرس، وأحـمد، ويحيى، وتغلب أعـلامًا

= تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ﴾ (الكهف:١٤)، وقولك: لن يقـضي القاضي بالجور، وأمـا إذا اتصل بآخره ألف مقصورة، فإنه يفتحة مقدرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ﴾ (البقرة:١٢٠).

ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٥)، و«شرح الرضي» (٤/ ٢٦).

(١) أي: الاسم المعرف بأداة التعريف، ومذهب المؤلف أن أداة التعريف «اللام» فحسب.

(٢) أي: وإذا لم يضف أو يعرف، فجره بفتحة بلا تنوين، وهو الممنوع من الصرف.

(٣) سبب منع التركيب المزجي من الصرف، أنه منع مع العلمية، لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يحذف مع الترخيم، كما تحذف، وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويفتح آخره كما يفتح ما قبلها.

ـ ينظر: «همع الهوامع» (١/ ١٠٩).

(٤) ذكر ابن كثير في تاريخه: أن اسم والد نوح عليه السلام «لامك» ويكون بهذا لا استشهاد به، بينما الطبراني في تاريخه ذكـر بأن اسمه «لمك». ينظر: «تاريخ الطبـري» (١/ ١٧٣)، و«شرح الرضي» (١/ ١٢٥)، و«البداية والنهاية» (١/ ٩٣)، و«همع الهوامع» (١/ ١٠٩).

(٥) شمَّر: على وزن «فعَّل»، وقد تكسـر الشين، وهذا الاسم كان اسم فـرس جد جـميل بـن معـمر العذري، وقد قال جميل للحجاج مفتخرًا: وجدي يا حجاج فارس شمرًا.

ـ ينظر: «شرح الرضي» (١/ ١٤١)، و«شرح التصريح» (٢/ ٣٣٥).

ونرجس[١]، إذا جعل علمًا، أو مع خروج الاسم عن صيغته الأصلية، تقديراً نحو: عمر، فإنه لم يتحقق فيه غير العلمية، ومنعوه[٢].

فوجب تقديراً أن أصله «عامر»، لئلا ينتقض قولهم: أن الممتنع لا يمتنع إلا لعلتين، لأن العلمية لا تقوم مقامهما، وإلا لوجب منع كل علم.

فأما وصف أصلي، أي: موضوع في الأصل للوصفية (لا لو كان إنما)[٣] وصف به استعمالاً، وهو في الأصل غير وصف مع «ألف ونون» زائدتين، لا تقبلان التاء، نحو: سكران، لأنه لا يقال فيه: سكرانة، واحترز به عن نحو ندمان[٤]، لقولهم في مؤنثه «ندمانة»، أو مع عدل تحقيقًا نحو: ثلاث مثلث المعدولين عن ثلاثة[٥] وكذا «أخر» جمع (الأخرى)[٦] عدل به عن قياسه الذي لا

---

(١) نرجس: كلمة أعجمية ليس لها وزن في أجناس الكلمة العربية فهي ممنوعة من الصرف لذلك.

(٢) في (ب،ج) وقد منعوه.

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو ساقط المعنى، مخلل التركيب.

(٤) إذا كانت الكلمة «ندمان» مأخوذة من المنادمة، فهي مصروفة كما قال المؤلف، لأن مؤنثها «ندمانة»، وإن كانت مشتقة من «الندم»، فهي ممنوعة من الصرف. ينظر: «شرح الرضي» (١/ ١٣٨-١٤).

(٥) اعلم أن ألفاظ العدد معدولة من أحاد إلى عشار على الصحيح، وهي على وزن «فِعال» وتستعمل على وزن «فعال» من واحد إلى عشر، مع «ياء النسب»، تقول: «الخماسي والسداسي إلى العشاري»، وذكر: أنه سُمع عن العرب «أحاد وموحد»، واختلف هل يُقاس عليها: سداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع، على أقوال عدة لا فائدة من الإطالة فيها.
ـ ينظر: «شرح الرضي» (١/ ٩٩-١٠١).

(٦) ذكر العلماء أن «أخر» جمع «أخرى» التي هي مؤنث «آخر»، بدليل تصرف الكلمة في التأنيث، والتثنية، والجمع تقول: آخر، آخران، وأواخر، إلى غير ذلك، ومعنى آخر: أشد تأخرًا، مثل: جاءني زيد ورجل آخر، أي: أشد تأخرًا من زيد وسبب منع «أخر» من الصرف أنه معدول عن ذي اللام «الأخرى» لفظًا ومعنى، وقيل: بسبب تجرده عن اللام والإضافة أن يستعمل بـ «من».
ـ ينظر: «شرح الرضي» (١/ ١٠٢-١٠٣).

يستعمل إلا معه، أعني: «من»، أو «اللام»، أو الإضافة، و«جُمَع» جمع «جمعاء»، المعدول عن قياس فعلاء الاسمية، أعني: جَمَاعي، أو جمعاوات[(١)].

وإنما كان العدل التحقيقي في الوصف، لأن الأعلام لا تتغير عن صيغتها[(٢)] الأصلية، وإنما يتغير اسم الجنس، فلا يتحقق العدل إلا فيه، أو مع زيادة فعل لا يقبل معها «التاء» احترازاً[(٣)] عن «جمل يعمل»[(٤)]، فإنه يُقال في مؤنثه[(٥)]: ناقة يعملة، فيصرف مذكرًا أو مؤنثًا.

وإما الصيغة القصوى في الجموع، وهي أن يكون ثالث حروف الجمع ألفًا بعده حرفان أو بعده ثلاثة حروف أوسطها[(٦)] ساكن، وإنما كانت قصوى صيغ

---

(١) ينظر: «شرح الرضي» (١/ ١٠٤-١٠٧).

(٢) في (ب، ج) صيغها.

(٣) في الأصل: احتراز.

(٤) **اليعملة من الإبل**: النجيبة المتعملة المطبوعة على العمل، ولا يُقال ذلك إلا للأنثى، هذا قول أهل اللغة، وقد حكى أبو علي «يَعْمل» ويعملة، واليَعْمل عند سيبويه اسم؛ لأنه لا يُقال: «جمل يعمل»، ولا ناقة يعملة، إنما يُقال: يعمل، ويعملة، فيعلم أنه يعني بها البعير والناقة، ولذلك قال: لا نعلم «يفعلاً» جاء وصفًا، وقال في باب ما لا ينصرف: إن سميته بـ «يعمل» جمع «يعملة» فحجّر بلفظ الجمع أن يكون صفة للواحد المذكر، وبعضهم يرد هذا، ويجعل «اليعمل» وصفًا.

- ينظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٢١٨-٢٢٨)، و«لسان العرب» مادة (عمل) (١١/ ٤٧٦)، و«شرح الرضي» (١/ ١١٣).

(٥) ذكر النحاة: أن العلة لصرف ما تلحقه تاء التأنيث أن الوزن بهذا التاء يخرج عن أوزان الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، وتترجح التاء في الجر، لأن الوزن في الاسم، ولذلك يصرف مثلاً «أرمل، يعمل، وجمل» مع الوصف المانع من الخلل والوزن المشروط بتقدير الزيادة، وذلك لأنه يجوز إلحاق التاء، فتقول: أرملة ويعملة.

- ينظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (١/ ٥٠٠-٥٢٤)، ط: دار الفكر، و«شرح الرضي» (١/ ١٤٤)، و«همع الهوامع» (١/ ١٠٦-١٠٧).

(٦) في (ب، ج) ثلاثة أوسطها.

الجموع، لأنها تكون جمعًا للجمع[(١)] نحو: أكلب، تجمع على: أكالب، وتكون هي أيضًا بغير «تاء» ليخرج نحو: ملائكة، فإنه منصرف[(٢)].

وإما إحدى ألفي التأنيث الممدودة أو المقصورة[(٣)].



(١) أي: أنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعًا بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه، جمع تكسير كما مثل المؤلف، فـ«كلب» تجمع «أكلب»، و«أكلب» تجمع على «أكالب»، فأصبح هذا الجمع غاية جموع التكسير، وسمي صيغة منتهى الجموع، ومنع من الصرف لذلك، وقام مقام سببين لقوته، ولكونه لا شبيه له في الآحاد العربية. ينظر: «شرح الرضي» (١/ ١٢٦).

(٢) لأن التاء المربوطة في «ملائكة» تدني اللفظ من صيغة المفرد، فهي على وزن اللفظ المفرد، مثل: علانية، أو كراهية، وغيرهما.

(٣) يظهر من سياق المؤلف أن هناك حذفًا في الكلام قد يتوهم القارئ أنه سقط من إحدى النسخ، ولكن عند تصفح النسخ الثلاثة لا نجد أثر السقط، ويبدو أن الكلام محذوف مقدر وتقديره: وأما إحدى الفي التأنيث الممدودة أو المقصورة، فتقوم كل واحدة منهما مقام سببين للزومهما الكلمة، وبناء الكلمة عليهما، بخلاف تاء التأنيث، وقد ذكر بعض النحاة أن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان، فهو بمنزلة علة ثانية، وهذا الذي عبر عنه الزمخشري بالتكرير، أي: تكرير السبب الواحد وتنزيله منزلة تأنيث ثان.

- ينظر: «شرح المفصل» (١/ ٧١)، «شرح التصريح» (٢/ ٣١٧).

فصل

التوابع

يذكر فيه توابع[١] ما تقدم، وحكم ما جاء بعد كل منها، أي: من الكلمات المقدم تفصيل إعرابها ومانعه.

أولاً ـ التوكيد:

سواء كان مؤكدًا له بلفظه اسمًا، نحو: «زيدٌ، زيدٌ»، أو فعلاً نحو: «ضرب ضرب»، أو حرفًا: «لا، لا» أو جملة، نحو: «ضربت، ضربت»، أو بغير لفظه[٢]، ونحو: «زيد نفسه» أو «عينه»، والمال «كله»، أو «أجمع»[٣]، وأما

---

(١) التوابع: هي الأسماء المشاركة لما قبلها في إعرابها الحاصل والمتجدد، أي: كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب، يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير فيخرج بذلك خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال.

ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٣٨)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٠٧).

(٢) وهذا النوع يسمى التوكيد المعنوي، وله ألفاظ محدودة ومحصورة، وقد ذكر المؤلف أربعة منها، والبواقي هي: «كلا»، و«كلتا» مضافتان إلى ضميريهما، ولا يستخدمان إلا في المثنى. «كل، جميع، عامة»، وهذه مضافة لكل منها، ضمير مطابق للمؤكد في الجمع، وتفيد الشمول والإحاطة. و«النفس والعين» وفائدتهما، أن يرفعا الاحتمال عن الذات، حيث يصير الكلام نصًا ظاهرًا ثابت الحقيقة.

ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٠-٤١)، و«شرح الشافية الكافية» (١/ ٥٢٣).

(٣) «أجمع، وأكتع، وأبصع، وأتبع، مؤكدات، ولكنها جاءت لتقوية التوكيد، فتقول: «جاءني الطلاب كلهم أجمعون»، و«رأيت الجند كله أجمع»، و«ذهبت القبيلة كلها جمعاء»، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر: ٣٠)، وقد يؤكد بهذه المؤكدات مستقلة، دون أن يتقدم عليهن «كل»، فتقول: جاء الجيش أجمع، ورأيت القبيلة جمعاء، وجاء القوم أجمعون، والنساء جُمع، قال تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر: ٣٩).

ـ ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٣٧)، و«همع الهوامع» (٣/ ١٣٦).

نحو: «ضربت ضربًا»[(١)]، وإن قالوا المصدر تأكيد للفعل فتسامح، لأن الفعل معناه نسبة الحدث، كما تقدم لك، لا الحدث نفسه، أو مبينًا لذاته، كما هو شأن اسم الإشارة نحو: «هذا الرجل».

ثانيًا ـ البدل:

وكذا بدل[(٢)] البعض والاشتمال، في نحو: قطعت زيدًا يده، وسلبته ثوبه، لأنه مجاز عن اليد والثوب، وإلا لكان من بدل الغلط، فهما بيان للمراد منه، أو مبينًا[(٣)] لمعنى فيها، أي: في الذات، كما هو شأن النعت.

---

(١) ذكر النحاة: أن المراد بـ «التأكيد» هنا المصدر الذي هو مضمون الفعل، بلا زيادة شيء عليه من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدًا للفعل توسعًا، فتقول: ضربت، بمعنى: أحدثت ضربًا، فلما ذكرت بعده «ضربًا» أصبح بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل. ينظر: «شرح الرضي» (١/ ٢٦٧).

(٢) **البدل**: لغة: العوض، واصطلاحًا: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ويطلق عليه البصريون «بدلاً» بينما الكوفيون يسمونه بـ «الترجمة والتبيين» قال ابن كيسان: ويسمونه بالتكرير.

ـ فائدة البدل: الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز.

(٣) أي: بدل مباينة، أو بدل المباين للمبدل منه، ولا يحتاج هذا القسم إلى ضمير أو غيره يربطه بالمتبوع، وقد أنكر المبرد هذا القسم مع سعة حفظه وجلالة علمه، وقال: هذا لا يكون في كلام الله ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم، وكذلك أنكره خطاب وغيرهما من العلماء.

ـ وقد ذكر سيبويه هذا القسم في كتابه، وسماه «بدل الغلط» وقسمه إلى ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل البداء، ويمكن أن ينطبق قولك: خذ نبلاً مدى، على الأنوع الثلاثة، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدي فسبق لسانه إلى النبل، «فبدل غلط» وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدي، فبدل النسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدي، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأفضل أن يؤتى فيهن بـ «بل».

ـ ينظر: «الكتاب» (١/ ١٥٠-٤٣٩)، و«شرح ألفية ابن معطي» (٢/ ٧٩٩)، و«شرح المفصل» (٣/ ٦٣)، و«همع الهوامع» (٣/ ١٤٧)، و«شرح الأشموني» (٣/ ٣)، و«النحو الوافي» (٣/ ٦٦٩).

ثالثًا ـ عطف البيان وبدل الكل، ومخصوص باب: نعم:

ومنه[١] عطف البيان[٢]، وبدل الكل[٣]، ومخصوص باب: نعم، لأن المراد بالمعنى ما هو أعم من المعنى الحقيقي والاعتباري، فإن الإخوة في جاءني زيد أخوك، والتعيين[٤] بالعلمية في متبوع عطف البيان، وفاعل باب: نعم، معنى اعتباري.

رابعًا ـ الوصف:

ثم الوصف[٥] بحال متعلق الذات، نحو: «رجل كريم أخوه» من الوصف الاعتباري[٦]، وإلا لما حصل به تخصيص[٧]، ولا يصح الوصف بالجمل

---

(١) أي: ومن التابع.

(٢) **عطف بيان**: سمي بيان لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه، وقد عرفه العلماء بأنه: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة.
ـ ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٣٢)، «شرح الرضي» (٢/ ٤١٣)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٤٨)، و«همع الهوامع» (٣/ ١٣١).

(٣) **بدل الكل من كل**: اعترض ابن مالك على هذه التسمية معللاً ذلك بأن هذا الاسم يقبل التجزئ، والله منزه عن ذلك، فحين نقرأ قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ﴾ (إبراهيم: ١-٢) بالجر للفظ الجلالة، ونقول في إعرابها: «الله بدل من العزيز» بدل مطابق، ولا نقول: بدل كل من كل، لأن الله مُنزه عن التبعيض، والتجزيء.
ـ وهذا النوع لا يحتاج إلى ضمير يربط بين البدل والمبدل منه، لأنه نفس المبدل منه بالمعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ١-٢).
ـ وقد سماه ابن جمعة شارح «ألفية ابن معطي»: «بدل الشيء من الشيء» معللاً بأن «الـ» لا تدخل على كل. ينظر: «شرح ابن معطي» (٢/ ٧٩٩٢).

(٤) في (ب) التعين.

(٥) في (ب) الوصف بمتعلق الذات.

(٦) **الوصف** ينقسم إلى قسمين: وصف عام، ووصف خاص، ويهمنا هنا الأخير، ونعني به الوصفية المتعلقة بالذات، وقد سماه المؤلف، «الوصف الاعتباري»، ومثل له بقوله: «رجل كريم أخوه» من قولك: «مررت برجل كريم أخوه» ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣١١).

(٧) في (ب،ج) تخصيص ولا توضيح.

الإنشائية[١]، لعدم حصول معنى منها للذات حقيقي ولا اعتباري، ومثل ذلك الخبر والحال والصلة، وقولنا: بلا إضافة، احترازاً من نحو[٢]: خاتم حديد، ونحوه، فإن المضاف إليه مبين للذات، وسيأتي تحقيقه.

خامسًا ـ عطف النسق:

أو منسوقًا[٣] معه، أي: منظومًا مع ما جاء هو بعده في حكم الثابت له بالواو والفاء، وثم، وحتى، هذه الأربع تدل على: اجتماع ما قبلها، وما بعدها[٤] في الحكم الذي منه[٥] يجب تساويها في الإعراب[٦] والثلاث الأخر يدل

---

(١) الأمور التي ينعت بها أربعة: المشتق، والجملة، والجامد، والمصدر.
ـ وقد تعرض المؤلف للجملة باعتبار أن الجملة تنقسم إلى قسمين: خبرية، وهذا جاز بلا خلاف. وإنشائية، وهذا الخلاف فيه وارد، وهو مع المانعين حيث ذكر أنه: لا يصح الوصف بالجملة الإنشائية لعدم حصول معنى منها للذات حقيقي ولا اعتباري، فلا يوصف بها، فلا تقول: مررت برجل أضربه، ولا بعبد بعتكه، فإن جاء ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار القول؛ لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب، فيتخصص، ولهذا على رأيه لا يصح أن تقع الجمل الإنشائية خبراً ولا حالاً ولا صلة.
ـ ينظر: «أسرار العربية» (ص٢٩٣)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣١١-٣٥٣)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٠٧-١٣١)، و«همع الهوامع» (٣/ ١١٧-١٣٥).

(٢) في الأصل: احترز نحو.

(٣) عطف النسق: من التوابع، ويسمى عطفًا بحرف، ويسمى نسقًا أو منسوقًا، كما سماه المؤلف، فالعطف من تعبيرات البصريين، والنسق من إطلاقات الكوفيين، ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل، وهو مصدر، تقول: عطفت الشيء على الشيء، إذا أملته إليه، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: ثناه وأماله. ينظر: «الكتاب» (١/ ٥٠٢) (٢/ ٤٠٠).

(٤) في (ج) ما بعدها وما قبلها. (٥) في (ب، ج) عنه.

(٦) لأن هذه الأحرف الأربعة تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل تقول: قام زيد وعمرو، وضربت زيداً وعمراً، فالقيام قد وجب لهما، والضرب قد وقع بهما وهكذا الفاء، وثم، وحتى، تكون على هذا المعنى، تقول: ضربت زيداً فعمراً، وذهب زيد ثم أخوه، رأيت الطلاب حتى عليًا، وهذا من ناحية تساويها في الإعراب كما ذكر المؤلف.
ـ أما الواو: أصل الحروف، لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين ليس إلا بخلاف بقية الحروف، فلها معان أخرى على ما توجبه الواو، وبهذا نقول: شاركت الواو الثلاثة في وجوه الإعراب، وفي المعنى وهو مثلاً المجيء من قولك: جاء زيد أو فزيد، أو ثم زيد.
ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٤-٧٥)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٤)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٥٣).

على: تأخر ما بعدها، عما قبلها في الحكم، حقيقة في «الفاء» و«ثم»[١] وادعي في «حتى»[٢].

و«أو»، و«إما»، و«أم»، تدل الثلاث على حصول الحكم لواحد فقط غير معين، ومعنى النسق أنهما[٣]: استويا في صلاحية النسبة إلى كل منهما[٤] ولا،

---

(١) قول المؤلف: والثلاث الآخر تدل على تأخر ما بعدها عما قبلها في الحكم حقيقة، بمعنى أنها تدل على الترتيب والتعقيب، كما هو الحال في «الفاء» والمراد بالترتيب أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه، تقول: سأل محمد أباه، فقال: أعطني ثوبًا، وأما التعقيب، فهو: أن يكون المعطوف بها متصلاً، بلا مهلة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ (عبس:٢١)، وكثيرًا ما تكون «الفاء» للتسبب بمعنى: أن المعطوف بها متسببًا عن المعطوف عليه، وأما «ثم» فللترتيب والتراخي، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ (عبس:٢١-٢٢)، فالمقصود بالتراخي وجود مهلة بين المعطوف بها والمعطوف عليه.
- ينظر: «شرح التصريح» (٢/ ١٦٠-١٦٥)، و«شرح السيوطي على الألفية» (٤٠٥-٤٠٨).

(٢) قول المؤلف: «وادعي في حتى» هذا كلام يقلل من عمل «حتى»، وأنها لا تتصرف تصرف نظرائها في العطف، فهي غير راسخة القدم في هذا الباب، حيث أن العطف بها قليل عند نحاة البصريين، بينما الكوفيون ينكرونها بالكلية، ويقولون في قولك: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أنها هنا ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، وقد جعل النحويون شروطًا أربعة حتى تكون عاطفة:
أحدها ـ أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها.
الثاني ـ أن يكون جزءا من المعطوف عليه، قول: أكلت السمكة حتى رأسها، وقدم الحجاج حتى المشاة.
الثالث ـ أن يكون المعطوف ظاهرًا لا مضمرًا، فلا يجوز أن تقول: قام الناس حتى أنا.
الرابع ـ أن يكون غاية لما قبلها في زيادة حسية، كقولك: «زيد يعطي الأعداد الكثيرة حتى الألوف» أو معنوية، كقولك: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو في نقص حسي كقولك: «المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة»، أو نقص معنوي كقولك: «غلبك القوم حتى النساء والصبيان».
- ينظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٤٠-٤٦)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٦٥-١٦٧).

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) أراد المؤلف أن يقول: إن هذه الحروف الثلاثة تجمع في أن الحكم المذكور مسند بها إلى أحد الاسمين المذكورين لا بعينه، فقولك: «كل عنبًا أو موزًا»، «اقرأ إما فقهًا، وإما نحوًا»، «أمحمود في المكتبة أم خالد؟» لم تعين واحدًا بعينه، وإنما أردت أحد الشيئين في الأمثلة السابقة، فإما هذا أو ذاك.
- ينظر: «الكتاب» (١/ ٥٠٢-٥٠٥)، و«أسرار العربية» (ص٣٠٢)، و«شرح المفصل» (٣/ ٧٤)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٥٤)، و«أوضح المسالك» (٢/ ٣٢)، و«شرح التصريح» (٢/ ١٥٣).

وبل، ولكن: تدل الثلاث على حصول الحكم لواحد معين، وهو الذي بعد «بل» و«لكن»، والذي قبل «لا»[1].

ومعنى النسق في «لا» و«لكن» التساوي في النسبة في ذهن المخاطب، فإنهما من أداة القصر المستلزم لاشتراكهما في ذهن المخاطب، وكذا «بل» إن تقدمها النفي، وكان المعنى: «ما جاء زيد بل عمرو جاء»، إن كان قصر أفراد، أو يكون معناها التساوي في النسبة إلى أحدهما في ذهن المخاطب، وإلى الآخر في ذهن المتكلم، إن كان قصر قلب.

وأما إن تقدمها الإثبات فلتساويها في نسبة اللفظ، وإن كانت الأولى في حكم الغلط.



(١) هذه الأحرف الثلاثة متواخية، وذلك لتقارب معانيها، فما بعدها مخالف لما قبلها، فلا يوجد في حروف العطف ما يشارك ما بعده ما قبله في المعنى إلا (الواو، والفاء، وثم، وحتى)، فقط، فـ «لا» هنا تخرج الثاني، مما دخل فيه الأول، تقول: «مررت برجل لا امرأة»، فهي لا تقع بعد نفي، فلا تقول: ما قام زيد لا عمرو، لأنها لإخراج الثاني.

ـ وأما «بل»: فللإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني سواء كان الحكم إيجابيًا أو سلبيًا. فالإيجاب تقول «قام زيد بل عمرو»، وتقول في النفي أو السلب «ما قام زيد بل عمرو»، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فسبق لسانك لذكر «زيد»، فأتيت بـ «بل» مضربًا عن زيد، ومثبتًا ذلك الحكم لعمرو.

ـ أما «لكن» فمعناه الاستدراك، وإنما تعطف بعد النفي، كقولك ما جاء زيد لكن عمرو، فتوجب بها بعد النفي، ولا يجوز جاءني زيد لكن عمرو، لأنه إيجاب في الأول، وأنت تريد أن يكون الثاني في الجملة خلاف معنى الأول

ـ ينظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠٤)، و«همع الهوامع» (٣/ ١٥٥)

بعض أحكام التوابع

إذا عرفت هذا فحكم ما جاء[١] للتأكيد، أو للبيان، أو منسوقًا بهذه الحروف حكم المستقل بنسبة ما نسب إلى متبوعه إليه، أو نسبته إلى[٢] ما نسب إليه متبوعه، فيجري فيه أحكام المنسوب[٣]، والمنسوب إليه نسبة إسنادية، أو تقييديه إلا تابعًا لذي محل أصلي، قد تغير بإعراب آخر، كما في المعطوف على اسم «إنَّ» المكسورة ونحوه أو مقطوعًا عن التبعية، أي: أراد المتكلم استئنافه، وعدم إعرابه على متبوعه فيخالف لفظ متبوعه جوازًا نحو: «إنَّ زيدًا أو عمرو قائم» عطفًا على المحل الأصلي[٤].

وأما قطع التبعية مطلقًا[٥]، فنحو[٦]: «الحمد لله الحميدُ» برفع الحميد، على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بفعل للمدح أو الاختصاص، ونحو ذلك[٧]، أو

---

(١) في (ب، ج) فحكم كل ما جاء. (٢) في الأصل: نسبته ما نسب.

(٣) بمعنى: أن التابع يتقيد في نوع إعرابه للمتبوع، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع، فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق هو: الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وجب أن يكون الثاني مسايرًا له في ذلك، سواء كان الإعراب في الأول لفظيًا أم تقديريًا أم محليًا.
ـ ينظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٣٨)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٤).

(٤) أي: معطوفًا على «زيد» قبل دخول «إنَّ» عليه فكأن أصلها: «زيد أو عمرو قائم».

(٥) اعلم أن جواز القطع مشروط بألاَّ يكون النعت للتأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة:١٣)، لأنه يكون قطعًا للشيء المتصل به معنى، أو أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت، ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك المنعوت ليبينه ويميزه.
ـ وكذلك لا يصح القطع إذا كان النعت وحيدًا، والمنعوت نكرة محضة لشدة الحاجة إليه نحو: «كرَّمتُ طلابًا أذكياء»، أو إذا تعدد النعت لواحد، وكان المنعوت نكرة محضة وجب اتباع النعت، وإذا تعدد النعوت لواحد معرف، فإن تعين مسماه بدونها كلها، جاز اتباعها جميعًا وقطعها جميعًا، وإذا لم يتعدد النعت، وكان المنعوت معرفًا معلومًا بدونه جاز الاتباع والقطع تقول: «أنت الشريك الوديع»، ومما ينبغي ان يعلم أن النعت المقطوع جملة مستقلة مستأنفة، وأن سبب القطع بلاغي محض، وهو توجيه الذهن إلى النعت المنقطع والاهتمام به، وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه. ينظر: «الكتاب» (٢/ ٥٧-٦٤)، و«المقتضب» (٣/ ٢١٨)، و«شرح الرضي» (٢/ ٣٤٤)، و«النحو الوافي» (٣/ ٤٨٨).

(٦) في (ب) نحو.

(٧) كأن قطع الصفة لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب حذف المبتدأ والفعل، كما مثل المؤلف: «الحمد =

وجوبًا كما في ما إذا تعذر البدل على اللفظ[(١)]، نحو: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، و«لا أحد فيها إلا زيد»، و«ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به»[(٢)]، لأن «من» لا تزاد بعد الإثبات[(٣)]، و«ما»، و«لا» لا تقدران عاملين بعده[(٤)].

ومنه أي: مما يخالف التابع لمتبوع وجوبًا التمييز عن مفرد، فإنَّ معنى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ (البقرة: ٢٦)، ماذا أراد بهذا المثل[(٥)]، وإن الوصف نكرة، والموصوف معرفة؛ لأن تغيير الإعراب بتغيير[(٦)]

= لله الحميدُ» بالرفع بإضمار «هو» والنصب بإضمار «أذمُّ» كقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد: ٤)، وإن كان لغير ذلك جاز ذكره تقول: «مررت بزيد التاجر»، بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: «هو التاجر» و«أعني التاجر».

- ينظر: «الكتاب» (٢/ ٦٥)، و«أوضح المسالك» (٣/ ١٤)، و«معجم النحو» (ص٢٠٨).

(١) يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع:
١ - في المجرور بـ «مِنْ» الاستغراقية.
٢ - وفي المجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب تقول: «ما زيد بشيء»، أو «ليس زيد بشيء»، أو «هل زيد بشيء».
٣ - وفي اسم «لا» الجنسية إذا كان منصوبًا أو مبنيًا، تقول: «لا غلام رجل في الدار»، و«لا رجل في الدار».
٤ - في الخبر المنصوب بـ «ما» الحجازية.
- ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ١٤٠)، «همع الهوامع» (٣/ ١٤٧).

(٢) اعلم أنه لا يجوز نصب «شيء» إذا جاء بعد «إلا»، وإنما حكمه الرفع، وذلك لأن المبتدأ والخبر يترافعان، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر إلا إذا اضطر إليه، كما في هذا المثال، ولم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدر، وقد سهل ذلك الاعتبار ضعف «ما» الحجازية في العمل، وقد ألغاها بنو تميم.
- ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ١٤٣).

(٣) لأنها في الأصل وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها، وسواء باشرت المجرور كما مثل المؤلف: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، أو كان المجرور بها تابعًا لمباشرها، تقول: «ما جاءني من رجل ولا امرأة»، فـ «إلا» بعد غير الموجب ناقصة لعدم الإيجاب، ومع بطلان عدم الإيجاب فلا يشمل الإفراد ما بعدها. ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ١٤٠).

(٤) لأن إعمال لفظ اسم «لا» وخبر «ما»، فيما بعد «إلا»، يقتضي بقاء نفيها بعدها، لأنهما لا يعملان إلا للنفي ومجيء «إلا» يزيل نفيهما بعدها، فيحصل التناقض. ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ١٤٢).

(٥) في الأصل، وفي (ب) بهذا مثلاً. (٦) في (ج) بتعيين.

الاتباع جرى على تغيير[١] غيره من تعريف، كما في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ① الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ (الهمزة:١-٢)[٢]، أو تثنية أو جمع، كما في منوان سمنًا، وعشرون رجلاً، لأن التقدير فيهما قدر منوين، وقدر عشرين.

فالتمييز للمضاف المحذوف، وتحقق ذلك[٣] تقدير التمييز عند إضافة المميز إليه لمن فاته في ذلك التقدير صفة للمميز قطعًا، وإن قالوا الصفة متعلق الجار والمجرور، فالتحقيق أن الموصوف به هو المجرور، كما في «ذو مال».

وبذلك يتضح لك أن التميز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري[٤] للتمييز، والمضاف، وقد ثبت عند أئمة المعقول أنهما من المركب التقييدي، كالوصف بالمركب الإسنادي[٥] لا يفتقر إلى تقدير متعلق له فعلاً ولا شبهه كما زعموه، بل «زيد في الدار» في تقدير «زيد ذو حلول الدار» كما أن زيدًا أبوه قائم، في تقدير «زيد ذو أب قائم»، وحققنا ذلك في شرحنا لرسالة الوضع[٦].

---

(١) في (ب) تعيين.

(٢) الشاهد في الآيتين: ﴿لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ① الَّذِي ..﴾ ووجه الاستدلال من ذلك: أن النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير، كما هو معلوم، بيد أن ابن خالويه، وبعض الكوفيين قد أجازوا وصف النكرة بالمعرفة، فيما فيه مدح أو ذم مطلقًا، واستدلوا على ذلك بهذه الآية، حيث وصفت النكرة وهي: ﴿هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ بالمعرفة وهو ﴿الَّذِي﴾ ورُدَّ مذهبهم بأن ﴿الَّذِي﴾ يحتمل أن تكون بدلاً، والبدل لا تلزم فيه المطابقة مع المبدل منه في التعريف والتنكير، كما يجوز أن يكون ﴿الَّذِي﴾ نعتًا مقطوعًا لمجرد الذم، فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محذوف، والنعت المقطوع يجوز أن يختلف مع منعوته تعريفًا وتنكيرًا.

ـ ينظر: «شرح الرضي» (٢/ ٣٣١-٣٤٥-٤٠٩)، و«إعراب شواهد القطر» (٢٤٨).

(٣) سقط من الأصل من قوله: «ذلك» إلى قوله: «قطعًا».

(٤) انفرد المؤلف بهذا القول: في أن التميز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري، حيث لم أجد ـ حسب علمي ـ من قال بهذا الرأي، ينظر: «شرح ابن يعيش» (٢/ ٧٠)، و«شرح الرضي» (٢/ ٩٠-١٠٠).

(٥) المركب الإسنادي: هو كل كلمتين أسندت إحداهما ووضعتا علمًا كـ «تأبط شرًا» و«برق نحره» وحكمه الحكاية على ما كان قبل التسمية به. ينظر: «القطر» (١٣٣).

(٦) هذه الرسالة هي شرح لرسالة «الوضع لعضد الدين في المنطق» للمؤلف، وما زال مخطوطًا، ويتكون هذا المخطوط من ثلاث نسخ برقم (١٨) أصول فقه، وفي مجموعتي (٢٨، ٣٠) المكتبة الغربية.

ـ ينظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (٣٠٠).

خلاصة الكتاب

وما ذكرنا في هذه النبذة جمهور وظيفة المعرب:
وأكثر ما يذكر من غيره، وظيفة لغوي كبيان معاني الحروف، وبعض أحكام أسماء العدد، وتعداد أسماء الأفعال، والأصوات، وبيان المعرفة والنكرة، ونحو ذلك.

أو صرفي كبيان صيغ المشتقات، ومغير الصيغة من المعتل، وما يحذف لاتصال نون التوكيد، ولعلامة الجمع، وما يقلب لعلامة التثنية، وجمع المؤنث السالم، ونحو ذلك، أو غير واجب كما في قاعدة التنازع، وتعريف المبتدأ، وتقدم مرجع ضمير الغائب، والفرق بين الإضافة المعنوية واللفظية[1]، وغير ذلك مما اختلف النحاة في وجوبه، والواجب هو الواجب، والحمد لواجب الوجود.



(١) في (ب) اللفظية والمعنوية.

الخاتمة

ونسأله دوام فيض كرمه والجود، فهو الصمد المعبود، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[(١)]، وصلى الله على محمد سيد السادات، ومعدن الشرف والرسالات، وعلى آله الأكرمين أهل السعادات صلات[(٢)] تملأ الأرض والسماوات[(٣)].

انتهى الكتاب المسمى بـ (الإغراب بتيسير الإعراب)[(٤)] والحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيبًا مباركًا فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللهم صلِّ على سيدنا محمد وآله وصحبه.



(١) في (ب) بدون: ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(٢) في (ب) صلوات.

(٣) في (ج) بعد (السماوات) انتهت بحمد لله رب البريات.

(٤) قوله: انتهى الكتاب المسمى «بالإغراب بتيسير الإعراب» في (ب) فقط.

المصادر والمراجع

١ - «إتحاف النبيه في دولة بني القاسم وبنيه» للقاضي المؤرخ العمراني (مخطوط) بحوزة الفقيه المؤرخ وليد الربيعي.

٢ - «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد المتوفى (٧٠٢هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣ - «أسرار العربية» تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٤ - «إسماعيل بن المقرئ حياته وشعره» الدكتور: طه أحمد أبو زيد - رسالة ماجستير - الناشر: دار الأدب - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٥ - «إعراب القرآن» تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

٦ - «إعراب القرآن الكريم وبيانه» لمحيي الدين الدرويش - دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الخامسة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

٧ - «إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام الأنصاري، تأليف الدكتور: رياض بن حسن الخوان - عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٨ ـ «*أعلام المؤلفين الزيدية*» تأليف عبد السلام بن عباس الوجيه ـ الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي ـ الأردن ـ عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

٩ ـ «*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*» تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثامنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

١٠ ـ «*الأشباه والنظائر في النحو*» لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال، جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ ـ ٩١١هـ) دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

١١ ـ «*الأصول في النحو*» لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة (٣١٦هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة.

١٢ ـ «*الاقتراح*» للسيوطي، تحقيق: عبد الرؤوف سعد ـ مكتبة الصفاء (١٢٧) ميدان الأزهر ـ القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).

١٣ ـ «*الأمالي النحوية*» (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب (٥٧٠هـ ـ ٦٤٥هـ) تحقيق هادي حسن حمودي ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

١٤ ـ «*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*» تأليف الإمام أبي البركات الأنباري النحوي (٥١٣هـ ـ ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الرابعة (١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م).

١٥ ـ «*الإيضاح في علوم البلاغة*» للشيخ الإمام الخطيب القزويني (٦٦٦هـ ـ ٧٣٩هـ) تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، ط: المكتبة العربية ـ صيدا ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).

١٦ ـ «*الأيوبيون في اليمن*» د. محمد عبد العال ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧ ـ «*البحر المحيط في التفسير*» لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤هـ ـ ٧٥٤هـ) تحقيق: زهير جعيد، المكتبة التجارية ـ مكة المكرمة.

١٨ ـ «*براءة الذمة في نصيحة الأئمة*» للحسن بن أحمد الجلال (١٠١٤هـ ـ ١٠٨٤هـ) تحقيق حسين العمري، ط: دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

١٩ ـ «*البداية والنهاية*» تأليف أبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (٧٠١هـ ـ ٧٧٤هـ) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨هـ).

٢٠ ـ «*البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*» تأليف: محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣هـ ـ ١٢٥٠هـ) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

٢١ ـ «*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*» للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ «بدون تأريخ الطبع».

٢٢ ـ «*البلاغة العربية*» أسسها وعلومها وفنونها ـ تأليف: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط: دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

٢٣ ـ «*البلاغة الواضحة*» تأليف علي الجارم ومصطفى أمين، ط. دار المعارف ـ مصر.

٢٤ ـ «بهجة الزمن» المسمى: «يوميات صنعاء في القرن الحادي عشر» للمؤرخ يحيى بن الحسين القاسمي، تحقيق: عبد الله الحبشي ـ منشورات المجمع الثقافي ـ أبو ظبي ـ الإمارات.

٢٥ ـ «تاريخ الطبري» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ ـ ٣١٠هـ)، ط: دار المعارف ـ مصر.

٢٦ ـ «تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد، وتاريخ المذاهب الفقهية»، لمحمد أبي زهرة، ط: دار الفكر العربي.

٢٧ ـ «التبصرة والتذكرة» لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علاء الدين ـ دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٢٨ ـ «التطبيق الصرفي» تأليف: الدكتور عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ لبنان (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٢٩ ـ «تقاريض نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف»، إعداد ونشر مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء.

٣٠ ـ «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» تأليف: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (١٣١٣هـ ـ ١٣٨٦هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف ـ الرياض.

٣١ ـ «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر أبي محمد يوسف بن عبد الله (٣٦٨هـ ـ ٤٦٣هـ) ط: دار ابن الجوزي ـ الدمام، الطبعة الرابعة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

٣٢ ـ «جامع الدروس العربية» تأليف: مصطفى الغلاييني، مراجعة وتنقيح الدكتور: عبد المنعم خفاجة، ط منشورات المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت، الطبعة الثامنة عشر (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٣٣ ـ «*الجدول في إعراب القرآن وصرفه*» تصنيف: محمود صافي، ط: دار الرشيد ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

٣٤ ـ «*جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*»، تأليف السيد: أحمد الهاشمي، ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، (بدون تأريخ الطبع).

٣٥ ـ «*حاشية الخضري*» تأليف: محمد الدمياطي الشهير بالخضري (١٢١٣هـ ـ ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل (٧٠٠هـ ـ ٧٦٩هـ) للألفية، ط: شركة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ الطبعة الأخيرة (١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م).

٣٦ ـ «*حاشية الصبان على شرح الأشموني*» على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ ـ ١٧٩٢م) ط: دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

٣٧ ـ «*الحسن بن أحمد الجلال*» حياته وآثاره (دراسة ونصوص محققة)، تأليف: الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، والعلامة القاضي ابن أحمد الجرافي، ط: دار الفكر ـ دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٣٨ ـ «*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*»، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ ـ ١٠٩٢هـ) تحقيق محمد نبيل طريف، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

٣٩ ـ «*الخصائص*» لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.

٤٠ ـ «*الدرر اللوامع على همع الهوامع*» شرح «*جمع الجوامع*» تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٨٩هـ ـ ١٣٣١هـ) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م).

٤١ ـ «ديوان الحطيئة» جرول بن أوس بن جواية، دار صادر ـ بيروت ـ تأريخ الطبعة (١٤٠١هـ ـ ١٩١٨م).

٤٢ ـ «ديوان شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦٦١هـ ـ ٧٢٨هـ) جمع وشرح وترتيب محمد عبد الرحيم، ط: دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م).

٤٣ ـ «زاد المسير في علم التفسير» تأليف أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨هـ ـ ٥٩٧هـ) ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٤٤ ـ «الزيدية نشأتها ومعتقداتها» تأليف: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع ـ ط: دار الفكر ـ دمشق ـ سوريا، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

٤٥ ـ «سر صناعة الإعراب» تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، ط: دار القلم للنشر ـ دمشق ـ الطبعة الثانية (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).

٤٦ ـ «سير أعلام النبلاء» تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣هـ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، ط: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

٤٧ ـ «شذا العرف في فن الصرف» تأليف: أحمد الحملاوي (١٢٧٣هـ ـ ١٣٥١هـ) ط: دار القلم ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية (بدون تأريخ الطبعة).

٤٨ ـ «شرح ابن عقيل» بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمداني (٧٠٠هـ ـ ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الاتحاد العربي للطباعة، الطبعة الخامسة عشرة (١٩٦٧م).

٤٩ ـ «*شرح الأشموني*» علي بن محمد الأشموني (٨٣٨هـ ـ ٩٠٠هـ) تحقيق: حسن حمد، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

٥٠ ـ «*شرح الفية ابن معطي*» تحقيق ودراسة الدكتور: علي موسى الشوملي، ط: مكتبة الخريجي ـ الرياض ـ الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٥١ ـ «*شرح التصريح على التوضيح*» للشيخ خالد الأزهري (٨٣٨هـ ـ ٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل العود، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٥٢ ـ «*شرح التهذيب*» للعلامة الحسن بن أحمد الجلال، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء.

٥٣ ـ «*شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*» لابن هشام الأنصاري (٧٠٨هـ ـ ٧٦١هـ) ط: المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت، تأريخ الطبعة (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).

٥٤ ـ «*شرح السيوطي على الفية ابن مالك*» المسمى: «*البهجة الرضية*» تحقيق: محمد صالح الغرسي ـ ط: دار السلام ـ مصر، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

٥٥ ـ «*شرح شافية ابن الحاجب*» تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي المتوفى (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفرات، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، تأريخ الطبعة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٥٦ ـ «*شرح الشافية الكافية*» تأليف: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

٥٧ ـ «*شرح قطر الندى وبل الصدى*» تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري (١٣٠٩هـ ـ ١٣٦٠هـ) تحقيق: يوسف البقاعي، ط: دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

٥٨ ـ «*شرح كافية ابن الحاجب*» تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى (٦٨٦هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

٥٩ ـ «*شرح المفصل*» تأليف الشيخ: موفق الدين بن يعيش النحوي المتوفى (٧٤٨هـ ـ ١٣٧٤م)، ط: عالم الكتب ـ بيروت (بدون تأريخ الطبع).

٦٠ ـ «*شواهد المغني للسيوطي*» تصحيح: محمد محمود الشنقيطي، ط: لجنة التراث العربي.

٦١ ـ «*صحيح الجامع الصغير وزيادته*» تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ ـ ١٩٩٣م).

٦٢ ـ «*ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة*» تأليف: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط: دار القلم ـ دمشق، الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).

٦٣ ـ «*ضوء النهار المشرق على حدائق الأزهار*» تأليف: الحسن بن أحمد الجلال، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمني ـ صنعاء (بدون تأريخ الطبع).

٦٤ ـ «*طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى*» لعبد الله بن علي الوزير، مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء.

٦٥ ـ «*طبقات الزيدية الكبرى*» تأليف: السيد إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله (١٠٦٦هـ ـ ١١٥٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بن عباس الوجيه، ط: مؤسسة الإمام زيد الثقافية ـ عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م).

٦٦ ـ «*طبقات النحويين واللغويين*» لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيقك محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثانية.

٦٧ ـ «*العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ*» تأليف: العلامة صالح بن مهدي المقبلي اليمني (١٠٤٧هـ ـ ١١٠٨هـ) ط: مكتبة دار البيان ـ دمشق (بدون تأريخ الطبع).

٦٨ ـ «*علم المعاني*» لعبد العزيز عتيق، ط: دار النهضة العربية ـ بيروت، تأريخ الطبع (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٦٩ ـ «*العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم*» تأليف: محمد بن إبراهيم الوزير (٧٦٥هـ ـ ٨٤٠هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: دار البشير ـ عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).

٧٠ ـ «*غاية النهاية من طبقات القراء*» لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري المتوفى (٨٣٣هـ)، تحقيق: جـ. براحتراسر، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة (١٣٥١هـ).

٧١ ـ «*فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير*» تأليف: العلامة محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣هـ ـ ١٢٥٠هـ) ط: دار ابن كثير ـ دمشق ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م).

٧٢ ـ «*فهارس كتاب سيبويه*» دراسة له ـ صنع: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الثالثة (١٩٩٣م).

٧٣ ـ «*فهرسة مخطوطات مكتبة الجامع الكبير*» صنعاء، لمجموعة من الباحثين، ط: الكاتب العربي ـ دمشق ـ شارع خالد بن الوليد.

٧٤ ـ «*فيض الشعاع الكاشف للقناع عن أركان الابتداع*» للحسن بن أحمد الجلال، طبع بالقاهرة عام (١٣٢٨هـ) لصاحبها محمد منير الدمشقي.

٧٥ ـ «*القاموس المحيط*» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩هـ ـ ٨١٧هـ) ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

٧٦ ـ «*القراءات العشر المتواترة*» لمحمد كريم راجح، ط: دار المهاجر للنشر والتوزيع ـ دمشق، الطبعة الأولى (١٤١١هـ ـ ١٩٩٢م).

٧٧ ـ «*الكامل في النحو والصرف والإعراب*» تأليف: أحمد قبش، ط: دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية (١٩٧٤م).

٧٨ ـ «*كتاب سيبويه*» أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٨هـ ـ ١٩٤هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، مصورة عن طبعة بولاق.

٧٩ ـ «*الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*» تأليف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧هـ ـ ٥٨٣هـ) ط: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٨٠ ـ «*الكشف عن وجوه القراءات*» لمكي بن أبي طالب النعيسي.

٨١ ـ «*الكواكب الدرية على متممة الآجرومية*» شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٩٨٧م).

٨٢ ـ «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري (٥٣٨هـ ـ ٦١٦هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

٨٣ ـ «لسان العرب في معرفة كلام العرب» للعلامة ابن منظور (٦٣٠هـ ـ ٧١١هـ) ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).

٨٤ ـ «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الجيل ـ بيروت، تأريخ الطبع (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).

٨٥ ـ «مجموع بلدان اليمن وقبائلها» جمعة محمد بن أحمد الحجري اليماني، ط: دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ صنعاء، الطبعة الثانية (١٤١٦ ـ ١٩٩٦م).

٨٦ ـ «مختار الصحاح» للشيخ: الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، ط: دار الفكر ـ بيروت.

٨٧ ـ «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي، تحقيق: محمد المولى والبجاوي ومحمد أبي الفضل، ط: دار الجيل، بيروت (بدون تأريخ الطبع).

٨٨ ـ «المستقصى في أمثال العرب» لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ط: حيدر أباد ـ الهند (١٩٦٢م).

٨٩ ـ «مصادر الفكر الإسلامي والعربي في اليمن» للأستاذ: عبد الله محمد الحبشي ـ مركز الدراسات اليمنية ـ صنعاء.

٩٠ ـ «معجم البلدان لياقوت الحموي» (٦٢٦هـ ـ ١٢٢٨م)، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، تأريخ الطبعة (١٩٩٥م).

٩١ ـ «معجم النحو» تأليف: عبد الغني الدقر ـ ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٩٢ ـ «المعجم الوسيط» تأليف: مجمع اللغة العربية، د. إبراهيم أنيس، ط: دار الدعوة، إستانبول ـ تركيا.

٩٣ ـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٠٨هـ ـ ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، ط: دار الفكر، الطبعة السادسة ـ بيروت (١٩٨٥م).

٩٤ ـ «المقتضب» لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠هـ ـ ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب (بدون تأريخ الطبع).

٩٥ ـ «الممتع في التصريف» لابن عصفور الأشبيلي (٥٩٧هـ ـ ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، ط: دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، ودار الباز ودار المعرفة، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٩٦ ـ «المواهب الوافية بمراد طالب شرح الكافية» لابن الحاجب (مخطوط) للحسن بن أحمد الجلال.

٩٧ ـ «موقف أهل السنة من الزيدية» لفيصل العماد ـ بحث لنيل درجة الماجستير ـ جامعة أم القرى ـ قسم الدراسات العليا ـ شعبة العقيدة.

٩٨ ـ «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ ـ ١٣٧٤م) ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).

٩٩ ـ «*النحو الوافي*» لعباس حسن، ط: دار المعارف ـ مصر، الطبعة الخامسة (بدون تأريخ).

١٠٠ ـ «*نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة*» لمحمد الطنطاوي، ط: عالم الكتب ـ بيروت.

١٠١ ـ «*نشر العرف لزبارة*» نشر مركز الدراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء (بدون ذكر الطبعة والمطبعة».

١٠٢ ـ «*نظام الفصول*» للحسن بن أحمد الجلال، «شرح الفصول اللؤلؤية» للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير (مخطوط).

١٠٣ ـ «*نفحات طيب العنبر*» للحيمي (مخطوط).

١٠٤ ـ «*هجر العلم ومعاقله في اليمن*» تأليف: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط: دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٨م).

١٠٥ ـ «*همع الهوامع شرح جمع الجوامع*» تأليف الإمام جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ ـ ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

١٠٦ ـ «*اليمن الحديث*» تأليف: محمد يحيى الحداد، ط: دار التنوير للطباعة والنشر ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م).

* ❋ *

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	صفحة

الموضـــوع | صفحة

الموضــوع | صفحة

الموضـــوع | صفحة

الموضــوع | صفحة

الموضـــوع | صفحة

تم بحمد الله

المؤلف في سطور

اسم الشهرة: القاضي

الاسم: أحمد بن عبد الله مرشد صالح.

العنوان: مدينة إب - الجمهورية اليمنية.

تاريخ الميلاد: 1964

- المؤهلات العلمية: ماجستير لغة عربية (نحو و صرف) - الجامعة اليمنية
- الخبرات والإنجازات العلمية: درّس مادتي النحو والبلاغة لمقررات الثانوية العامة لدى أكثر من مدرسة حكومية في مدينتي إب وتعز لفترة اثنتي عشرة عاما.
- اشتغل في مجال التوعية والإرشاد والوعظ وقد جاب ربوع اليمن في الكثير من المواسم والمناسبات
- له العديد من المشاركات الدولية لعدد من المواسم الثقافية كممثل لليمن في عامي 2004/2003
- عمل موجها تربويا لدى وزارة التربية والتعليم في مدينة إب
- شارك في العديد من اللجان الميدانية للإشراف التربوي رئيسا لبعضها وعضوا في البعض الآخر
- له العديد من الكتابات الصحفية
- له العديد من الكتابات العلمية في مجال التربية واللغة العربية
- عمل لدى العديد من المؤسسات الإنسانية مسؤولا ماليا وإداريا
- يعد حالياً رسالة الدكتوراه في مجال النحو الصرف في جمهورية السودان

دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع
١٩،١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - اسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤١١٩١٠ - ٠٢٢٢٠٠٢ ٥
E-mail: dar_aleman@hotmail.com
دار القمة لتوزيع الكتاب والشريط والتسجيل

Dar AL-Eman
Printing, Publishing&Distribution

